



كتاب السبيل السوي في السيرة المبرورة

نظم
حافظ بن أحمد الحكيم
عفا الله عنه

سنة ١٣٩٢ هجرية

مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ باسم خالق محمد لا
والحمد لله الذي قد أنزلا
ثم الصلاة مع سلامه على
والآل والصحاب الكرام الفضلا
والتابعين السادة الغر الألى
وتابعيهم وكل من تلا
أزكى صلاة وسلام وبُشلا
وبعد فالأدلة الشرعية
ينبوعها هو الكتاب المقتنى
وهذه أرجوزة يسيرة
جعلتها إشارة إليهما
والله أرجو المن بالاكمل

عسبلا مكتفياً محوقلا
مكتابه مبيناً مفصلا
رسوله محمد خير الملا
الأنجم الزهر الهداة النبلا
قد نقلوا الدين لنا مكمل
وكل من عنهم له قد حملا
تدوم ما اسود الظلام وانجلي
في جملة الفرائض الدينية
وسنة الهادي الرسول المصطفى
جامعة لجل كثيرة
تدل كل راغب عليها
والعون والتسديد في المقال

كتاب الطهارة

باب المياه

الأصل في الماكونه طهورا
من بثر أو بخر وثلج أو برد
فإن نجاسة عليه قد طرت
أخرج عن ذا الوصف بالتغير
أو لم تغير فالكثير باقى
وأرجح الأقوال في التحديد

وفي الكتاب جاء ذامسطورا
أو غيرها كل به النص ورد
لأحد الأوصاف منه غيرت
حكما على القليل والكثير
وقيل بل يبقى على الإطلاق
بقلتين قل بلا ترديد

باب ما يتطهر فيه من الآنية

| | |
|-------------------------|----------------------------|
| يصح في كل إنا. طاهر | بالأصل والنص الصحيح الظاهر |
| وهل يصح في آنا النقيدين | مختلف فيه على قولين |
| وحظره في الأكل والشراب | وبحنه أولى بذلك الباب |

باب بيان النجاسات

| | |
|-------------------------------|-----------------------------|
| بول وروث ليس بما يؤكل | وقيل مطلقاً وصح الأول |
| كذا لحوم الحر الأنسية | دليله التعليل بالرجسية |
| ودم حيض باتفاق العلماء | وهل به يلحق سائر الدماء |
| واستثن منه الكبد كالطحال | فطاهر نصاً بلا جدال |
| وجزء خنزير وفي الكلاب | نص الحديث جاء في اللعاب |
| وسائر الأجزاء قيدت تبعاً | وميتة وجزء حي قطعاً |
| كذلك مالا نفس منه سائلة | كالنص في الذباب وأزجر عاذله |
| والمذى والخلاف في الخمر اشتهر | والقول بالتنجيس ظاهر الأثر |
| وسور هرة ظهور قد نمت | كذلك سائر السباع فاعلم |

باب كيفية إزالتها

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| والغسل من نجاسة الكلاب | سبع وأولاهن بالتراب |
| ومائماً رقه وبعض الناس | قد ألحق الخنزير بالقياس |
| وأسفل النمل ونخف يمسح | بالتراب والآبار حيث تنزع |
| والأرض بالصب عليها إن كثرت | وبالدباغ جلد ميتة طهر |
| والحيض بالحث وأن تغسله | بالماء والسدر مع القرص له |
| ولا يضر بعد ذلك أثره | وسن ستره بما يغيره |
| وبول طفل لم يذق غير اللبن | كالمذى يكفي نضجه نص السنن |

وغير ذى تطهيره أن يغسل
ريح ولا طعم ولا لون له
ويطهر الرجس بالاستحالة
ويغسل المني أو يفرك لا
حتى إذا لم يبق لا عين ولا
ولم يحس تقدير كم يغسله
كمثل ما يطهر بالازالة
لنجس إذ لا دليل يحتمل

باب آداب قضاء الحاجة

غيب ثم قدم اليسار داخلا
ومل عن القبلة لا مستقبلا
والذكر قدس وامنع التخلي
وضفة النهر وباب المسجد
وراكذ الماء ولا يغتسل
والمستحم والشجرات المثمرة
والبول للحاجة جاز في الأنا
واستبر واستنزه من البول ولا
واستغفرن واحد مع الخروج
ثم استعذ من بعد أن تبسما
لها ولا مستدبرا حيث الفلا
في طرق أو مورد أو ظل ،
والجحر مع صلب المكان وارتد
فيه ووجه الريح لا يستقبل
ولا يمس باليمين ذكره
كقدح الرسول نصاً بينا
تحادثاً أخاك في حال الخلا
واعكس لما قدمت من الولوج

باب الاستطابة

يجزؤه الماء أو الأحجار
وفضل الجمع وبالعظام
ثلاثة ويندب الايتار
فامنع وبالرجس وذى احترام

باب خصال الفطرة

عشر من الفطرة نص الأثر
وقص شارب مع الاعفاء
والنتف اللابط وحلق فاعلم
كذا الختان ثم الاستنشاق مع
هي السواك ثم فلم الظفر
للحية كذا انتقاص الماء
لعانه والغسل للبراجم
مضمضة والشك في الأخرى وقع

باب فضائل الوضوء والصلاة عقبه

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| طهورنا شطر من الايمان | مكفر صغائر العصيان |
| يخرج عند الغسل الأعضاء | نصاً صريحاً مع قطر الماء |
| لا سيما لكل من قد صلى | من بعده فريضة أو نفلا |
| استبأغه فيه على المكاره | فضيلة عظمى ومن آثاره |
| علامة وأما علامه | لهذه الأمة في القيامه |
| أى أثر الغرة والتججيل | لهم خصوصاً لم تكن لجيل |
| فهم على ذا الوصف يبعثونا | وعند ورد الخوض يعرفونا |
| كفأك في فضل الطهور كونه | لا يقبل الله صلاة دونه |
| والفضل في تجديده ماثور | حيث به تضاعف الأجور |

باب صفة الوضوء

| | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| بقلبه ينويه للصلاة | فإنما الأعمال بالنيات |
| ومعه سن السواك واغسل | يديك للرسغين ولتبسمل |
| وعند الاستيقاظ قد تعينا | غسل اليدين قبل غمس في الأنا |
| ومضمضاً واستنشقا واستنثر | مبالغاً إلا لغير مفطر ، |
| ووجهك اغسل بعده يديكا | وأدخلان في الغسل مرفقيكا |
| والرأس فامسح مدبراً ومقبلاً | مع أذنيك إن وجدت باللا |
| أولا فخذ ماء جديداً لهما | ثم اغسل الرجلين مع كعبيهما |
| وخلل اللحية والأصابع | والتزم الولا بنص الشارع |
| ورتب الأعضاء كما في الآية | وبالميامن اجعل البداية |
| وأسيغن بذلك والتغسيل | وأطل الغرة والتججيل |
| ومرة ومرتين قد ورد | كذا ثلاثاً بنصوص لا ترد |
| ولا تزد على الثلاث حيث لم | يرد فمن زاد تعدى وظلم |

وصحت استعانة في الماء بصب غيره بلا ، مراة
وقدر مائه من المذالي ثلثيه والاسراف كره حظلا
وبعد أن كله تشمدا مستقبلا وادع بما قد وردا

باب ما يستحب له الوضوء

وقد أتى الترغيب في وضوء من كان على طهارة نص السنن
كذلك الذكر ونوم وردا لا سيما لجنب تأكدا
لنومه صح وعند قصده الأكل والشرب وقصد عوده

باب نواقض الوضوء

وينقض الوضوء أن يستيقنا من السبيل خارجاً تيقنا
من عين أو ريح ونوم إن يتم أعنى الذى الاحساس معه ينعدم
وقيس كل ذى مذهب للعقل وقيل باتفاق أهل النقل
ومس فرج قبلا أو درأ بالكف مساً مفضياً مباشراً
ولمسه المرأة باتفاق مع شهوة وقيل بالاطلاق
كذلك الأكل للحم الإبل صح دليله بدون جدل

باب المسح على الخفين

مسحهما قد صح بالتواتر ثلاثة الأيام للمسافر
مع الليال أفهم ولا ترده وللقيم ثلث تلك المدة
وواجب فيه مسمى المسح لظاهر الخف على الأصح
وظاهراً وباطناً في أثر لكن مقال فيه لم ينجر
والشرط فيهما على ما فوها منعها نفوذ شيء منها
واللبس من بعد كمال الطهر ومبطلات المسح خلع فادر
وموجب الغسل مع انقضاء لمدة المسح بلا مراة
وهكذا المسح على العمامة فاقبله فالنص عليه قائم

باب موجبات الغسل

يوجبہ الامنا وشرطه إذا كان خروجه تدفقاً كذا
مجرد الوطء وإن لم ينزل والاحتلام مع وجود الببل
والحيض والنفاس والدخول في الاسلام والموت بنص ما خفي
لكن وجوبه هلى من أسلم فيه اختلاف شاع بين العلماء

باب كيفية الغسل

أنو بالاغتسال رفع الحدث واستنج ثم بعد الاستنجاء
ثم توضع اليد في الباب مر حتى إذا ظننت إرواء البشر
ثم أفض على بقية الجسد ثم انتقل وقدميك فاغسل
وتنفض الحائض دون الجنب بل مجزى فيه بلوغ الماء
جواز أغسال لوطء كررا وقدر ماء الغسل من صاع إلى
ورجل مع أهله يغتسل وعند غسله تستر وجب
وتتبع الحائض آثار الدم ثم يديك اغسلها وثلك
فامسح يداً بالأرض للاتقاء ما غير رجليك واخلل الشعر
أفض عليه الماء ثلاثاً للأثر وأذلك لما أمكن في القول الأسد
وبالميامن ابتداءك اجعل شعرا وصح أنه لم يجب
جميعه وصح في الأنبياء وجاز غسل واحد تأخرا
خمس أمداد وما زاد فلا ومن إنا واحد قد نقلوا
في غير خلوة وفيها يستحب بالطيب عند غسلها نصاً نرى

باب ما يستحب له الغسل

يشرع للصلاة يوم الجمعة وغاسل الميت وذو الأغمامه
والصلاة العيد والاحرام ولدخول البلد الحرام
وللوقوف والطواف فاعلم ومسستحاضه وللمحتجم

باب التيمم

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| لم يجد المكلف الماء وكذا | بالنص والاجماع قد صح إذا |
| لعله أو حاجة إليه | تعذر استعماله عليه |
| فالتيمم من بعيداً ضيقاً | لمحدث أو من يكون جنباً |
| المرسخ وهو أرجح النقلين | بضربة للوجه والكفين |
| لوجهه الأولى ولليدين | ثانئهما وجوب ضربتين |
| وذا الغبار من سواء أفضل | مع مرفقيهما بأخرى نقلوا |
| في الطهر للعبادة المستقبلة | وعند وجد الماء فليستعمله |
| للعصب فامسح واغتسل نص النبي | ومع تيمم لجرح الجنب |

باب ما ينقض التيمم

| | |
|-------------------------------|-----------------------------|
| ينقض للوضوء مع وجود ما | ينقضه بالاتفاق كلها |
| من بعد الإحرام أئمة للسلف | قبل الدخول في الصلاة واختلف |
| من بعد ذلك الماء في الوقت فقد | ومن يصلي بالتراب ووجد |
| وتركه كل على السواء | جاز له استئنافها بالماء |

باب الحيض

| | |
|----------------------------|------------------------|
| وما عداها مدة للطهر | غالبه ست وسبع فادر |
| تبنى على حيضتها المعتادة | ونادراً شذوذات العادة |
| كل النساء غالباً تعرفه | وبامتياز الدم حيث وصفه |
| فكل ذي علامة انقضاء | وبخروج القصة البيضاء |
| بعد ظهور الطهر ذا نص الخبر | وكدرة وصفرة لا تعتبر |
| أحكام طاهر لها تعيينت | وغيره استحاضة تبينت |
| ومن دم استحاضة تستنفر | والدم فلتغسله حين تطهر |

| | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| ولتغتسل للظاهر ولتنصل | ثم الوضوء واجب لكل |
| فريضة فان رأت أن تغتسل | لجمع وقتين فذاك قد نقل |
| وحائضاً في مدة الحيض اعتزل | فوطؤها يحرم على ما لم تغتسل |
| بالأى والحديث والاجماع | وحل غيره من استمتاع |
| والخلاف في التكفير بالدينار | أو نصفه لنا قلى الأخبار |
| فبعضهم ذا النص لم يصححوا | وآخرون محبة قد رجحوا |

باب النفاس

أكثره أربعون نص الخبر أما أقله فلم يقدر
ثم به يحرم ما قد حرما بالحيض باتفاق كل العلماء

باب ما يمتنع بالأحداث من العبادة

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| بموجب الوضوء مس المصحف | امنع مع الصلاة والتطوف |
| كذا بموجب اغتسال وزد | تلاوة ومكثه بالمسجد |
| والصوم بالحيض وبالنفاس | فامنعته نصاً ليس بالقياس |
| ولنقضه دون الصلاة إذ أتت | به نصوص ثم لاجماع ثبت |

كتاب الصلاة

باب فضل الصلاة

| | |
|--------------------------|-------------------------|
| ثانية الأركان للإسلام | تنهى عن الفحشاء والآثم |
| قرة عين المصطفى فيها كما | عن نفسه أخبر نصاً محكما |
| ولم يزل مبادراً إليها | وكم له من بيمه عليها |
| وحين ما قد جاءه الوفاة | آخر ما أوصى به الصلاة |
| ومن يكن صلاته قد ضيعا | كان لغيرها يقيناً أضيعا |

فهو عمود الدين فاحفظها إن قبلت يقبل سائر العمل أنى له الرجح مع الاذهاب أما ترى الفسطاط ياذا عندما كذاك لم يثبت بناء البان وأصل لعن المبعد المطرود وحين ما نسجد في القرآن وحين ما يستل من قد أجر ما يهيب أن ترك الصلاة سلكه وحرّم الله على النيران أن وفضلها لم يخص بالتعديد

فإن أول السؤال عنها أولافيا صفقة خسر لم تقل لرأس ماله يا أولى الألباب عموده يسقط منه انهدما بعد انهدام أعظم الأركان هو امتناعه من السجود يحزنه ذا غاية الاحزان عن الذى أدخله جهنما في قعرها فيألفها من مهلكة تأكل آثار السجود فاغتمن وتركها كم فيه من وعيد

باب حكم تاركها

يكفر بالاجماع من لها جحد لأنه قد مائل على الشيطان وهو كغيره من الكفار ومن أقر بالوجوب وأبى للكفر أو حداً على خلاف وقتله بترك فرض قد وجب وقال قوم إنه لا يكفر وحبسه حتى يصلّى قدر أو ولم يخالف فيه قطعاً من أحد وكذب الرسول والقرآنا وحكمهم يعطى بلا تمار فقتله على الأصح وجباً قد جاء عن أئمة الأسلاف تعمداً وقتله فليستتب كلا ولا يقتل بل يعزر والحق قل مع من يقتله قضا

باب شروط الصلاة

والشرط تكليف وبالوجوب ذا طهارة من حدث أو نجس خص وللصحّة إسلاماً كذا في بدن أو بقعة أو ملابس

والستر للمعورة وهي الذكر
وأمة كذلك أما الحرة
دخول وقتها مع استقبال
تصح من ميز ويؤمر بها لسبع وعشر يجبر

باب مواقيت الصلاة

يدخل بالزوال وقت الظهر
في سفر أو حضر وينتهي
ويدخل العصر به ويستمر
وفي اضطرار فإلى غروبها
وبالغروب مغرب قد دخلا
غيبوبة الحرة وهو أول
تأخيرها لثلاث ليل وإلى
وقد نهى عن أن ينام قبلها
ما لم يكن في شأن أمر ديني
وفي اضطرار يبقا الليل بقي
وفي اختيار فإلى الأسفار
وأفضل الأوقات في القول الأبر
ومن يكن لركعه قد أدركا
ومن عن الصلاة نام أوسها
ورتب الفوائت المقضية

ومن الإراد بها في الحر
عند مصير الظل مثل شبحه
إلى اصفرار الشمس نصاً قد أثر
وأكد التيسير في الغيم بها
ووقتها بقي استداده إلى
وقت العشا وفي اختيار نقلوا
نصف وكل في الصحيح نقلوا
كذلك أن يسمر بعد فعلها
فذلك فعل الصادق الأمين
ويدخل الصبح بفجر صادق
وامتد الاشراف في اضطرار
أولها إلا العشاء للخير
من الصلاة فليعد مدركا
فحينما يذكرها وقت لها
وافعل كفي أوقاتها الأصلية

باب الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

وفي ثلاثة من الأوقات
أولها بعد صلاة الصبح
ينهى عن النفل من الصلاة
إلى ارتفاع الشمس قيد رمح

وعند الاستواء إلى الزوال لا
ثالثها بعد صلاة العصر
فاستثنى عند البيت لا تمتنع
وإن تفت راتبة الفجر فلا
كذا لمدرك الامام بعد أن
في جمعة بخائر لا جدلا
إلى الغروب ثم من ذا الحظر
صلاتنا في أى وقت تقع
مانع بعد الفرض من أن تفعل
صلى برحله إعادة تسن

باب الأذان

يشرع في أوائل الاوقات
وقد أنت الفاظه المشروعة
ويشفع الأذان والإقامة
وعن بلال هذه ماثوره
فانه كلاهما قد شفعما
ويرفع المؤذن الصوت به
وسن أيضاً جعله أنامله
فليصرف لايمن وأيسر
واخصص أذان الفجر بالتثويب
وليلة الأمطار والأحوال
ثم ترسل في الأذان واحذر
وسامعو الأذان فليقولوا
إلا إذا جعل فليحوقلو
وبعد أن يتمه صلى على
ثم اسأل الله له الوسيلة
وسن من أذن أن يقيما
ومرة للجمع أو من يقضى
مؤذن يعلم بالصلاة
في السنن الثابتة المرفوعة
يوتر إلى لفظة الإقامة
بطيبة أما أبو مخذوره
وزاد في آذانه أن رجعا
إذ يغفر الذنب بقدر مده
في أذنيه ثم عند الحيملة
بوجهه قط ولا يستدر
واحكم لراوى الرفع بالنصوب
ناد أن الصلاة في الحال
إقامة وافصلهما الأثر
إجابة له كما يقول
وفي إقامة داو ما سألوا
نبينا محمد خير الملا
وبعشه المقام والفضيلة
وجاز كون غيره المقما
أذن وليقم لكل فرض

في غزوة الأحزاب هذه الصفه جاءت وفي التعريس بالمزدلفة
وللاذان كم فضائل أتت وفي الأحاديث الصحاح ثبتت

باب المساجد

تلك بيوت أذن الله بأن
وهي رياض كرياض الجنة
ومن بنى لله مسجداً بنى
وفي البيوت يشرع اتخاذها
أما اتخاذها على القبور
وصونها أوجب وإن توقرا
ويكره التحمير والتصفير
كذلك التشييد والتباهي
كذلك لا تتخذاً طريقاً
والشد والمقتصاد يتقيها
كذا بها أسلحة لا تشهر
وفي دخولك البين قدم
وسم واستغفر وصل فيهما
والرحمة أسأل في الدخول وأسأل
وصلين تحية للمسجد
وكل وجه الأرض مسجد لنا
واستثنين ما النهى عنه قد نقل
قارعة الطريق ثم المقبره
كذلك فوق ظهر بيت الله

ترفع نصافي الكتاب والسنن
فارتع هديت لاتباع السنة
يبتسأ له في دار عدن ربنا
فتلك سنة أتى النص بها
فاحذر فذاك أفبح المحطور
وسنن تنظيف وإن تبخرا
بل فتنة عنه أتى التحذير
فيها أتت عن فعلها النواهي
ولا لبيع وشراء سوقاً
كذا الحدود لا تقام فيها
ومن بها يرفع صوتاً يزجر
وفي الخروج عكس ذاك فاعلم
على رسول الله نصاً علماً
مع الخروج فضل مولاك العلي
قبل الجلوس قادر واعمل تهتد
فضيلة خص بها نبينا
من ذاك حمام وأعطان الأبل
ومثلها مزبلة ومجزرة
وكل ما صبح من المتهامى

باب ما تصح فيه الصلاة من اللباس

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| تصح في ثوب بلا ارتياب | والفضل في ثوبين أو أثواب |
| والثوب إن ضاق به فليتز | والواسع التحف به كما أثر |
| وفي القميص لو بلا إزار | معه ولا بد من الزرار |
| ولو بشوكة أو احتزام | عليه وليته عن التثام |
| كذلك عن سدل وعن إسبال | كذا عن الصما من اشتمال |
| وسابغ الدرع مع الخمار | جاز لآثي لو بلا إزار |
| وصحت الصلاة في الثملين | بل سنة فيها وفي الخفين |
| ولا يصلى في لباس قد نهى | عنه ويأتى بحشه في بابه |

باب استقبال القبلة

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| يستقبل القبلة من لها اهتدى | وتأته عليه أن يجتهدا |
| وحيث بان مخطئاً فليستدر | وليمض في صلاته كما أثر |
| واستقبل العين قريب والوجه | يجعل ناء شطرها توجهه |
| إن رمت نصاً فأنل قول ربك | وحيث ما كنت فول وجهك |
| وللمسافر صح فعل النافله | لاى وجه فوق ظهر الراحلة |
| لكن مع الاحرام فليستقبل | كما روى فعل النبي المرسل |

باب سترة المصلى

| | |
|-------------------------|-------------------------|
| وتشرع السترة للمصلى | نحو عصاً ينصبها أو رحل |
| أو اسطوانة تكن أو راحلة | فريضة صلاته أو نافله |
| وليدن من سترة كما أمر | وفي أمامه المرور قد حظر |
| ومن أراد أن يمر بينه | وبينها دافع ما أمكنه |
| وسترة الامام سترة لمن | وراءه فعل الرسول المؤمن |

وجائز قل إن يقم من ليله صلاته على فراش أهله
ولو مع اعتراضها في قبلته كما روى الجاني في ترجمته

أبواب صفة الصلاة

باب افتتاح الصلاة والعمل في القيام

بعد تطهر وستر العورة قام لها مستقبلاً للقبلة
وعندها السواك سن مثل ما قدمت في الوضوء نصاً محكما
بالقلب ناوياً لها مستحضراً ولليدين رافعاً متكبراً
بحيث كفاه تحاذي منكبيه وحادت إبهاماه فرعى أذنيه
وليضع اليمنى على اليسرى على صدر كاله ابن حجر نقلاً
واستفتحن بما أتى في النقل ثم استعذ بنحو ما في النحل
ثم اقرأ أن أم الكتاب أنها بالنص لا تجزى صلاة دونها
فرض على الامام والمنفرد محتم واختلفوا في المقتدى
والنص فيه وارد فهو السبب فكيف لا يتاله يا للعجب
وهي من الآيات سبع مكمله وهي المثاني السبع ثم البسملة
واحدة منها بلا تردد والجمهر للامام والمنفرد
في أولى المغرب والعشاء والفجر والجمعة الاستسقاء
عيد وفي الكسوف خلف جاري وفي صلاة الليل بالخيار
وغير ذى يقرأ فيها سرا والمقتدى في كلها أسراً
وعند ختمها بجمهر فاجهر بلفظ آمين لنص الخبر
وليجمهر المأموم كالامام به لنص سيد الأنام
وجاء في البسملة الأسرار كذاك بالجمهر أتت أخبار
وقد أسرها النبي وقد جهر بها وكل قد روى لما حضر
وأنس قد شاهد الحالين ثم رواهما مفصلين

وسورتين بعدما في الفجر
وعند آي الوعد فواسأل وفي
وراع في التطويل والتقصير
وسكتة قبل القراءة اجعل
وبعدا قبل الركوع فافصل
وليته المأموم وليستمع
والأولين من سواها قادر
آي الوعيد عذ مع التخوف
طاقة مأموم بلا تنفير
وبين آمين وسورة تلي
بسكتة سنة خير الرسل
قراءة الإمام فاحفظه وع

باب الركوع والاعتدال منه

ثم تكبر ليدبك رافعا
وجافين يديك عن جنبيك
وفرجهن عليهما الأصابع
للرأس لا ولا مصوباً له
وفي الركوع والسجود يمتنع
فسمي الله العظيم راکعاً
حتى إذا اطمانت منه فاعتدل
وفي اعتدال قم إلى أن تستوي
واركع إلى أن تطمئن راکعاً
والقمن كفيك ركبتيك
وظمرك اهصرته لا مقنعا
بل بين ذين وسطاً تجمله
تلاوة القرآن نصاً قد رفع
واجتهدن حال السجود في الدعا
وارفع يديك ثالثاً كما نقل
مسملاً ومثلياً بما روى

باب السجود والجلسة بين السجدين

ينحط ساجداً مع التكبير
وليسجدن مقدماً يديه
واسجد على السبعة الأعضاء التي
الأنف والجهة واليدين
ونحن يديك عن جنبيك
وجافين بطنك عن فخذيك
ووجهن للقبلة الأصابع
له ولا يرك كالبعير
وفي رواية لركبتيه
قد ثبت الأمر بها في السنة
والركبتين قل مع الرجلين
مفرجاً واليدين ضبعيك
ومرفقيك ارفع وضع كفيك
مضمومة كما قضاه الشارع

كذا رؤس القدمين استقبال
حتى إذا اطمأنت في السجود
مكبراً واجلس على يسراك
ثم على خذليك كفيك ضع
وإن تشأ فقدميك فانصب
فإنها قد ثبتت في السنة
حتى إذا اعتدلت باطمئنان
ووصفه والذكر فيه فافعل
وكبرن في الرفع منه مثلما
واجعل جميع هذه الأركان
وكلها لها من الأذكار
في كتب السنة خذها منها
فهذه صفات ركعة خذا

بها وسبح باسم ربك العلي
فرأسك ارفعه للقعود
مفترشاً وناصباً بمنأى
مبسوطة منشورة الأصابع
واجلس بلا إنكار فوق العقب
حقاً كما رواه حبر الأمة
فعد وكبر للسجود الثاني
كما فعلت في السجود الأول
كبرت فيما قبله تقدما
قريبة السواء في اطمئنان
بما روى عن سيد الأخيار
وافرة إذ ضاق نظمي عنها
وافعل بباقي الركعات هكذا

باب بقية أعمال الصلاة إلى السلام

وسن جلسة استراحة لمن
ويشرع التشهد الأول في
ويجزي العبد إذا تشهدا
واجلس له مفترشاً واجعل على
واقبض أصابع اليمين ما خلا
توحيد مولاك مع الإثبات من
ولتفترن أصابع اليسار
وآله وإذا تقوم كبر
والثان واجب لكل فرض
ثم تورك فيه وافعل مثلما

يقوم من وتر بثابت السنن
غير صلاة الفجر نصاً ما نفي
بأى لفظ كان بما وردا
خذليك كفيك كما قد نقلنا
سباحة ثم أشرها إلى
شهادة الاخلاص فافهمه وذن
وصلين فيه على المختار
وارفع يديك رابعاً للخبر
صح دليله بدون نقض
فعلت فيما قبله تقدما

وواجب فيه بلا جدال
وليدع بعده بما أحبا
وبعد ذا سلم وكالتكبير
لأيمن وأيسر حتى يرى
ثم الإمام ينصرف منفثلا
ودم على الذكر الذي قد أترا
صلاتنا على النبي والآل
بما له نبينا استجبنا
فاحذف كما يروى عن النذير
لصحقق خديه من كان ورا
بوجهه من خلفه مستقبلا
وفي دواوين الحديث سطر

باب القنوت

في كل فرض القنوت نقلا
برفع ما ينزل نصاً أثرا
والخلف شاع في قنوت الفجر
فقال قوم سنة لن نمله
ووسط يقول بالسنية
وموضع القنوت الاعتدال من
ويحصل القنوت بالثناء
وجله له من المعاني
إن حادث بالمسلمين نزلا
وفعله في الفجر كان أكثرا
بدون نازل كذا في الوتر
قابله من بدعة قد جعله
في الفعل والترك على السوية
آخر ركعة بنصر لم يهن
وكل ما صح من الدعاء
في منهج السنة والقرآن

باب ما يبطل الصلاة وما يجوز فيها وما يكره

يبطلها الكلام باتفاق
وكلمة يخرج للمصلي
وترك شرط كالوضوء فاعلم
وما أقر المصطفى أو فعله
كفتح الباب وحمله الصبي
وخلعه النعلين والرد على
كذلك من على الإمام فتحا
من عامد وقيل بالاطلاق
يا صاح عن هيئة من يصلي
وترك ركن طامدا كما نفي
من حركات فهي غير مبطله
وقتله الحية أو عقرب
مسلم إشارة قد نقلا
كذا سعاله وإن تنحنحنا

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| والرجال يشرع التسبيح | فيها ينوب والفسا التصفيح |
| وقد نهى فيها عن اختصار | والرفع للسماء بالأبصار |
| كذلك كف شعر أو ثوب | كذا انبساط كانبساط الكلب |
| والنقر كالغراب في السجود | وعقب الشيطان في القعود |
| ومسحه التراب فوق مرة | والبصق لليمين أو للقبلة |
| والرفع للأيدي مع السلام | والالتفات قل مع التثام |
| وفعلها بحضرة الطعام | وفعلها في الثوب ذى الأعلام |
| أو مع دفاع الأخبثين وكذا | جميع ما يشغل عنها مثل ذا |

باب صلاة الأعذار

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| وعاجز عن القيام يقعد | وليوم راكماً وحين يسجد |
| للمعجز عنهما فإن لم يستطع | على القعود لليمين بضطجع |
| واستلق إن لم تطق اضطجاعاً | للمعجز صلى كيفما استطاعاً |
| وجاز أن يجلس في بعض وفي | بعض يقوم بدليل ما نفي |
| وعاجز عن القرآن انتقلاً | للباقيات الصالحات بدلاً |
| وفي اشتداد وحل مع مطر | صلى على راحلة في السفر |
| يوقفها مستقبلاً للقبلة | وليوم راكماً كذا في السجدة |
| وفي السجود اخفض زيادة على | خفضك في الركوع نصاً نقلاً |
| وجاز في الحر سجوده على | ثوبه بعمد المصطفى ذا فعلاً |
| كوضعه اليدين في الأكمام أو | على عمامة ونحوها رويها |
| وكلاً بمعجز عنه خففاً | وفوق وسع إربنا ما كلفاً |

باب سجود السهو

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| لمن سها يشرع سجدة | إن شك أو زاد وللنقصان |
| فذاك يبنى على ما استيقنا | أو فعلى الأقل يجعل البناء |

وحيثما تعلم سهو الزائد والنقص إن ركناً يكون جاء به ودون ركن فالسجود يجبره ومن نسي الأول من تشهد حتى إذا أردت أن تسلم أو ما استقم فليعد إليه وقيل تسليم وبعد ثبنا فمقابل قبل السلام أبدا تسعة أقوال بلا افتراق أقربها أن الذي قد بينه بقوله نسجد حيث سجدا وما سوى ذا فعلى التخيير وحيث من بعد السلام يسجد يسجد عن سهو الامام المقتدى

مستيقناً دعه وعنه فاسجد من قبل أن يسجد عنه فانتبه دون قضاء قادر ما أسطره حتى استقم قائماً لا يعد فاسجد مكان السهو نصاً علماً ولا يسجد بعد ذا عليه فعل النبي ولا الخلف أتى وقابل من بعده مطرداً بين مقيد وذى إطلاق نينا بفعله أو عينه في الموضع الذي إليه أرشدا من قبل أو بعد بلا تكبير سن له التسليم والتشهد أما لسهو نفسه لم يسجد

باب صلاة الجماعة والامامة

واجبة وقيل سنة وما وتفضل الفذ بأضعاف أتت ومن غدا لمسجد أو راح له بائنين قل فصاعداً تنعقد وكثرة الجمع ففيها يسحب وقدوة الرجال بالرجال وبالرجال يقتدى النساء وذو تنفل يؤم المفترض ويقتدى المقيم بالمسافر قدمت من حيث الدليل قدما سبع وخمس بعد عشرين ثبت أعد في الجنة ربي نزله في سفر أو حضر قد أسندوا وكل ما زاد إلى الله أحب كذا النساء ما فيه من اشكال بدون عكس صححت الانباء وعكسه ولم يصب من يعترض والعكس لكن بتمام وافر

والمتوضي خلف من تيمما
وبعد مفضل يعل الفاضل
يقدم الأقرأ ثم الأعلم
كذاك سلطان ورب المنزل
وقد أتى أخيره مقيدا
وحيث جمع فوراً الامام صف
وامرأة حيث النسوة تؤم
وفي ارتفاع موقف الامام
وقدم الرجال فالصبيان
وواجب تسوية الصف على
يلزق كعبه بكعب صاحبه
ففي الصحيح قد أتى الترغيب
بالأمر والفعل من الرسول
وأول الصفوف فليكملوا
وقد أتى النهى عن الصفوف ما
وخير صف للرجال الأول
أما أحق الناس بالامام
وتابع الامام لا مسابفاً
وهل إذ صلى لعذر قاعدا
قد أمر الرسول بالجلوس ثم
ومن هنا قيل بنسخ الأول
وسن أن بطول الأولى على
ويشرع التخفيف إن خاف على
وكل ما أدركه المسبوق مع
واعتد بالركعة من قد دخلا
وما يفته فليتم بعد ما

صحت صلاته بنص علما
وكونه هو الامام أفضل
فهجرة فالسلم أم الأقدم
تقديمه قد صح فاعلم واعمل
بأذنه في مسلم ذا مسندا
أو واحد فمن يمينه وقف
في وسط من صفين فلتقم
عن مقتد والعكس خلف سامي
ثم النساء جمعا أو وحدانا
جماعة وأن يسدوا الخلالا
وهكذا منكبه بمنكبه
في ذا وجا عن تركه الترهيب
بما روى العدل عن العدول
ثم الذي يليه نصاً نقلوا
بين السواري فادر ما قدر سما
وللنساء عكس ذا قد نقلوا
فهم أولو العقول والأحلام
له بهينات الصلاة مطلقا
يقوم أو يقعد من به اقتدا
كان يشكوى موته قيامهم
وقيل محكم بلا تحول
ما بعدها ذا في الصحيح نقلوا
من خلفه الفتنة حيث طولا
إمامه فقل صنفه صنع
مع الامام راکما ما اعتدلا
إمامه من الصلاة سلما

وخلف صف لا يصل الرجل وأمره بأن يعيد نقلوا
 وجاز أن يجتر شخصاً معه وسن للمجرور أن يطيعه
 وكل ما اختل من الامام عليه لا هل ذوى اتمام
 وفي انصراف فالرجال آخر ليذهب النساء نص الخبر

باب صلاة الجمعة

عند سماع الداع فليبادر إلى حضورها بلا تأخر
 ويشرع الغسل مع التطيب لها كذا الدهن ولبس الطيب
 والجرز اقرأها مع الانسان في صبحها وهي على الاعيان
 فرض يحتم على القول الاصح وكم بتركها من الوعيد صح
 وامرأة عبيد مريض وصبي مسافر عليهم لم يجب
 واتفقوا على اشتراط كونها جماعة فلا تصح دونها
 واختلفوا فيها بكم تنعقد خمسة عشر مذهباً قد عددوا
 ووقتها كالظهر نصاً فاعلم وفعلها قبل الزوال قد نهي
 سن على المنبر للامام أن يبدأ المأموم بالسلام
 وقائماً يخطب خطبتين يجلس باطمئنان بين تين
 وليعل صوتته مع التذكير للناس بالترغيب والتحذير
 والحمد والشهادتين فيما ولينل قرآناً بكل منهما
 وفي الدعا يشير بالمسبحه كما رواه الترمذى وصححه
 وسنه أمر الخطيب من دخل بفعل ركعتين حيث لم يصل
 وصل ركعتين بعد الخطبة جهراً كفعل من أتى بالشرعة
 يقرأ بالأعلى وهل أذاك أو بجمعة وما يليها قد رووا
 ومن يكن أخراهما قد أدركا فليضف الأخرى وعد مدركا
 وأن من فقه امرى. وحكمته طول صلاته وقصر خطبته
 وقد أتى النهى هل الكلام في خطبة لمن عدا الامام
 وعن تخط للرقاب قد نهي ولا يقيم أخاه من مجلسه

وبصلاة العبد عنها يكتفى
عنها وصلى الظهر في القول الأصح
لكنه يشرع للامام أن
في فضل ذا اليوم نصوص جمة
وفيه ساعة يجاب من دعا
وفي الجنان موعد المزيد
فيه يرون الله جوهرة كما
حيث توافقا فن شاء اكتفى
وقيل إجماع عليه قد وضح
يقيمها فعل الرسول المؤمن
وهو فضيلة لهذا الأمة
فيها ويعطى السؤال نصاً رفعا
فيه لمن مات على التوحيد
في الآي والحديث وعداً علما

باب الرواتب قبل الفرائض

وبعدها وبين العشائين وبين الأذان والاقامة

ثنتان أو أربع قبل الظهر
أربع واثنتان بعد المغرب
وركعتان قبل فعل الفجر
وقبل مغرب لمن شاء يسن
وبعد جمعة فركعتان
وصلين بين العشائين كذا
والأفضل النفل بيته وقد
ومثلها بعد وقبل العصر
ومثلها بعد العشاء رتب
وسن بعدها اضطجاع قادر
صلاة ركعتين نصابي السنن
أو أربع فيها روايتان
بين الأذانين صلاة فخذا
بعد إقامة له منع ورد

باب سبحة الضحى

وسبحة الضحى لما قد نقلنا
أمرأ وترغيباً وفعلنا ثبتت
وآخرون نقلوا ما ناقضه
كل روى لما رأى والترك لا
وركعتان أربع ست أتت
عند ارتفاع الشمس وقتها أوله
جمع من الصحاب عن خير الملا
حكما وتصريحاً اليه رفعت
بزعمهم والحق لا مناقضة
ينفي لشرعية ما قد فعلا
ثمان عشر واثنتي عشر ثبت
وحين ترمض الفصال أفضله

باب التمجيد بالليل

وفي قيام الليل فضل لا يعد
وأمله هم صفوة الرحمن
كذلك صدر الذاريات فيه ما
وانظر لما في سورة المزمل
وحكم له فضل عن النبي ثبت
وخير وقت لصلاة الليل ما
إذ فيه رب العالمين ينزل
ويقبل التوبة والذنوب
وحينما استيقظت فأنه اذكر
كذلك السواك تأكيداً يسر
من إن في خلق السموات إلى
وسن تطويل صلاة الليل في
وهي ثلاث عشرة أكثرها
بركعة أو ثلاث قادر
فالحسن والثلاث سرداً تفعل
والوتر بالسبع فقبل السابعة
وبعد أن أتممت سلتها
وسن بدأه بركتين
وركتان بعد وتره تسن
والدعاء أكثر والاستغفار
ومن سها عن وتره أو ناما
ومن يفته ورده لعله
وصح أن أفضل الأعمال ما

بل فيه رضوان المهيمن الأحمد
دليله في آخر الفرقان
يسكني ويشقني من له قد فهم
واسأل له توفيق مولاك العلي
بل قام حتى قدميه انقطرت
في ثلثه الأخير نصاً علماً
يجيب من إياه فيه يسأل
يعفوها ويستر العيوب
وانقض على اليسرى ثلاث وانثر
ولخواتيم آل عمران أقرآن
آخرها نصاً صريحاً نقلاً
كل صفاتها ينص ما خفي
والوتر منها وهو في آخرها
خمس وسبع تسع إحدى عشر
بلا جلوس وسطها قد نقلوا
اجلس وفي التسع قبيل التاسعة
كما لنا تبيننا قد علمنا
قبل قيامه خفتين
وجالساً يفعلها نص السنن
لا سيما في ساعة الأسحار
صلى إذا ذكره أو قاما
صلى من النهار ثلثي عشرة
صاحبه كان عليه أدوما

باب قيام رمضان

لم يزد الرسول طول عمره فيه وفي سواه ما تغيرت وليلتين أو ثلاث نقلا خشية فرضها على أمته ومات والأمر على ذا وكذا لعمر كانت خلافة أمر وجاء عن أئمة الأسلاف فقد روى إحدى وعشرين وقد بعد الثلاثين بتسع ورووا وغير هذه من الآثار وفي قيام الليل لابن نصر وفي قيام رمضان الفضل قد لمن يقوم مؤمناً محتسباً وليسلة القدر لها التحرى وقد أتت فيها مذاهب إلى

على ثلاث عشرة بوتره كما بدأ النصوص قد تظاهرت صلى جماعة وبعدها فلا كما بدأ صرح في خطبته خلافة الصديق حتى ما إذا يجمعهم على إمام فاستمر في العد آثار على اختلاف روى ثلاثاً بعدها وقد ورد إحدى وأربعين بالوتر حكوا وبحثها استوفى بفتح الباري توفية المقام دون قصر جاء في أحاديث صحاح لا ترد يغفر حقاً كل ما قد أذنباً في عشره لا سيما في الوتر بضع وأربعين قولاً نقلاً

باب سجود التلاوة والشكر

نسجد في خمسة عشر موضعاً الأعراف رعد نخل الأسرى كذا فرقان مع نمل وسجدة تلى نصاً ثلاث سجودات قد أتت في داخل الصلاة أو في غيرها وكبرن لها بلا جدال

إن نقرأ القرآن نصاً رفعا مريم مع سجدة الحج خدا صاد وفصلت وفي المفصل نجم والانشقاق وأقرأ ثبتت فرضاً ونفلا سرها وجهرها وليسجد السامع بعد التالى

وهكذا سجود شكر عند ما يأتيه ما يسر نصاً عليه
ثم هل الطهور شرط فيها خلف لأصحاب الرسول قد سما

باب صلاة السفر

ظهراً وعصراً وعشاء اقصر
تحتماً وقيل رخصة وفي
أقل ما في حده قد قيل
وبمراحل ثلاث قدره
وأكثر الأمة فيه قد روا
ولم يجهى في مورد النزاع
أما ابتداء القصر فلا تقدير بل
وهكذا يقصر حتى يرجع
والخلاف في المقيم أثناء السفر
أقام في تبوك في الأصح
خمس أو سبعة أو ثمان أو
وأربعاً بمكة قد نقل
برابع ثم أقام فيها
وقيل إن على إقامة عزم
ومع تردد له القصر إلى
وجائز جمع الصلاتين معاً
في الجدد في السير حيث ارتحلا
دخول عصر ثم صلاها ولا
ظهر فللاخرى بتقديم جمع

لركعتين في أوان السفر
مسافة القصر خلاف ما نفي
يوم وليلة وقيل ميلاً
قوم وذا التقدير كان أكثره
مرحلتين دونها لا يقصر
فاصل من نص ولا إجماع
يقصر حينما يفارق المحل
إلى محله لنص رفعاً
إلى متى القصر له ففي الأثر
يقصر عشرين وجابه في الفتح
تسعة قل من بعد عشرة روى
في حجة الوداع حيث نزل
لثامن فاحفظ تكن فقها
لأربع بعد مضيا أتم
عشرين توقيفاً على ما نقل
في أحد الوقتين نصاً رفعاً
قبل الزوال آخر الظهر إلى
وحيث لم يرحل إلى أن دخلا
وفي العشائين كذلك قد صنع

باب صلاة الخوف

على صفات قد أتت مختلفة
وكلمها مجزأة فمن يصل
منها أتى صلاة ركعتين
وفي رواية لكل فرقة
مع القضا كل لنفسه وفي
يؤخذ بالأحوط للحرس وفي
وكل ذي حيث بغير القبلة
لجاء صفين يصفهم معا
إلا السجود تسجد المقدمة
وسجدوا من بعدهم وقدموا
وفعلوا في الركعة الأخرى كما
وحيث شدة التحام حانا
لقبلة وغير قبلة ولو

فيها روي لسبع عشرة صفة
كيفية منها كفاه ما فعل
لكل فرقة بتسليمين
مع الامام قل صلاة ركعة
كيفية القضاء أوصاف تفي
رواية بفعل الأولى يكتبني
عدونا فان يكن في القبلة
وتابعوه في الصلاة أجمعاً
وتحرس الفرقة الأخرى قائمة
لنحوه وأخر المقدم
في قبلها وسلموا إذ سلموا
صلوا أرجالا كان أو ركبانا
بركعة ولو بإيماء روي

باب صلاة العيدين

وجوبها فيه اختلافاً نقلوا
كذا خروجهم لصحرا البلد
دون أذان وإقامة لها
وبوم فطر سنة أن يطمأ
وليشهدنها النساء كلا
وحد وقتها بلا جدال
وهي على ربحين هل الفطر
وإن يكن لفرقة لم نهتد

وسن فيها الغسل والتجمل
وحيث عذر صليت في المسجد
ودون إخراج المنبر بها
قبل الخروج دون الأضحية علما
مع اعتزال الحيض المصل
من ارتفاع الشمس للزوال
سن والأضحية قيد رمح قادر
ليوم عيد صليت من الغد

وصل ركعتين فهما اجهر
بعد افتتاح سبع في أولهما
ومن أن يقرأ بقاف والقمر
يخطب بعدها وبعد الخطبة
والجل للسلح فيها قد منع
وماشياً فاخرج لها وخالف
وفي المصلى قبلها لم يشرع
وفي حديث جاء حين يرجع
وإن تفت فصل ركعتين
وأكثر التكبير في العيدين
كذلك في العشر وفي التشريق

كما مضى بيانه وكبر
وخمس بعد النقل في أخراهما
وبعد سبع هل أذاك في أثر
بذكر النساء نص السنة
إلا لحوف من عدو فاستمع
طريقك الأولى رجوعاً فأعرف
نفل ولا من بعد فعلها فع
ليته فركعتان تشرع
أو أربعاً على روايتين
إذ جاء به التصريح في الوحيين
فاجهد هديت أوضح الطريق

باب صلاة الكسوفين

لها نداء لا إقامة معه
وانفق الكل على السنية
وفي صفاتها أصح ما روى
على ركوعين وفي كليهما
وفي القيام والركوع طولاً
وليجعل الهيئات في أولهما
وفي رواية ثلاثاً يركع
وجاء خمسة بكل منهما
وانفقوا أن السجود أربع
واختلفوا في الجهر والاسرار
وخطبة من بعدها على الأصح
وصلت النساء مع الرجال

ولفظه أن (الصلاة جامعة)
مع اختلاف النقل في الكيفية
صلاة ركعتين كل تحتوى
قام وسجدتين من بعدهما
كذا السجود قادر ما قد نقل
جميعها أطول من أخراهما
في كل ركعة وجاء أربع
من أجل ذا كان اختلاف العلماء
وكون الأصل ركعتين أجمعوا
فيها ونص الجهر في البخارى
إذ في الصحيحين دليله انضح
فيها جماعة بلا جدال

ويُشرع الذكر والاستغفار والعق والدعا والادّكار
وكبر الله ولد يسابه والقبر عذاباً لله من عذاب
وهكذا الصلاة في الزلازل تروى عن الصحابة الأفاضل
وفي هبوب الريح يجنوا للدعا ورغباً ورهباً تضربا

باب صلاة الاستسقاء

وعند جذب استغاثت تسن يعلمهم بوقت الاستسقاء
بملبس الخضوع والتضرع وبالمصلى وضع منبر يسن
ونخبة من بعدها قد نقلوا ثم بماثور دعا مستقبلاً
رداه وحول الناس معه وبالدعاء قد روى مجرداً
منها على المنبر يوم الجمعة وادع بما يؤثر عند المطر
لا يعطارد ولا بالمشتري وليتلقه حاسراً لتوبه
وكثرة الأمطار فيها نقلاً منابت الأشجار والضراب
ثم نزول الغيث عما استأثرا وكل من لم ذاك يدعى

وسن أيضاً لإمام الناس أن أن يخرجوا يوماً إلى الصحراء
وبذلة والتوب والتخضع ومثل عيد ركعتين صلين
وقيل بل قبل الصلاة تفعل ولليدين رافعاً وحولاً
كما لنا خير الوري قد شرعه دون صلاة في الصحيح وردا
وغيره كتب الحديث موضعه وقل بفضل الله رب البشر
كما يقوله الكفور المفتري من أجل قرب عهده بربه
أن تدعو الله بصرفها إلى الأودية الجبال والهضاب
بعله من اللوجود قد برا إياه كذب وبكفره اقطع

باب صلاة الاستخارة

لكل من هم بأمر شرعاً عما سوى مكتوبة وقد ورد
معناه إن خيراً فقد رنه صلاة ركعتين بعدها الدعاء
لفظ الدعاء فيها بنص لا يرد والشر ربى فاصرفنى عنه

كتاب الجنائز

باب عيادة المريض وما يشرع للمحتضر

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| ست على المسلم حق المسلم | منها عيادة المريض فاعلم |
| وجدد التوبة في ذا الموطن | وبين خوف ورجاء فكُنْ |
| ويُشرع التلقين للمحتضر | شهادة الاخلاص نص الخبر |
| كذا إلى القبلة وجهه | بسنة والبصر اغمضنه |
| واقرا لياسين عليه إذ أمر | بذاك في الحديث سيد البشر |
| ومر مع اعتلاله أقلّ | حال على سنة يدل |
| وسجّنه بعد موته وفي | تقبيله نص أني لم يفت |
| وعجلان تجهيزه واقض لما | عليه من دين لنص أحكما |
| والغسل والتكفين والصلاة | عليه ثم الدفن واجبات |

باب غسل الميت

| | |
|----------------------------|--------------------------------|
| وغسل ميت المسلمين واجب | والسنة الأولى به الأقارب |
| وليكن الغسل أميناً ورعا | وغسل زوج وزوجه قد شرعا |
| ويُشرع الايثار بالتثليث أو | خمساً فسبماً فاين بدوا إن رأوا |
| بالماء والسدر وفي الأخيرة | فليجمل الكافور نص السنة |
| والغسل بالميا من أبدأه | وبمواضع الوضوء منه |
| وشعر المرأة فليصفر | وليلق خلفها نص الخبر |
| ولا يمس المحرم الطيب ولا | يفسّل الشهيد نصاً نقلا |

باب تكفين الميت

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| والواجب التكفين للميت بما | يستره نصاً صريحاً محكما |
| ومع قصور الثوب فالرأس استر | واجمل على الرجلين نحو الأذخر |

لإذ في قصور بردة لمصعب
وما يزد عن سائر فستحب
فقد أتى التكفين في ثوبين
وفي ثلاثة من الأثواب
وهي إزار ورداء معها
وكونها لفافاً قد نقلنا
وفي قميصه الرسول كفننا
فقبل من أجل ابنه وقيل في
للرأة الأزار والدرع خذا
لفافه قد جاء في المنقول
وفي ثيابه الشهيد كفننا
ويشرع الخنوط لا في المحرم
فإنه يبعث في القيامة

كل بالأذخر عن أمر النبي
والبيض خير من سواها وأحب
مصرحاً عن سيد الكونين
قد كفن النبي بلا ارتياب
لفافة جاء البيان فدها
وخلفهم فيما يكون أفضل
ابن سلول ثم فيه دفنا
كسوته العباس في بدر اعرف
ملحفة مع الخمار وكذا
عن أولى غسل ابنة الرسول
دليله في أحد تبينا
ولا يغطي رأسه نصاً نرى
ملياً مثلاً إحرامه

باب الصلاة على الميت

قد ثبت بالنص والاجماع
وموقف الامام فيما نقلنا
والوسط من أثني وحيث اجتمعا
وكبرن بالافتتاح أربعة
فيها اقرآن أم الكتاب أولاً
محمد وثالثاً فادع لمن
وكبرن رابعة وسلم
وقد روى خمس وفوقها وفي
وجاز إن في مسجد قد فعلت
وكثرة الجمع عليه أفضل

دون تردد ولا نزاع
حذاء رأس حيث كان رجلاً
فالرجل أوله الامام موضعاً
نصاً وقد قبل عليه أجمعاً
وما تليها صل بعدها على
مات بما سطر في كتب السنن
كخيرها من الصلاة فاعلم
ذلك خلف قبل آخراً نرى
كأله صديقة قد نقلت
وصفهم ثلاثة قد نقلوا

وصحت الصلاة مطلقاً على
وقل على الشهيد لا يصل
والسقط بعد النفخ ما استملا
إذ فيه بالاطلاق نص وردا
وغالاً ومن لنفسه قتل
لكنه على الغلول قد أمر
والثان لم يأمر ولم ينه فلا

قبر وغائب كما قد نقل
نصاً مصرحاً عليه دلا
خلف عليه هل يصل أم لا
والثاني باستملا مقيدا
عليهم الرسول ردحا لم يصل
بأن يصل الصحب ذا نص الخبر
مانع في الصلاة من أن تفعل

باب كيفية حمل الجنازة وتشيعها

لحامل يسر أخذه معا
ويشرع الإسراع في السير بها
المشي منها حيث شا والخلف في
ويكره الركوب للمشيع
وكل من كان لها مشيعا
والأمر بالقيام خلف نقلا

كل جوانب السرير أجمعا
بدون رمل ولمن شيعها
الأفضل جا عن علماء السلف
والنار والنوح به لا تتبع
ليس له الجلوس حتى توضع
فيه فقيل محكم وقيل لا

باب كيفية دفن الميت

في الحفر جاء الأمر بالاعماق
كلاهما جاز وأن الثاني
ومع رجل قبره فأدخلا
والنصب للين على اللحد شرع
والخلف في تجليل قبره بالكسا
والسطح والتسليم مأثور وفي
واستغفرون من بعد دفن الميت له
ثم على القبور يحرم البناء

والضرع واللحد بالاتفاق
فضله من جاء بالقرآن
وضع لجانب أيمن مستقبلا
ورفع قبره فوق شبر قد منع
لكل ميت أو يخص بالانصاف
أيها الأفضل خلف السلف
واسأل له التثبيت عند المسألة
وموقد السرج عليها لغنا

٣ - السبل السوية

وعن جلوس حذرن عليها كذا الصلاة حرمت إليها
ولا يجوز الدفن للأموات قل في ثلاثة من الأوقات
عند طلوع الشمس لارتفاعها والاستوا إلى الزوال فعبها
ومع تضيّف إلى غروبها بلّا أتى النص فكان منتها

باب النهي عن أفعال الجاهلية

وما يجوز من البكاء وفضيلة الصبر عند الصدمة الأولى
ومشروعية التعزية وصناعة الطعام لأهل الميت وكرامته منهم لغیرم
وتحريم العقر على الميت

ويكره التشييع للنساء ويحرم النوح مع الدماء
بالويل مع حلق وصالق فأعلم والشق مع لعن الحدود حرم
وخبر الميت يعذب بالبكا يحمل فيمن كان يرضى ذلكا
والحظر في اللسان واليدين لا حزن القلب ودمع العين
وسنة تعزية المصاب والأمر بالصبر والاحتساب
فكل صابر على المصيبة قد وعد الله بأن يثيبه
وسن أهل الميت أن يهدى لهم طعام إذ قد جاء ما يشغلهم
وامنع لغیر صناعة الطعام منهم وقل لا عقر في الاسلام

باب ما يصل المسلم بعد موته

وصح أن الصدقات والدعا تنفع إن كانت على ما شرعا
كذا قضاء الدين لا منافي من أي فاعل بلا خلاف
كذا عن الوالد سمى الولد يلحقه نصاً إلا تردد
والصوم والحج لها القضاء صح من الولي وغيره خلف وضح

باب بيان الزيارة المشروعة

والنهي عن المبتدعة

وعن زيارة القبور قد أتى
وهو اتفاق في الرجال واختلف
لزائر من سلامه على
ولتسأل العفو مع الغفران
أما اتخاذ القبر مسجداً وأن
والذبح والنذر على القبور
كقول يا با هو ت يا جيلان
يريد منه دفع شر دهما
فذا هي المصيبة العظمى التي
وذلك الشرك الصريح الأكبر
لكنه في هذه الأعصار
وأصبح الدين بغاية الخفا
فيا أولى العقول والأحلام
هل في كتاب الله قد وجدتموه
هنا إلى وساوس الشيطان
أما نهاكم ربكم عن ذا أما
أما إليكم الرسول أرسلنا
أغير دين الله تبغون إلا
تدعون من لا يستجيبكم ولا
حضر فأنى يملكونه لكم
فلا وربى أبداً لا تفلحوا
يا قوم بادروا إلى الخلاص

نهي ونسخه بأمر ربنا
في ذلك للناس أئمة السلف
أهل القبور وليقف مستقبلاً
له وللموتى من الرحمن
يجعله عبداً كعباد الوثن
وهتف ذا الزائر بالمقبور
أدرك أحب أغث لذا اللهم ان
أو جلب خير دون خالق السما
لم يحزن مثلها على ذى الملة
فاعله بدون شك يكفر
قد أصبح المؤلف للزوار
فحسبنا الله تعالى وكفى
هل ذا أتى في ملة الاسلام
ذا أم بسنة النبي بل حدثم
وزخرف الغرور والبهتان
بين ما أحل وما حرم
مبيناً كتابه المنزلاً
حياء من رب السموات العلى
لنفسه يملك لا نفع ولا
وهم عباد كلفوا أمثالكم
مادمت التوحيد لم تصححوا
وحققوا شهادة الاخلاص

وبالكتاب المستبين اعنصموا
وما تنازعتم فردوه إلى
ويا أولى العلم ألم يبق بكم
قوموا بعزم صادق مبين
حلاله حرامه فرائضه
واهدوهم إلى الصراط المنبع
توبوا من الكفر وأن تداهنا
ويا ولاية الأمر قوموا أنتمو
وبادروا المنكر بالانكار
قبل عقاب لا يخص من جانا
لم ينبج والله سوى من أنكرا
بدا مضت سنة ذى العرش كما
كلا وسنة الرسول انتموا
هذين لا تبغون عنها حولا
من غيرة لنصر دين ربكم
ويبينوا للناس أمر الدين
وما به يزرى وما يناقضه
وحذروهم الطريق المبتدع
في منكر وأصلحوها ويبينوا
لله إذ في الأرض قد مكنتمو
قبل حلول غضب الجبار
بل كان من أقره وداهنا
معصية الرحمن منها قدرا
قد قص عن أنباء من تقدما

كتاب الزكاة

باب وجوبها وفضلها

لديننا ثلاثة الأركان
تركبة وطهرة للسال
وعلقت في الآى عصمة الدما
كذا على إيتائها قد بايما
وفي عقاب مانع الزكاة
قافرا لما في توبة قد أنزلا
من ذاك ما يصك للأسماع
بثابت السنة والقرآن
هل للنفوس دونما جدال
بها وفي الصحيح نصاً بحكا
أتمه لذا جرير رفعا
جاءت أحاديث مع الآيات
وانظر فكم نص صحيح نقلا
وبورث الذكرى لقلب واعي

باب من فرضت عليه وحكم ما نعهما

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| وغیره فیہ اختلاف شاما | فرض علی مکلف إجماعا |
| فإن یکن مع منعه بها أقر | مانعهما الجاحد فرضها کفر |
| وقد روى أخذ الامام الشطرا | فإنها تؤخذ منه قهراً |
| أوجب قتالهم إلى أن يرجعوا | وإن یكونوا أمة قد منعوا |
| من غیر إشکال ولا نزاع | بالأی والسنة والاجماع |
| أيام ردة وذا غیر خفی | کما لهم قد قاتل الصديق فی |

باب ما فرضت فيه

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| فبعضهم قد قاس والبعض اقتصر | تسعة أنواع بها جاء الأثر |
| لا غيرها من حیوان فاعلم | فی إبل وبقر وغنم |
| تمر وزبيب وشعير حنطة | كذلك نقد ذهب وفضة |
| نصاً وفي رواية ذكر الذرة | من النبات قد أتت منحصرة |
| في غيرها من النبات السلف | واستعملت مع ضعفها واختلافوا |
| كل ما قد رآه هؤلاء | تسعة أقوال بها قد تقلا |
| نص ضعيف وهو قول الأكثر | وجاء فی زكاة عرض المتجر |
| فهی تشد بعموم الآية | قالوا وإن أعلت الرواية |
| لكنه من مخرج معلل | كذلك يروی أخذ عشر العسل |
| موضحاً لما به قد فرضا | وها أنا أبين المفترضا |

باب زكاة الأنعام

| | |
|------------------------------|-----------------------|
| خمس وعشرين وفيها نقلا | فی كل خمس إبل شاة إلى |
| إن لم تسكن فابن لبون ذكر | بنت المخاض حیثما تيسر |
| ما زاد فابنت اللبون افرض إلى | إلى ثلاثين وخمس وعلى |

خمس وأربعين والنصاب في
ثنتين إن زادت ففيها جذعة
فقرضها بنتا لبون وعلى
لحقتين قل إلى عشرين
بنت لبون كل أربعين
ومن يكن سن نصاب فقدا
فإنها تقبل مع شاتين أو
أو كان من ذا السن أعلى قد وجد
كعدم بنت اللبون إن وجد
وفي بلوغ الغنم أربعين
مع مائة فإن تزد فافرض بها
فإن تزد فافرض ثلاثاً فيها
فإن تزد فالفرض فيها يطرد
وقل ثلاثون نصاب البقر
إلى تمام الأربعين وخذا
ودون فرض وكذا الأوقاص لا
والخياط اثنتان فما فوقهما
وما يكن مفترقاً لا يجمع
وعامل لا يأخذ الكريمة
بل يؤخذ الحق من الأوساط
وعامل يشرع أن يطلها

ما زاد حقه كذا حتى تفي
وحيث للسبعين ست تابعة
تسعين إن زادت فقرضها انقلا
مع مائة وفوق ذا استينين
وحقة تفرض في الخمسين
وسن ما من دونه قد وجد
عشرين درهماً لجبرها رويوا
فالجبر من ساع لذي مال يزد
بنت المخاض وكذا العكس ورد
زكاتها شاة إلى عشرين
شاتين حتى مائتين الاتها
إلى ثلاثمائة تلفيها
شاة بكل مائة نصاً ورد
إن بلغت فيها التبيع قدر
فيها مسنة وما زاد كذا
فريضة فيها أفهم ما انقلا
فبالسوا تراجعاً بينهما
كذلك لا يفرق المجتمع
ولا يؤدي المالك النسيئة
من دون تمريط ولا إفراط
على المياه دون أن يجلبها

باب زكاة النقدين

والفرض في النقدين ربع العشر
نصاب فضة بالاتفاق
بالحول والنصاب شرط قادر
بلوغها خمس من الأواق

وصح بالنص نصاب المسجد عشرون ديناراً بلا تردد
وما يزد فيحسابه ولا أوقاص في أصح ما قد نقل

باب زكاة النبات

نصابه قل خمسة من أوسق والعشر فيما بالسما قد سقى
كذا جميع ما سقى بدون مؤنة كالأنهار والعيون
وما سقى بالنضح نصف العشر فيه وصح الخرص نصاً قادر
والودع للثالث والرابع شرع من خارص حيث به النص رفع
ويؤخذ الزبيب عن خرص العنب ودون النصاب لا شيء وجب
وما يزد عنه اتفاقاً يحسب لا وقص بل فيه الزكاة أوجبوا

باب ما يؤخذ من الركاز والمعادن

وفي الركاز الخمس افرض ونقل في المعدن الزكاة لكن قد أعل
وقد روى أيضاً بلفظ الصدقة فهو يرى محتمل لحققة

باب كيفية إخراج الزكاة

وبادراً بها كما النص نقل وجائز تعجيلها قبل تحمل
وسنة رد زكاة البلد في فقرائها بلا تردد
وبرئ ذمة رب المسال بالدفع للوالى أو العمال
البر والفاجر منهم يستوى في دفعها إليه نصاً قد روى
ويجب الارضاء للسماعة لكل من أخرج للزكاة

باب مصارف الزكاة

للفقراء اصرف وللمسكين وعامل مؤلف في الدين
وفي الرقاب لو إمانة على فك وغارم بما قد حملا

وفي سبيل الله كالجهاد
وهل يجوز الاكتفا بالصنف
وحرمت نصاً على آل النبي
مع الغنى والقوى المكتسب
ومن يجب مؤنته عليه
وابن السبيل لا تقطاع الزاد
أو يجب استيعابهم بالصرف
وهم بنو هاشم والمطاب
كذلك من يسأل للتكسب
فلا يجوز صرفها إليه

باب زكاة الفطر

تفرض طهرة لكل صائم
وجوبها عم لكل مسلم
سواء الصغار والكبار
وقدرها بالنص والاجماع
من غير حنطة وفيها الخلف
والأداء أفضل الأوقات
وجاز قبل العيد أن تعجلا
وبالصلاة فات وقتها وقيل
ومن لقوت يومه وليلته
مصرفها قيل مصارف الزكاة
من رقت واللغو والمآثم
من الذكور والإناث فاعلم
فيها كذا العبيد والأحرار
عن كل واحد وجوب صاع
قيل كغيرها وقيل النصف
قبل خروجه إلى الصلاة
يوم أر يومين فيما نقلنا
بالعصر والأول أولى بالدليل
يفقد عنه سقطت لهيلته
وقيل للمسكين دون من سواه

باب صدقة التطوع

وقد أتى في صدقات النفل
من ذاك تنعيم لما ينقص من
واقه يربي الصدقات حيثما
وهي من النار حجاب حيثما
ويعقب المنفق ربي خلفا
إخفاؤها يفضل ما في العائن
أخبار صدق بحزيل الفضل
فرض زكاته غداً إذا وزن
تكون مما حل لا ما حرما
لا ينفع المرء سوى ما قدما
من فضله والممسكين تلقا
والثاني قد يفضل في موطن

| | |
|---------------------------|-----------------------------|
| والجهد من مقل نصا بينا | وخيرها ما كان عن ظهر غي |
| فالرحم الأقرب ثم الأقرب | وبدؤه بمن يعول أوجب |
| وبحرم السؤال للتكثير | فما يراه بعد من مفتقر |
| كما يذم البخل من ذى المال | قد ذم من يلحف في السؤال |
| من رزق الصبر مع العفاف | قد أفلح القانع بالكفاف |
| شرعاً وبأقبح حكمهم مذكورا | واستثنى من ذا من يكن معذورا |

كتاب الصيام

باب فرضيته وفضله

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| بالأى والحديث فرضاً علماً | صيام شهر رمضان حتماً |
| عليه إذ جاءت بذا الآيات | وهو على من تجب الصلاة |
| وكم له قد صح فضل ساطع | وهو لهذا الدين ركن رابع |
| شهر الصيام والشياطين تغل | تفتح أبواب الجنان إن دخل |
| وتغلق الأبواب من جهنما | شهر به تفتح أبواب السما |
| وتعتق الرقاب نصاً يؤثر | شهر بصومه الذنوب تغفر |
| تفضل عند الله ريح المسك | خلاف في الصيام دون شك |
| باب له الريان اسم سامي | وإن في الجنة للصوام |
| لى الصيام وأنا أجزى به | وقد روى نبينا عن ربه |
| مع فطره ومع لقى الرحمان | وصح للصائم فرحتان |
| وكم بتركه وعيد قد ورد | وغير هذا من فضائل تعد |

باب ما يثبت به الصيام والافطار

| | |
|------------------------|----------------------|
| وحيث إغناء فبالأكال | ثبوته برؤية الهلال |
| خروجه الأمر كذاك فاعرف | عدة شعبان ثلاثين وفي |

| | |
|------------------------------|-----------------------------|
| والخلف في شهادة الهلال | على ثلاثة من الأقوال |
| فقيب لا بد من العدلين | في الصوم واللفظ كلا الحالين |
| وقيل في دخوله عدل وفي | خروجه عدلان بشرطان تفي |
| وقيل يكفي العدل في الفطر كما | في رؤية الصوم لما قد علما |
| من كونه قد صح في الدين العمل | بخبير الواحد من غير جدل |
| وإن روى في بلد هل يلزم | بقية البلدان خلف لهم |
| بعد اتفاقهم على لزوم | وفاق أهله على العموم |

باب تبديت النية وحكم الفوات لغرة أو عذر

| | |
|---------------------------|-------------------------|
| وواجب تبديته بالليل | نية صوم الفرض دون النفل |
| وحيث بان الصوم بعد أن مضى | بعض النهار صامه ثم قضى |
| ومن يكن شرط قبول فهذا | أو صحة ثم به قد وجدنا |
| ككافر أثناءه قد أسلمنا | ومثله الصغير حيث احتلنا |
| كذلك ذو الاغفاء قل إن يفق | أوجب عليهم صيام ما بقى |

باب فضل السحور وتأخيرهِ وتعجيل الفطر

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| والفطر والسحور فيهما أتى | فضل عن الرسول نصاً ثبتاً |
| قولاً وفعللاً أمراً مرغياً | فلا تسكن عما ارتضاء راغياً |
| ثم السحور صبح ما الليل بقى | وفات بانشقاق فجر صادق |
| وبالغروب الفطر حل فاعلم | ولا تؤخر اظهور الانجم |
| وسن في الافطار أن يعجلاً | وأخر السحور نصاً انجلاً |
| وسن فطره على التمر إذا | كان وإلا الماء طهور نخذا |
| وسن في الفطر الدعا بما ورد | إذ دعوة الصائم فيه لا ترد |
| وقد نهى النبي عن الوصال | أي صوم الايام مع الليال |
| مع فعله له فلا للمحرمة | ذا النهى لكن رحمة بالامة |

باب ما يبطل الصوم وما يجوز فيه وما يكره

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| ويبطله أكل وشرب فاعلم | والقيء والجماع نصاً قد نفي |
| وكل ذى بحيث عمداً فعلا | لا غير عامد فليس مبطلا |
| وفي الجماع عامداً قد وجبا | كفارة مثل الظهار رتبا |
| عنت فصومه لشهرين ولا | إطعامه ستين مسكيناً تلا |
| وفي الحجامة اختلاف والأصح | جوازها إلا لذي ضعف وضع |
| إذ صح أن آخر الأمرين | ترخيصه فيها بدون مين |
| ونص منع الكحل مع إعلاله | فليس بالصریح في إبطاله |
| مع كونه معارضاً بمثله | مما روى عن النبي من فعله |
| وجاز تقبيل على القول الأصح | إن أمن الشهوة نصاً اتضح |
| كذا يجوز الغسل للتبرد | كذا تميمض ولا يزدد |
| وليغتسل من جنباً قد أصبحا | ثم ليصم بهذا الحديث أفصحاً |

باب من رخص الشارع له في الإفطار

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| ورخصة الشارع في الإفطار | في السفر أقبلها بلا إنكار |
| والخلف في الأفضل والنص يدل | إن الذي يقرب لليسر فضل |
| فإن تساوى بتيسير فلا | تفضيل بل أيها شافعلا |
| وقد روى عزيمة الفطر إذا | حان اللقاء خشية الضعف خذا |
| وهكذا المريض قد رخص له | ومثله من لم يطق تحمله |
| لضعفه كحامل ومرضع | وهكذا الكبير فاحفظه وع |
| وحائض والنفساء قد قدما | في الباب أنه عليهما حرما |

باب ما يلزم كل واحد من ذكر

ومفطر في مرض أو للسفر عليه عدة من أيام أخر

تصح بالسرد وبالتفريق وكذلك ذات الحيض والنفاس وعاجز عن القضا بالصوم وحامل ومرضع هل تطعم وجاء في من للقضا يؤخر عن فرقة من الصحابة القضا ومفطر يوماً بدون عذر والسرد قد أوجب عن فريق حتم قضاؤها بلا التماس يطعم مسكيناً لكل يوم أو تقض أو تجمع خلف لم حتى أتاه رمضان الآخر مع فدية الاطعام عنهم حفظاً لم يقضه عنه صيام الدهر

باب صوم التطوع

يشرع صوم الست من شوال لا سيما تاسعها تأكدا وتاسع وعاشر المحرم كذا ثلاثة بكل شهر كذا كل اثنين أو خميس قد وصح في الحديث خير الصوم وصح من فعل النبي كانا وصوم يوم في سبيل الله وعشر اذى الحجة باستكمال لغير أهل الحج نصاً وردا بل كله بل صوم كل الحرم وفعلها في البيض خير فادر سن صيامه بنص لا يرد صيامه يوماً وفطر يوم أكثر ما يصوم في شعبانا بعد عن النار بفضل الله

باب ما نهى عن صومه

وجمة والسبت كل قد نهى كذاك ينهى عن صيام الدهر كذا عن استقبال شهر الصوم إلا إذا وافق يوماً كانا والصوم للعبيد عنه قد أتى إلا لفاد دم المتنع عن صومه منفرداً عن غيره سرداً بدون فصله بفطر بصومه يومين أو يوم يعتاد صومه فلا نكرانا نهى كذا التشريق نصاً ثبتاً فصومها رخص فدية فع

باب الاعتكاف

| | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| يشرع الاعتكاف في المساجد | في أى وقت وبأى مسجد |
| إلا إذا أدخل فيها الجمعة | فالجامع اشترطه كيلا بدعه |
| وليس فيه الصوم شرطاً بل ورد | بالليل والنهار نصاً يعتمد |
| لكنه في رمضان أكداً | لا سيما العشر الأواخر أجهدا |
| فيها يجد واجتهاد في العمل | لكي يذا تنال غاية الأمل |
| وما لما كف خروج عنه | إلا لأمر ليس بد منه |
| وسن من بعد صلاة الفجر | دخوله في الاعتكاف قادر |

كتاب الحج

باب وجوبه وفضله

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| لربنا الحج على العباد | فرض محتم بلا تردد |
| تظاهرت بذلك الأدلة | وأجمع الأئمة الأجله |
| بل أطلق الكفر على من تركه | جهداً لفرضه نصاً للهلكه |
| وهو على مكلف إن يستطاع | إلى أدائه سبيلاً فاستمع |
| وفرضه واحدة في العمر | على التراخي قيل أو بالفور |
| وحج عن قاته للكبر | أو موته الولي نص الخبر |
| وما له الحج يجوز عن أحد | قبل قضاء فرضه نصاً ورد |
| وجاز من عبد ومن صبي | حجها نقلاً عن النبي |
| ومع عتاق أول والثاني | بلوغه استؤنف حج ثانى |
| لكنه أعل بالارسال من | وجه ومن آخر وقفه زكن |
| والحج ركن خامس للدين | برهانه صح عن الأمين |
| مبروره جا في صريح السنة | ليس له الجزاء إلا الجنة |

باب هل العمرة واجبة أم سنة

وفي وجوب العمرة الخلاف اشهر
من كونها قرينة الحج أنت
فقرنها إلى الدليل أظهر
وقيل لا بل سنة وقد ورد
والعمرتان صح نص محكما
بينهم ولكن وجوبها ظهر
في الآي والحديث تصرها أثبت
وهو الذي به يقول الأكثر
لكنه لضعفه لا يعتمد
كفارة الذنب الذي بينهما

باب المواقيت زماناً ومكاناً

لمن أراد الحج أو أن يعتمر
فأشهر الحج أنت بالحج
وعمرة جميع أجزاء الزمن
واعتمر النبي في ذي القعدة
وعمرة في رمضان تعدل
هذا هو التوقيت في الزمان
لساكني طيبة ذو الخليفة
وساكنو نجد فقرن علما
وذات هرق ساكنو العراق
وكل من من غيره أهل من
ومن يكن من دونها أهل من
ثم من التمتع بعد حلت
وقت زمان ومكان مستمر
شوال ذي القعدة عشر الحجة
وقت لفعلها بتصريح السنن
أربع الأخرى قرنت بالحجة
بحجة عليه نص المرسل
واسمع لما وقت في المكان
وقت والشامي أرض الجحفة
ثم اليمانيون من يلملما
منها يهلون بالاتفاق
بها فمنها فليهل للخبر
منشأه حتى أهل مكة فدن
طائفة بعمرة أهل

باب وجوه الاحرام

ثلاثة قل أوجه الاحرام
تمتع الافراد والقران
ثابتة عن سيد الانام
الكل واسع ولا نكران

والخلف في الأفضل كل فضلا
فذور تمتع بعمرة يحل
بالحج من مكة وليفسك بما
صوم ثلاثة من الأيام في
ومفرد وقارن لحله
وبلزم القارن ما يلزم في
وجعل حج عمرة قد نقلا
وجائز إدخاله الحج على

وجهها بما رأى دليله انجلا
إذا سعى ويوم ثامن يهل
يسهل من هدى وإلا لوما
حج وسبعة رجوعه تقي
عند بلوغ هديه محله
تمتع من فدية لا تنفي
إن لم يسق هدياً فإن ساق فلا
عمرته والخلف في العكس انجلا

باب محرمات الاحرام والحرم

وغسل الاحرام مع التطيب
واللبس للإحرام الإزار والردا
فقد نهى الشارع من قد أحرمها
كذا السراويلات والبرانس
والخف الاطام النملين
وللنساء جائز لبسهما
وطاجز عن الإزار جاز له
واللبس للقفاز الاثني تحتفب
ليكن إذا مر بها الرجال
ويحرم الوطء كذا النكاح
ودهنه وأخذ من شعره
وقتل صيد مطلقاً مع أكله
والرفث الفسوق والجدال
وبحرم العضد لأشجار الحرم
وصيده كذا لا ينفتر

من لما قد صح من فعل النبي
وسن يخط مطلقاً تجردا
عن لبسه القميص والعمامة
معصفر ومثله المورس
مع قطعه من أسفل الكعبين
وافرة بدون قطع لها
لبس السراويل بلا مجادلة
وبرقماً فامنع كذا لا تنقب
جاز بجلباب لها الاسدال
كذلك الخطبة والانكاح
كذا ابتداء الطيب وقص ظفروه
ما صاده أو غيره من أجله
يحذره المحرم والحلال
لا إذخر على الحلال والمحرم
كذا كصيد طيبة والشجر

وجاء في تحريم وج أثر
وتقتل الخمس الفواسق التي
عقرب حداثة مع الغراب
وجائز في حالة الاحرام
والخلف في قبوله مشتهر
نص عليها من اتي بالملة
والفار والعقور من كلاب
غسل مع الضمد والاحتجام

باب صفة الاحرام والاهلال

وليكن الإحرام بعد أن يصل
معيماً لحجه الذي نواه
ليبك اللهم لا شريك لك
ويستحب الذكر بالوارد مع
هلل وكبر وبياب الله لذ
وكررن لفظة ليبك بها
خلاف والامساك للمعتمر
وحاج يقطعها إذا رمى
من فرض أو نافلة ثم اهل
ملياً رب السماء لا سواه
ليبك إن الحمد والنعمة لك
صلاته على النبي المتبع
والجنة اسأل ومن النيران عذ
للصوت رافداً وفي وجوبها
عنها روى عند استلام الحجر
لجمرة العقبة نصاً علماً

باب طواف القدوم وصفته

ومع قدوم مكة فليطف
ثلاثة والمشي في البقية
وسن في الطواف أن يضطبعا
وليجعل البيت عن اليسار
والظهر والسترة للطواف
وباستلام الحجر ابتدأه
وللزحام والركوب يستلم
عند تمكن وإلا أشر
كذلك الركن الثاني يسن
سبعة أشواط وسن الرمل في
كما روى عن أفضل البرية
ثم بماثور عن النبي دعا
في حالة الطواف للأخبار
صح وجوبه بنص وافي
بل سنة في كل شوط منه
باليد أو بمحجن نصاً علم
مستقبلاً وهللن وكبر
له استلامه بتصريح السنن

وبعد إكمال الطواف صلين
سورتي التوحيد بعد الفاتحة
وبعدها عد لاستلام الحجر
خلف المقام ركعتين وانلن
فيها لما في السنن المصرفة
واخرج إلى السعى لنص الخبر

باب السعى وتحلل المعتمر

والسعى مكتوب بلا امتراء
وسن بالصفاء اجعل البداية
وارق عليه ثم قف مستقبلاً
وسن رفعك اليدين في الدعا
والسعى في الوادي يسن إذ ورد
ثم على المروة فافعل كذا
بعد تمام السبعة المعتمر
ومفرد وقارن يبق على
قولا وفعل صبح في الأنباء
واتل إذا دنوت منه الآية
محمد لا مكبراً مهلاً
فيه كذا الذكر بما قد رفعاً
وقبله يمشى كذا إذا صعد
فعلته على الصفا متمماً
يحل بالتحليق أو يقصر
إحرامه كما ذكرنا أولاً

باب إهلال المكي والمتمتع بالحج

من البطحاء والاقاضة من مكة إلى منى
وبيان الوقوف وأعمال الحج بعده

وفي نهار ثامن أهلاً
ثم إلى منى نفيراً لكل
ظهراً وعصراً والعشائين وبات
وبعد الاشراف إلى الموقف سر
إلى الزوال ثم يخطب الامام
والظهر والعصر لجمعاً صلماً
وبعد أن صلى دخول الموقف
وقوفه عند الصخور جماعلاً
بالحج من بعرة قد حلا
والصلوات الخمس فيه صل
بها ويوم تاسع صلى الغداة
لكن بنمرة مقل قد أثر
في الواد المروى عن خير الانام
مع أول الزوال سن فعلها
والأفضل استقباله القبلة في
بين يديه في الوقوف الجبلاً

وصح بالنص ولم يختلفوا
والذكر مشروع بما قد رُفعا
وليستمر في وقوفه إلى
وبسكينة لمج جمع دفعا
وعند ما ينزل جمعا جمعا
والفجر غلشن بها حين ترى
وبعد ما صليت فأت للمعرا
وحينما تسفر جدا فادفع
ومنه فالقط الحصى للجمرة
واسلك طريق الجرة الكبرى كما
بالحصيات السبع فارميتها
من موقف الرسول حيث استبطنا
والبيت عن يساره كما نرى
ووقته الضحى بيوم النحر
وبعد أن رميت فالهدى انحر
والخلق في حق الرجال أفضل
وبعد ذاك له يحل كلها
إلا النساء ثم إلى الطواف
ولم يجيء في ذا الطواف الرمل
وليسمع ذو تمتع والمفرد
وقيل للقارن سعيان وقيل
يدل للأول بالتصريح
ومن يقدم أو يؤخر وهو لا
كجالح من قبل أن ينحر ما
وفي منى ليل إلى التشريق

في أن كل عرفات موقف
وسن رفعك اليدين في الدعا
غيبوبة الشمس لما قد نقلا
وحين فسحة يراها اسرعا
كلا العشاءين بها واضطجعا
بزوغ فجر صادق منفجرا
وقف مشاهدا إلى أن تسفرا
وفي محسر فسيرك اسرع
كما روى الفضل بدون مرية
سلكها أكرم من لها روى
كالخذف كبر مع كل منها
للواد جاءلا يمينه منى
ذاني الصحيحين بلا توم
وغيره بعد الزوال قادر
وبعد نحر فالحلقن أو قصر
وللنساء التقصير قط نقلوا
في حال الأحرام عليه حرما
أفض وذا فرض بلا منافي
عن النبي بل نفيه قد نقلوا
يكفيه والقارن سعى واحد
للكل سعى واحد ثم الدليل
بدون شك وهو في الصحيح
يشعر لا تحريج فيما فعلا
أهدى ومن ينحر قبل أن روى
فبت هديت أوضح الطريق

والجرات ارم على التوالى
احدى وعشرين منها
ابداً بدنياها فوسطاها ومن
وعند الاولين للدعاء قف
فى كل يوم عقب الزوال
سبع وبالتكبير اصحبها
بمدهما الكبرى بنص لم يهن
وبعد ما رميت الاخرى فانصرف

باب حكم اهل الاعذار

وبيان النفر وطواف الوداع

وضممة ونحوم قد قدموا
وفى الليالى من منى السقا
وللرعاة رعى يوم الثانى
وجاز فى يومين من تعجلا
وعند نفر الوداع طوفا
وبالمحصب الميت نقلا
ليلة جمع وقفوا ثم رموا
بمكة عن رخصة قد باتوا
مع ثالث يحزى ابلا فكران
وذو تأخر لنص انزلا
إلا لحالض فعنها خففا
فقليل للتشريع ذا وقيل لا

باب ما يلزم فيه الفدية

وماك خذ احكام ما اخل به
فللمريض الحاق جائز كذا
لكن عليه فدية صيام
لسته من المساكين ادفع
او نسك شاة كما قد بينا
والحكم فيمن فاته الوقوف
عن عمر الفاروق وهو ان يحل
بالحج قابلا ولازم فـع
أما متى قوت وقوف عرفة
وحل بالمحيس من قد أحصر
من بعض ما قدمت فاحفظوا اتقوه
لكائن من رأسه به أذى
ثلاثة الايام أو إطعام
إليهمو ثلاثة من أصع
فى الآى والسنة عن نبينا
قد جاء فيه الأثر الموقوف
بعمره ثم عليه أن يهل
عليه مثل فدية التمتع
فهو خروج ليلة المزدلفة
ثم عليه لازم ما استيسرا

من هدى نصاً في الكتاب أنزلا
ومن بوطىء حجه قد أفسدا
وقد قضى الصجب بما أفاده
وهو بأن يمضى على إتمام
يحل بالحج وأرجبوا الدما
وناذر في الحج تحريماً لما
كناذر بأن يحج ماشياً
فليات ما حرم مع إلزام

وليس في الأبدال شيء نقل
ففيه نص مرسل قد وردا
وذاك مما يوجب اعتضاده
مناسك الحج وثاني العام
بدنة وفرقوا بينهما
لم يكن الشرع عليه حرماً
ممتعاً من الركوب حافياً
بصومه ثلاثة الأيام

باب جزاء الصيد

وقاتل الصيد عليه المثل
يحكم عدلان به من نعم
أو للمساكين طعام قدرا
أو عدل ذا الطعام أوجب صوماً
وجاء عن صحابة الرسول
في نعمة قضا بالبدنه
والكباش في الضبع بلا جدال
وبالعناق حكموا في الأرنب
وحكموا بالشاة في الحمامه
طعام مسكين أو الصيام
هل عامد وغيره بيان
أو خص بالعامد والجمهور
لكما العامد مع ذا يأنم
وقد روى الجزاء في الأشجار

كما قضى به الكتاب المنزل
ينحر أو يذبحه في الحرم
بقيمة المثل الذي تقررا
عن طعمة المسكين صام يوماً
أفضية في مثل المقتول
وفي القرى بقرة معينة
قد قدروا والعنز في الغزال
والجفر في اليربوع أيضاً أوجب
وقد روى في بيضة النعامه
يوماً وفي ذا اختلف الأعلام
في ذا الجزاء دون ما فرقان
لا فرق فيه عنهم مأنور
والثاني لا لائم ولكن يغرم
عن بعضهم وفيه خلاف جار

ووصلب من يقطع من أشجار يثرب جاني ثابت الأخبار
وقد قضى الصحب بمقتضاه جهراً ولا عذر لمن قناه

باب الهدى

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| والهدى من بهيمة الأنعام | من بقر والبدن والأغنام |
| وأشعر البدن لنص سامي | في الصفحة اليمنى من السنام |
| كذلك تقليد الجميع قد شرع | بالنعل أو ههنا لبردان رفع |
| ونفيه قد جاء عن إبدال ما | عين من هدى صريحاً محكما |
| وبدنة من إبل أو بقر | عن سبعة تجزى نص الخبر |
| وجائز ركوبه الهدى بلا | كراهة بل أمره قد نقلا |
| وجاز نحره بنفسه وأن | يوكل غيره بتصريح السنن |
| والبدن سنة قياماً تنحر | معقولة اليسرى صريحاً يؤثر |
| وغيرها أضجع لجنب أيسر | وسم عند كل ذا وكبر |
| والنحر في كل منى والذبح | بسنن ثابتة يصح |
| واللحم والجلال قسمها | وليس للجزار أجر منها |
| وجاز منها الأكل والتزود | لصاحب الهدى لنص أسندوا |

باب حكم البعث بالهدى

| | |
|------------------------------|----------------------------|
| وباعث بهديه من بلده | يجلس حلا سنة الهادي اقتده |
| والهدى إن يعطى ولم يبلغ إلى | محلّه فالحكم فيه نقلا |
| انحره والقلادة اغمس في الدما | واضرب بها الصفحة منه معلما |
| لا تقربته ولا الرفقة بل | دعه وبينه وبين الناس خل |

باب الأضاحي

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| لكل بيت تشرع الأضاحي | بالسنن الثابتة الصحاح |
| وكم بفضلها من الآثار صح | حتى إلى وجوبها البعض جنح |

أقلها شاة وحيث استيسرا
ثم عن السبعة تجزى البقرة
بعد صلاة النحر وقتها إلى
ومن يكن قبل الصلاة ذبحا
أفضلها أسمنها والمجزى
هو الثني والضأن منها الجذع
وذات عيب مرض أو عور
فتلك لا تجزى كذا العضباء
وسم عند ذبحها وكبر
كل وتصدق وادخر قد نقلوا
وليسكن عند ظفر وشعر
زيادة كان الثواب أخيرا
ثم البعير مجزى من عشرة
أن تنقضى التشريق نصاً نقلوا
أعاد بعدها بأمر صرحا
من إبل أو بقرة أو معز
فصاعداً ودون ذاك لا يشرع
أو عرج أو عجف أو كبر
قرناً أو أذنًا وكذا البخقاء
ومثل ما في الهدى فاذبح وانحر
والذبح في نفس المصلي أفضل
مريدها بعد دخول العشر

باب العقيقة

مسنونة عن ذكر شاتان أو
وفيه سمه وخير الاسم ما
وشعره فاحلق مع التصديق
شاة عن الأثني بسابع روي
عبد أو حمد نصاً محكما
بوزنه من ذهب أو ورق

كتاب الجهاد

باب وجوبه وفضله

وفضل الشهادة وإخلاص النية لإعلاء كلمة الله عز وجل

وان من فرائض الإسلام
جهاد من يبغى سواه دينا
بل هو منه ذروة السنام
ليرجعوا إليه منقادينا

بالمال والنفس وباللسان
مع الامام جائراً أو عادلاً
رباط يوم في سبيل الله
خير من الدنيا وما عليها
وكل من مس الغبار قدمه
ومن فواق ناقة يقاتل
بل هي تحت الظل للسيوف
وفي سبيل الله يوم خير من
كذلك أيضاً فيه حرس ليلة
وحرس عين في سبيل الباري
كذلك الاجتماع للباري
كفأك في فضل الجهاد أنه
بها اشترى الله من العباد
يا حبذا السعة والمتاع
والشهاد أحياء يرزقونا
وقد أتى أن الشهيد يسأل
ثانية لفضل ما رآه
وكم وعيد جاعلي من تركه
وليخلص النية للاعلاء
ولا حية ولا للمغرم
وهو مكفر ذنوب العبد لا
ووالد لا بد أن يستأذنا

بثابت السنة والقرآن
وكم له فضل جزيل نقلاً
وغدوة وروحة لله
يا قوم هل مبادر اليها
فيه على الجحيم ربي حرمة
وجوب جنة له قد نقلوا
وعند الانغماس في الصفوف
ألف سواء وهو بالفضل قن
أفضل من قيام ألف ليلة
لها تقاء من عذاب النار
في أنف غاز ودخان النار
قد صار قيمة الدر الجنة
أنفسهم بصادق الميعاد
وحبذا القيمة والمبتاع
في جنة الفردوس يسرحونا
من ربه الرجوع كيما يقتل
عند الإله حينما يلقاه
بل تركه ملق بنا للهلكة
كلية الله بلا رياء
ولا لأجر بل لوجه المنعم
للدين لا إن كان قد تحللاً
إلا إذا الجهاد قد تعينا

باب شرعية الامامة والبيعة عليها

والنصب للامام حق يشرع
لكي على الدين به يهتمعوا

وفي قريش حصرها قد نقلوا
في الحكم والتدبير للرعية
وصونهم وحفظه ثغورهم
والنصح والرفق بهم كذا لهم
والويل للامام إن لم يعدل
وواجب طاعته عليهم
والصبر لو جار وبذل النصيح له
كذا له الدعاء بالتوفيق
ولم يحز خروجنا عليهم
إلا إذا كفرا بواحاً أظهروا
وإن يكن خليفان بويها

أى ما أقاموا الدين ثم ليعدلوا
بمنهج الشريعة المرضية
وفي مهم الأمر يستشيرهم
يدعوا كذا افتقاده أحوالهم
من موقف لدى الحكيم العدل
ما لم تكن موصية فتحرم
ونبيه عن منكر إن فعله
وبالهدى لأقوم الطريق
إذا أقاموا الدين مهما ظلموا
بواضح البرهان قطعاً يظهر
وفي لأول وثان دفعة

باب الخروج للغزو ومشروعية الدعوة قبل القتال

ثم الخروج في الخميس يستحب
والخلف في ابتدائه في الحرم
فالبعض قال النهى عنه محكم
وجائز لامرأة أن تغزوا
ولا استعانة بمشرك لنا
ويشرع التشييع للغزاة في
وإن أراد غزوة يورى
وصح في النص جواز الكذب
والحرب خدعة وإن يستطاعا
وللسرايا والجيش رتب
والذكر في المسير منه أكثر
وللعهدو ابدأ دعاء أولا

وأول النهار للبعث أحب
كذلك أيضاً في الشهور الحرم
وفرقة بنسخة قد حكموا
يسقين أو يصلحون للجرحى الدوا
حيث امتناع كان من زينا
خروجهم ثم بخير فأخلف
بغيرها من أجل كتم السر
في الحرب للفتك بأهل الحرب
الأخبار مع بعث العميون شرها
واتخذ الرايات ذا فعل النبي
سبح هبوطاً وصعوداً كبير
إلى الهدى من قبل أن تقاتلا

وذمة الأمير في الحصار يئذل وليحذر ذمام الباري
هكذاك جائز نزولهم على حكم امرىء منا لنصر نقلا

باب وجوب الثبات وما يشرع عند اللقاء

وعن ثمن للقاء الأعداء وعن ثمن للقاء الأعداء
وغدوة سن ابتداء القتال ورتب الصفوف واجعل لهمو
وللخصوم تشرع المبارزة بالضرب للرؤوس والأعناق
ويستحب حالة القتال وسن الإكثار من الدعاء
وجائز سؤاله الشهادة ويستحب في اللقاء الاصمات
ويحرم الفرار من زحف إذا لا متحرراً إلى قتال
وجاز للمغلوب أن يستأسر وفي انتصار يشرع المقام
نهي أنى واثبت مع اللقاء إن لم يكن آخر الزوال
عند لقائهم شعاراً يعلم كل لقرنه بحيث فاجزه
إن أئخذوا فالشد للوثاق لقاؤه العدو باختيال
فهر محاب حالة اللقاء بل فيه جاء الفضل بالزيادة
ويكره الصياح والأصوات لم يكن العدو أضعافاً خذا
أو متحيزاً لمن يوالى وتركه أولى ومن صحب جرى
بعرصة كان بها الزحام

باب من يكف عنه وما يعفى من ذلك عند التبييت

ومن يكن شعاره الاسلام مثاله إذ رأيت مسجداً
واكفف عن النساء والصبيان وبصلح التبييت للكفار
والقطع والتحريق للأشجار دليله في سورة الحشر ثبت
عنه اكففن فكله حرام أوفى المواقبت سماهك النداء
كذلك راهب وشيخ فاني وإن يكن أفضى إلى الدرارى
يجوز الانكاء بالكفار وعن رسول الله أخبار أتت

باب حكم الغنيمة وتحريم الغلول

أربعة الأخماس للمقاتلة
وفي الغنيمة الضعيف والقوى
لفارس ثلاثة من أسهم
وأسهم الرسول لابن الأكوع
ومن يغيب في حاجة الامام
والإمام جاز أن يفعل
فقد روى التنفيل للسرب
فالبداة الربع بها قد نقلا
والخلف في الصفي للامام
والرضخ للنساء والصبيان
كذا له إعطاء بعض المدد
وجائز إعطاءه لمؤلفه
ومال مسلم إذا ما أخذ
وجائز أخذ الطعام والعلف
وقد روى في الحيوان المنتهب
وصح تحريم انتفاع الغنم
إلا السلاح جاز أن يستعمله
وما يدار الحرب من مباح
وفي الغلول قد أتى الوعيد
ومن يغل يأتي بما قد غلا
وليس للامام أن يقبل ما
ففي الزمام إذ أتى الغلول
وقد روى عقابه ويحرم

وقاتل قل سلب المقتول له
ومن يقاتل وسواه يستوى
وراجل سهم له فليعلم
أربعة من أسهم فافهم وع
فسهمه يخرج في السهام
من شاء بعد الخمس أما قبل لا
وهم كباقي الجيش في البقية
والثلث رجعة على حسن البلا
والراجع الجواز نصاً سامي
ونحوهم من خارج السهمان
بعد انقضاء الحرب بلا تردد
كما روى في الطلاقا تألفه
رد لربه متى ما استنقذا
وفي اعتبار الاذن خلف للسلف
من العدو أن قسمه وجب
بدون أن يقسم في المغنم
في حالة الحرب بلا مجادلة
تقسيمه قد جاء في الصحاح
بل رد فيه قولهم شهيد
سواء الكثير أو ما قلا
جاء به من بعد نصاً علمياً
بعد النداء فردة الرسول
كتبانه وآثم من يكتم

والارض إن تغنم يرد حكمها إلى الامام إن يشأ قسمها
أو فليدعها بين أهل المغنم شركة أو بين كل مسلم

باب حكم الأسرى

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| والقتل والمن على الأسير | والرق والفداء بلا تكبير |
| بدفع مال أو فكك مسلم | الكل بالوحيين صح فاعلم |
| ولا يزول الرق عن أسلم | من الأسارى بل بعثق تمنا |
| وجازفك مدعى الاسلام مع | بينه من قبل أسر قد وقع |
| واختلفوا هل يسترق العرب | لكن إلى النص الجواز أقرب |
| ويقتل الجاسوس باتفاق | ذو حربنا وقيل بالاطلاق |
| وعبد كافر إذا ما أسلم | يصير حراً بدليل أحكام |
| أما إذا أسلم بعد سيده | فهو به أولى فيبقى في يده |
| وما له أحرز من قد أسلم | طوعاً كذاك الدم منه عصما |

باب الأمان والهدنة والجزية

| | |
|--------------------------|-----------------------------|
| وآمناً من في جوار مسلم | يدخل لو من النساء فاعلم |
| ويأمن الرسول حيث قد أتى | بنفى قتله دليل مثبتنا |
| وجائز إذا رأينا المصلحة | أن نعقد الهدنة والمصالحة |
| ولو بشرط صح دون مرية | وجائز تأييدها بالجزية |
| إذ صح أخذها من الكتابي | بثابت السنة والكتاب |
| وبالأحاديث المجوس الحقوا | وفرقة على الجميع أطلقوا |
| من كل حر ذكر محتم | وما سواء الخلف فيه قد نمي |
| أقلها من ذهب دينار أو | من فضة اثنا عشر درهما رويوا |
| وضعف ذا وضعفه قد نقلا | وجاز في ذا القدر أن يعدلا |
| فإن يؤدوها فكف عنهمو | من بعد أخذ بالشروط منهمو |

كما لها استوفى كتاب عمر
والعمد فاحذر نكته ومن قتل
وأهل عهد إن ترد أن تغزوا
وراجب لإخراج غير المسلم
أعنى به كل بلاد العرب
والأكثر بالهجاز خصوصاً
عماروى عنه ابن غنم الأشعري
معاهداً فهي كبيرة فعمل
فأنبذ اليهم عهدهم على سوا
من هذه البلاد ولتعمم
إذ صح بالنعيم من لفظ النبي
والحق ما أدا إليه النص

باب حكم الخمس والفيء

والخمس اقرأ آية الأنفال
وفي الكراع والسلاح يجعل
عن الخليفةين بعده وقد
وسهم ذى القرنى لمن قد حرما
وما أفاء الله حكمه أنى
وأنه حق لكل مسلم
والبدء بالمجاهدين يشرع
ولا أرى حقاً لشاتم السلف
في حكمه لم تبق من أشكال
سهم الرسول بعده قد نقلوا
قال جماعة إلى الباقي يرد
صرف الزكاة قادر ما قد رسماً
في سورة الحشر صريحاً مثبتاً
ثم الأخل فالأخل قدم
وعدة الجهاد كي يدافعوا
من يجرى بعدهم من الخلف

باب السبق والرمى

قد سبق الرسول بين الخيل
وقارح فضل منهاه
والخلف والنصل وحافز أتى
وجاز تحليل بنص رفعها
والسابقة اجعلها لمن تقدما
والخيل قد أثنى عليها المصطفى
وواجب إعداد ما نستطيع
وخص ما ضمير بالتفضيل
في غاية السباق عن سواء
فيها انحصار سبق قد ثبتنا
فإن يكن يأمن سبقاً منعاً
ولو بإذن أو عذار قدما
كذلك قد نص الكتاب المقتضى
من عدة يجدى بها الدفاع

واللهدو يمكن الارهاب بها كما قد صرح الكتاب
والحمد لله على الفضل الانم ربيع العبادات بعون الله

كتاب البيوع

باب الحث على المكاسب والاقتصاد في المعيشة

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| والاتجار حل في برو في | بحر بنصر محكم لا يلتقي |
| وقد أتى الحث على المكاسب | بالقصد في الآي ومن لفظ النبي |
| وخير كسب الرجل الذي عمل | بيده وكل بيع قد أحل |
| تخذ لما قد حل وأترك ما حرم | بأسره والصخب في الأسواق ذم |
| ولا تكن تلهو به مشتغلا | عن ذكر جبار السموات العلى |
| والصدق والبيان والنصيحة | واجبة بالسنن الصحيحة |
| والكذب والكتمان والخديعة | مع حلف ممحقة شنيعة |
| والكيل والميزان بالقسط وجب | إيفاؤه والنقص موجب الغضب |

باب شروط البيع وما نهى عنه

| | |
|--------------------------|---------------------------------|
| معتبر بمجرد التراضى | فيه لقول الله عن تراض |
| وأن يكون من مباح طعام | ليس من المنهى عنه شرعا |
| فالخمر والميتة والتحزير | الأضنام جا عن بيعها التحذير |
| وبشحوم الميتة انتفاع | جاز على خلف ولا تباع |
| وكل شيء أكله قد حرما | فثلث القيمة نصاً محكما |
| وثن الكلب وسنور دم | كذلك مهر للبقى حرم |
| حلوان كاهن ومن يصدقه | فإنه فيما تعاطى بإحقه |
| وبيع فضل المد وعسب الفحل | والفرر أحذره كحمل الحمل |
| ومثله بيع الحصاة والسّمك | في الما وبيع الحمل فأحذر دون شك |

والدر في الضرع وسمن في لبن
كذلك بيع اللبس والمناذرة
كذلك الثنيا إذا لم تعلم
كذلك قد نهي عن التصرية
كذلك في البيعة بيعتان
والبيع للعصير من متخذه
كذلك بيع غير ملكه ومن
والدين بالدين وجا نزاع
وفي اقتضاء جاز أخذه الذهب
بسعر يومها ولا يفترقا
وما اشتراه قبل أن يستوفيا
فيه صواع بائع والمشتري
كذلك التفريق بين الولد
كذلك في الأخوة نص سامي
قبل بلوغهم وأن يباعوا
كذلك تسعير والاحتكار
والمسلمون قد نهي أن تكسرا
وأن يبيع حاضر لبادي
كذلك ينهي عن تلقى الجلب
كذا على بيع أخيه لا يبيع
واستثن بعد الاذن والمزايدة

وضربة الغاص جهل جانبين
الكل منها غرر فتابذه
كذلك عن بيع الولا النهي نهي
وكل ذي غش بدون مربية
عنها نهي وبيعة العربان
نحراً وما شابه لا تتخذ
باع من اثنين الأول احكم
في نصه لكنه إجماع
من فضة وعكسه لكن وجب
بينهما شيئاً فكن محققاً
قامنع كذا الطعام حتى يجرى
إلا جزافاً حيز بعد أن شري
ووالده والبيع لم ينعقد
وقيل هل كل ذوى الأرحام
من بعده قد ادعى الإجماع
بمنعها قد صحت الآثار
سكتهم الالباس ظهراً
كذلك النجش بلا تردد
وخير البائع عن لفظ النبي
ومثله الخطبة نصاً فاتبع
والبعض بالمغنم وارث قيده

باب بيع الأصول والثمار

وحيث بيع النخل بعد أبرت
إلا إذا ما اشترط المبتاع

فبائع له الذي قد أثمرت
ومثله المملوك إذ يباع

تسهي النبي البائع والمبتاع
من قبل أن يبدو صلاح ظاهر
وبيعه ثمار ثانی العام
والنخل بالتمر وتمر برطب
وصح في وضع الجوائح الخبر
هل الوجوب أو الاستحباب
عن أجمع الثمار أن تباع
وكل ما أعقب غناً حاذر
والحقل بالكيل من الطعام
ومثله بيع الزبيب بالعنب
وفيه بين العلماء الخلاف اشهر
والنص قد صرح بالایجاب

باب الشروط والخيار والعيوب في البيع

وأما اشتراط الانتفاع
كذا اشترى العبد لأجل العتق تم
ولا يحل سلف ويبيع أو
ويشرك المبتاع إن خاف الغبن
وأضرب الخيار فيما أثار
أما خيار الشرط فالخلاف في
والنص قد أجاز له ولم يزد
والثاني حده الفراق إلا إذا
ثم خيار العيب حين يظهر
وعلة المبيع بالضمان
لعيب ما باع ولا يحل له
وفي المصريات خيار من شري
إن شاء فليمسك وإلا ردها
وههذه الرقيق في نص نقل
ومن أقل عشرة لمسلم
إن كان معلوماً على المبتاع
وكل شرط فاسد فكالعدم
شرطان في بيع كذلك قد روي
سلامة ثم ثلاثاً خیرين
شرط ومجلس وعيب ظهراً
ثبوته وحده لم ينفذ
في حده على ثلاث فاعتمد
صفقتهم كانت خياراً فخذاً
للمشتري في أي وقت يؤثر
له ولا بد من البيان
ولا لمن يعلم ستر الغائبة
ثلاثة الأيام نصاً قد يرى
وصاع تمر فارعه لا تعدها
ثلاثة الأيام لكن قد أعل
أقاله عشرته ذو النعم

باب تحريم الربا

وبيان ما يحرى فيه وما يستثنى وما يشقبه

ثم الربا من أكبر المناهي وصرح النبي ﷺ آكله
وذا لمن يعقل أقوى زاجر وهالك خذ أبوابه وما دخل
في ذهب وفضة والبر كل إذا بيع بجنسه حتم
وقاس جمهور أولى العلم الذي والخلاف في العلة قيل ما طعم
وذهب وفضة لم يلحقوا كل مكيل أو بوزن يعلم
أما إذا لم يكن الجنس اتحد كذهب عن فضة والنمر
وحيث كان الجنس بعضه ردى كذاك مجهول التساوى يحرم
وذهب مع غيره بالذهب كذاك ما شابهه من كل حب
إلا العربيا إن تبع بخرصها لكن بدون خمسة من أوسق
والحيوان الحى باللحم فلا فإنه معتضد بكل ما
ثم النسا جاز بغير الربوى عبد بعبدین كذا في الإبل
فأعله محارب لله وكانب وشاهد ومؤكده
وغيره كم صرح من زواجر في ضمنه فأعلم وأتبعه العمل
والمالح والشعير ثم النمر فيه تساوى وتقابض يتم
في الجنس والعملة قد مائل ذى وقيل مقتات بتقدير علم
سواءهما وآخرون ألحقوا وقيل ما فيه الزكاة تختم
لجائز تفاضلا بدأ بيد عن ملح أو شعير أو عن بر
فلا تبع تفاضلا بالجيد كصبرة النمر بكيل يعلم
فامنع وفصل الغير منه أوجب لاتباع اليابس منه بالرطب
كيلا ففيها رخصة تخصها قد قيدت وما عداها فأتق
تبع وإن كان الحديث مرسلا يقوى به المرسل عند العلما
ولو تفاضلا فإنه روى واحدا بعدد للأجل

وكل ما طارضه أن يقبل
وبيع بعض الربويات بما
إذا اشترت النقد بالطعام
والخلف في العينة والحديث دل
وهي اشترى ما باعه لأجل
والشبهات اترك فإنها الحى

على نساء الطرفين فاحل
خالقها وصفاً وعلة كما
والعكس جائز بلا إيهام
لمنعها وقال بعضهم معمل
من مشتر بالنقص قبل الأجل
بين الحلال والذي قد حرما

باب السلم والقرض

قد صح في نص الأحاديث السلف
والشرط فيه حيث بالعلم انجلي
وعند عقد وجده لا يشترط
ولا يجوز في نخيل عيناً
ولا يجوز أخذه لغير ما
والقرض فيه قد أتى الترغيب
في الحيوان أو سواء والقضا
في الفضل أو في عدد عند العطا
أما إذا أهدى له أو حمله
مالم يكن من قبل ذلك قد جرى
وجائز بدونه أن حاله
تغيركم أحسنكم قضاء
والسمع إن باع وسمعاً إن شرى
وكل قرض جر نفعا فربا

وحله قول جماهير السلف
كيلا ووزناً صفة وأجلا
بل كونه مقدور تسليم فقط
ولا زرع قادر ما قد ينشأ
سماه أو رأس الذى قد قدما
وصح عن ترك الأدا الترهيب
جاز بزائد على ما استقرضا
مالم يكن ما زاده مشروطا
قبل الوفا فما له أن يقبله
بينهما الأمر الذى قد ذكرنا
غريمه مما بقى لوجهه
لغيره والأحسن اقتضاء
ومن لئذى الاعسار كان منظرا
قد جاء موقوفاً على من صحبا

باب الكتابة والاشهاد والرهن في المعاملة

والسلم اكتبه كذا البيع وفي
وتلك تفصيلاته مقرر
واختلفوا فيه فقوم اوجبوا
والرهن في الآي وفيما نقل
ثم عليه اجمعوا في السفر
والآية احل قيدها في الاغلب
وصح بالمؤنة ظهر يركب
والرهن لا يغلق من مولاه بل
وفي اختلاف المتبايعين ما
يقول ذو السلعة مع يمينه
لكنه عارض أقوى منه
فرض كذا إيشاده لا ينتفى
في آية الدين التي في البقرة
وأكثر الاعلام قالوا يندب
نصاً عن الرسول لا محتملا
وفيه خلف شاذ في الحضر
برهانه ما صح في درع النبي
وابن الدر كذلك يشرب
بغرم نقصاً وله الذي فضل
بينهما بينة قال قول ما
أو أخذ كل حقه بعينه
عن ابن عباس فحققته

باب الشفعة

ثابتة في كل ما لم يقسم
حيث الحدود عينت والطرق
مخصصوا الشفعة بالعقار
في كل شيء صح لفظ مسلم
ولا يحل للشريك البيع ما
وقد روى انتظار غائب بها
ويشفع الجار ولكن قيدت
لا شفعة بعد اقتسام فاعلم
قد صرفت والبعض فيه فرقوا
لكن أتى التعميم في الآثار
وكل شرك في رواية نفي
لم يؤذن الشريك نصاً محكماً
وجاء ما عارضه لكن وهي
بما إذا كان الطريق اتحدت

باب الحوالة والضمان

مطل الغنى ظلم ومن على ملى
ومن يمت وهو مدين وحمل
أحاله مدينه فليحتل
عنه أخاه دينه فقد وصل

وتبرأ الدمة بالاداء لا مجرد الضمان فيما نقلا
ومن يمكن له متاع فقد اوبعد بيع عينه قد وجدنا
فهو به أولى ومن يتناعه يرجع بقيمته على من باعه

باب التفليس والحجر

للحاكم الحجر على المدين وبيع ماله لقضاء الدين
يكون أسوة لكل الغرما كل بحسب ماله قد لزما
قام بحقوقهم وإلا قصرا فما لهم سواه فيما أثرا
ومن لعين ماله قد وجدنا ولم يفرقه المدين أبدا
ولم يكن قد حاز بعض الثمن فهو به أولى بنص السنن
وباتفاق القوم في الافلاس والموت فيه الخلاف بين الناس
إذ في حديث حسن قد ألقا وآخر بينهما قد فرقا
وهل يسعى البعض عينا إن وجدوا واختلفوا فيمن يكون قد نقد
شيئا من القيمة هل يأخذ ما يبقى له أو أسوة للغرما
وإذا لضعف النص في اشتراط أن لم يأخذ البائع شيئا من ثمن
وهكذا السفيه والمبذر عليها الحاكم نصا بحجر

باب ولاية اليتيم

ولليتيم لا يمكن الولي من ماله إلا برشد ينجلي
وواجب قيامه بكل ما له صلاح فيه نصا محكما
ومن غنيا كان فليستعفف وليأكل الفقير غير مسرف
واختلفوا فيه إذا أيسر هل عليه واجب قضاء ما أكل
وما سرى هذا فظلم فاحذر فانه من أكبر الكبائر
يكفيك فيه آية الفساد وآية الانعام والاسراء
وغيرها وكم حديث وردا في شانه يحذرا موددا

وجائز تأديبه للصالحه
وادفع اليه ماله أن يرشد
وخلطه طعامه إن أصلحه
بعد ابتلاء وعليه أشهد

باب الصلح وأحكام الجوار

والأمر والترغيب في الوحيين
وجاز بالمعلوم والمجهول عن
إلا إذا حرم ما قد حلا
وليتحلل من أخيه اليوم في
وفي جوازه مع الانتكار
والفصل أن المدعى ما عليه
والمدعى عليه إن كان علم
وجائز له وإن لم يعلم
والصلح في عهد الدماء قد حلا
والجار لا يمنع وضع جاره
وفي اختلاف في الطريق تجمل
وجاز إخراج ميازيب المطر
قد جاء في إصلاح ذات البين
معلوم أو مجهول نصاً في السنن
في الشرع أو محرماً أحلا
ذي الدار من قبل امتحان الموقف
من أحد الخصمين خلف جاري
حقاً له حل وإلا حرمه
حقاً لخصمه فدفعه لزوم
والمدعى الأخذ عليه حرم
بالعقل أو أكثر أو أقل
لحشب إن شاء في جداره
سبعة أذرع لأمر نقلوا
لشارع ما لم يكن منه ضرر

باب الشراكة والمضاربة

والناس في ماء وفار وكلا
ويشرب الأعلى قبيل الأسفل
وفي رواية إلى الكعبين
ولا يجوز منع ماء فضلا
وللإمام جائز جعل الحمى
ومتجر فيه اشترك روبا
هم شركا والملح نصاً نقلوا
غنيته ثم له فليرسل
يمسكه من سيل أو من عين
لأنه يفضى إلى منع السكلا
لحاجة نقلوا عن الصحب سما
ويقسم الربح كما نراضيا

كذا المضاربات لم تشتمل
وقيل ما فيه حديث يرفع
وشركة الأبدان أيضاً نقلاً
ولا ضرار قد روى ولا ضرر
وللإمام جائز عقاب من
والأمر والترغيب في الأمانة

في ضمن شرطها على ما لا يحل
ذو جهة لكن عليه أجمعوا
وفيه للإعلام خلف انجلا
بين الشريكين بهذا جاء الأثر
ضرر شريكه انضاحاً فاعلمن
قد جاوكم زجر عن الخيانة

باب المزارعة والمساقاة

قد نقل الترغيب في الغرس لما
وجاز زرع الأرض بالمعلوم من
إذ طامل الرسول أهل خير
كذلك عن جمع من الصحاب
وما نهي عنه من المخاره
بشرط زرع بقعة بعينها
إذ هو شرط فاسد في العقد

فيه من النفع العمومي علماً
غلتها والسقي للنخل فدون
بشطر ما تخرجه من ثمر
يروى بلا شك ولا ارتياب
فذاك في نص الحديث سطره
والتبن والجندول ذا عنه نهي
وجائز كراؤها بالنقد

باب الاجارة

جواز الاستئجار نص الشرع
باليوم أو بالشهر أو بالعام
وقد أتى الذم لكسب الحاجم
من أجل ذا جاء الخلاف فيه
والدارقطني روى للنهي عن
وقد نهي عن أجرة الأذان
وضح جعله مقام المهر
ويستحق أجره إذا عمل

في كل ما كان مباح النفع
أو عدد صح بلا إيهام
لكنها إعطاؤه الأجر نهي
والنهي محمول على التنزيه
قفيز طحان وقيل بل وهن
وأجرة التعليم للقرآن
وفي الرقي قد صح أخذ الأجر
ومنعه فيه الوعيد قد نقل

باب الوكالة

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| جائزة شرعاً بلا خلاف | في كل ما حل بلا منافي |
| من ذاك يروى في قضاء القرض | كذلك في دفع زكاة القرض |
| والنفل مع إقامة الحدود | والنحر والتقسيم للجلود |
| وحفظ مال وكذا الأضاحي | تقسيمها والعقد في النكاح |
| كذلك توكيل المستعير | طارئة في القبض من معير |
| كذلك في الصرف وفي الميزان | وبعث هديه بلا تكران |
| كذلك في وقف وبيع وشرا | وغير ذى التوكيل فيها أثرا |
| وفعله الأنفع في الشراء | وغيره صح مع الرضاء |

باب الوديعة والعارية

| | |
|-------------------------|---------------------------|
| وواجب تأدية الأمانه | ولا يخون مؤمن من خانه |
| ولا ضمان في وديعة إذا | لم تك باعتماد من قد أخذها |
| ومثلها عارية والخلف في | مشرط ضمانها إن تلف |
| وبذل ماعون بنص الشرع | أوجب وكم نصاً بدم المنع |
| كالداو والقدر وقاس منخل | ولبرة ونحوهن قابذل |

باب الغصب

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| مال وعرض كل من قد أسلبا | حرم بينهم كحرمة الدما |
| فلم يجوز أخذ متاع المسلم | جدا ولا هزلا كذلك قد نهي |
| ما لم يكن بطيب نفس علما | وهكذا ترويعه قد حرما |
| ويحرم انتفاع غاصب بما | ياخذه وباغتصاب أثما |
| وواجب عليه رد ما غصب | فإن تلف فرد مثله وجب |
| إن وجد المثل وإلا لزم | قيمته كذلك ما منه نما |

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| طوقه من سبع أرضين غداً | ومن حل شبر من الأرض اعتدا |
| فهو إلى المالك إن شا قلعاً | ومن بدون الاذن أرضاً زرعاً |
| لزارع مؤنته نصاً ورد | وإن يشا تملك الزرع ورد |
| فالاجر والضمان بمن زرعاً | ومن يكن بعد الحصاد استرجعاً |
| لكنه عمومه قد قيداً | والجرح من عجماً جبار ورداً |
| ولم يكن يدري اعتداء فيها | بعدم التفريط من أهلها |
| بالليل أو إن باعتداء وصفت | فيضمن المالك ما قد أتلفت |

باب اللقطاة

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| كذلك لإشهاد ذوى عدل ورد | اعرف عفاصاً ووكاء والعدد |
| بوصفها ادفعها له بلا مرا | وإن أتى صاحبها وأخبراً |
| بعد بها ثم متى جاء ادفع | أولاً فعرف سنة وانتفع |
| فيها التقاط غنم دون الابل | قيمتها له وجوباً ونقل |
| وقد روى تعريفه ثلاث قط | وبالحقير ينتفع من النقط |
| يلزمه التعريف فيما أكلا | كالسوط والعصا وكالحبل ولا |
| بها لغير منشد أن تلتقط | ومكة حرم كل ما سقط |

باب الهديّة

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| وقد روى لإذهابها السخيمة | ثابتة بالسنن القويمة |
| وأن يثيب كرمأ فاعلمها | يشرع للمسلم أن يقبلها |
| وهو دليل الخلق المرضي | إذ صح مروياً عن النبي |
| ما لم يخف ودأ لمنع قد نقل | وبين مسلم وكافر تحمل |
| شرعى إذ قد صح منع الشارع | يجوز ردها بدون مانع |
| يقبلها نصاً صريحاً في السنن | للقاض والامير والشافع أن |
| فقدم الأقرب عن ذى البعد | وإن تكن إلى جوار تهدى |

باب الهبة والعمرى والرقبي

يشرط قبضها بلا منافي
ويحرم الرجوع فيها فاقتد
أو اللقي توهب للأواب
كذا تحل إن لها الميراث رد
وحلت للعمرى كذا الرقبي لمن
إلا إذا قال له وأهبا
والعدل في الأولاد بالسوية
ومن لبعض دون بعض تحلا
ويأكل الوالد من مال الولد
وامرأة حيث تكون راشده
أى من طعام زوجها بإذنه
وخازن بإذن رب المال

كذا قبولها على خلاف
إلا اللقي من والد الولد
فلم يثب فاستثنى من ذا الباب
والنهي عن أن يشترها قد ورد
أعطيها ووارثيه فاعلمن
ما عشت فلترجع إلى صاحبها
حتم من الله لنا وصيه
فأمره رده قد نقلا
إذ هو كسبه بنص معتمد
فإنها تنفق غير مفسده
وجائز من مالها بدونه
ينفق والعبد بلا جدال

باب الأحياء والإقطاع

ومن لأرض ميتة أحياء فله
والملك بالحائط يستحق
وقد روى الإقطاع للمعادن
دوراً ومزرعاً ومن بئراً حفر
فأربعون أذرعاً للماشية
وخمسة عشرون في المبتدأه
وكأها ضعيفة وقد عمل
ومن يجد ماشية قد سببت

وعرق ظالم فقل لا حق له
أو كان عن سواء منه السبق
كذا الأراضى بهريخ السنن
قالهطن اجعل حولها نص الأثر
وجاء في قديمة نصف ميه
وذات زرع فثلاث من مائه
كل بيعض حيث لا ضد نقل
ثم لها أحياء فلكه ثبت

باب الوقف

هو احتباس الأصل والتسبيل
بالبيع والارث ولا يوهب بل
فإن يكن مصرفه منصوصاً
بل يتجرى العبد ما يحبه
كالفقرا وفي الرقاب وذوي
وجاز أن يأكل منه من ولي
ويدخل الوقف أو من ولدا
ولا يخص الوقف بالعقار
منه احتباس عدة الجهاد
وإن يكن مصرفه تعطلا
كسجد يصرف للسقاية
ويحرم الوقف على القبور
إذ اتخذوا الموتى ولائحاً لهم
في السر قد نادوهم والجهر
يا رب ثبتنا هداه أبدا

لنفعه ويحرم التبديل
يصرف في مرضاة مولانا الأجل
خص به أولا فلا خصوصاً
في صرفه ويرتضيه ربه
قرباه والضييف ونحوه روى
إن شاء بالعرف بلا تمول
إن شاء في الوقف لنص وردا
بل صح في المنقول بالآثار
ومنه مركوب بلا ترداد
بخائز لغيره أن ينقلا
وليس بالتبديل ذا في الآية
كفعل أهل هذه العصور
وصرفوا جل العبادات لهم
ونبدوا الدين وراء الظاهر
ولا تزغ قلوبنا بعد الهدى

كتاب الفرائض

باب الحث على تعليمها وتعليمها

قد نقل الحث على الفرائض
وقد روى فيه حديث يرفع
وأن هذا الفن نصف العلم
وقد روى تفضيل زيد فيها

علماً وتعليماً بلا مناقض
بأنه أول شيء ينزع
فليتنافس فيه أهل العلم
نصاً فنهايك به تنبيها

باب ما يتعلق بالتركة

أبدأ بما بالعين قد تعلقنا
ثم قضاء ، الدين فالوصية
فؤن التجهيز شرعا حققه
وللتفاصيل وبسط القول في
فقسمة الفرائض الشرعية
وفيه لي مختصر مفيد
تفريعا كتب هذا الفن تنق
عن المطولات لا تزيد
ولنتصر هنا على الدليل
من غير إخلال ولا تطويل
فقد تولى قسمها تعالى
ولم يدع لأحد مقالا
ثلاث آية من النساء
كافية لغير ذي اعتداء

باب الوصية

تشرع بالمعروف ثلثا فأقل
وفوق ثلث أو لشخص ورثه
لغير وارث الأخل فالأخل
مردودة ما لم يحجزها الورثة
ثم بالاشهاد عليهم أمراً
في الآي والسنة من غير مرا
ويحرم الضرار فيها والجنف
وليشرع التنجيز في الحياة
والموالي تنفيذه الوصية
مع علمه من الولى النية

باب أنواع الارث وأسبابه

والارث فرض ثم عصب ثلثا
نصف وربع ثمن ثلثان
أسبابه ثلاثة يا من تلا
فالقروض والتعصيب يأتي في النسب
أما الولا نخص بالتعصيب
ثم بأهلها القروض الحق
فالقروض في القرآن ستة أتى
والثلث والسدس بلا نكران
النسب اعلم والنسكاح والولا
وبالنسكاح القرض لا غير وجب
فافهم لما أمليت في التعصيب
وادفع إلى أولى الذكور ما بقي

باب من يرث بالنسب

بنوة أبوة أمومة أخوة من بعدها العمومة
ومن بهم أدلى على تفصيل سوف ترى تبيانه في قبلي
فهاك خذ بيان من منهم يرث بالفرض أو بالعصب من لا يرث

فصل

لذكر البنين كل المال أو ما بقي بعد الفروض تالي
والنصف للبت وللبنتين فصاعداً فريضة الثلثين
واقسم لهم إن تجد الجنسيتين لذكر كحظ الأنثيين

فصل

وعند فقدم بنو الأبناء ذا الحكم فاعطهم بلا مراء
ويأخذون ما بقي من بعد فرض بنات الصلب دون رد
إلا إذا كن أنثاء محضا إذ هن لا يرثن إلا فرضاً
ويسقطون بالبنين قطعاً كلا والآثي بالبنات جمعاً
ومع بنت الصلب فافرض سدساً لها بنص محكم لا حدساً

فصل

والأبوان افرض لكل منهما سدساً بحيث ولد ما عدماً
وعند فقده للأم الثلث مع عدم الأخوة لو لم يرثوا
ومع أب من بعد نصف الزوج أو ربع لزوجته لها الصاحب رأوا
ثلث الذي يبقى ونسب تين لديهمو بالعمر يتين
والأب حاز المال حيث انفردا أو ما بقي من بعد فرض وجداً

فصل

ومثله الجدة إذا ما فقدت
أعني أشقا ماتت أولاً به
فقبل مثل الأب يسقطون
فأول يروى عن الصديق
والثاني عن فاروقهم مروي
كذلك عن زيد هو ابن ثابت
وكم لدى القولين من أتباع
واختلفوا في صفة التشريك من
زيد هو الأخط من أخذ القسم
لأن ليس ذو فرض فيما إن يكن
قسم فثلث الباقي فالسدس ولا
ومعه يكمل ثلث الأم
والجد إن أدلى بأنني سقطا

لكن مع الأخوة خلف وردا
لا ولد الأم فإذا يسقط به
به وقيل بل يشركونا
وابنته والخبز ذي التحقيق
عثمان بعده كذا على
كذا عن ابن أم عبد ثابت
وحجج في مورد النزاع
لم يسقطوا والأشهر المروي عن
أو ثلث المال إذا كان أتم
فليأخذوا لأخط من ثلاث هن
ينقص عنه قادر ما قد نقلا
في العمريتين دون وم
وهكذا الفروع فاخش الغلطا

فصل

والسدس افرض عند فقد الأم
وأن تكونا اجتماعاً أو أكثر
وإن تك القربى التي من الأب
والخلف في أم أب والجدة هل
وكل جدة بغير من ورث

لجدة من أب أو من أم
في الرتبة اشتركن فيه لامرا
مختلف فيه وبالعكس أحجب
تنال معه سدساً أو لم تنل
أدلت فذی فاسدة فلا ترث

فصل

وإن يمت مورث كلاله
فولد الأم له منفردا

لا ولد ولا أب يلقي له
سدس وثلث حيث كانوا عددا

اثأهمو مع ذكر على السوا
وان رجال ونساء أخوه
وبعد فرض للبنات ما فضل
ذكوراً أو إناثاً أو جميعاً
وبعدم لآخوة من الأب
وحكمهم مع الأشقاء كولد
ثم الشقيق المال أو فضلاً حوى
فذكر كالأنتين أسوة
يكون تعصياً لهم بلا جدل
واحداً أو أكثر كن جميعاً
ذا الحكم وحداناً وجمعاً رتب
ابن مع الذى لصلب استند

فصل

وبعد ذا تمحض التعصيب
ابن أخ فالعم فابن العم
وقدم الشقيق عن الأب
والحمل بالارث انتظره ونقل
وولد اللعان والزنا يرث
لذكر ما للنساء نصيب
لم يدل كل منهمو بأم
أدى وإلا بعد احجب بالاقرب
لا يرث الصبي حتى يستهل
من أمه واعمس ومن منها ورث

باب من يرث بالنكاح

للزوج نصف عند فقد الولد
وافرضه للزوجة إذا لا ولدا
ويشتركن فيه إن زدن على
والربع افرضه له ان يوجد
والثمن افرضه لها إن وجدا
واحدة لأربع لا جدلا

باب من يرث بالولا

وورث المعتق بعد هؤلاء
فما صلب له بنفسه تلا
وليس فى النساء غير المعتقة
وللولا لا تبع ولا تهب
وصح لمن مدعى غير أبه
للأل أو مبقى فرض بالولا
ومعتق المعتق بعده ولا
خاصبة بنفسها خفقه
بل هو لحة كلحمة النسب
ومن تولى غير مولا انتبه

ومن على يديه شخص أسلمها فالنص في ولائه ما سلبا
من علة واختلفوا في صحته كذاك في الارث به لعلة
ولا قط المنبوذ فاجعل الولاء له عن الفاروق ذا قد نقلا

تتمة

وان يكونا سبيان اجتماعا في وارث ورث منها معا
كمثل زوج وأخ لأم كلاهما للميت ابن عم
فياخذان الفرض بالقرآن وما بقى بينهما نصفان

باب موانع الارث

واحد أمرين به الارث امنع فالفارق مانع من الميراث
واولوية فاستمع وليس للقاتل من تراث
مقتوله شيء وما للمسلم من كافر لارث وبالعكس اعلم
وقد روى لارث مبعوض بما يمتق منه وبه الحجب احكاما
وكل قسم أدرك الإسلام فهو على ما قسم الإسلام

باب ذوى الأرحام

والخلف في ميراث مدل بالرحم كالجد من أم ونسل البنات
فمن يورثهم فقد تزلهم واحتج من خاتمة الأتفال
والممانعون خصصوا اللفظ الأعم فرضاً وتعصياً ومن لم يذكر
وجعلوا الميراث فاستمع ما نظم وليت مال المسلمين المنتظم

كتاب النكاح

باب الحث عليه

وأحكام الخطبة ووجوب غض البصر وإخفاء الزينة وستر العورة

يشرع للذي استطاع الباءه
بل هو من سنة خير الرسل
والأكثر قد رأوا وجوبه
أحسن للفرج أغض للبصر
لأنفسها الرشيدة اخطب والى
وحرمت خطبة مؤمن على
نخل فيها خطبة حتى تفي
تعريضه بها بلا تصريح
وجائز لمخاطب أن ينظرا
وقد روى اختيارها ودوداً
غنية بكرة وذات الدين
والأجنبي الخلوة منه حرم
والرجلان منهما الافضاء
والنظر امنعه إلى العورات
والأمر بالحجاب والاختفاء
والحفظ للفروج والأبصار
وإن في النور وفي الأحزاب
جامعة للدين والآداب
من لى بوقت عظمت فيه المحن
وانكشفت عورات أكثر البشر
وغيره الصوم اجعلان وجاءه
وقد نهى جدا عن التفتل
لمن على الدين خشى العزوبة
عليه قد حث الكتاب والآثر
ولها صغيرة قد نقلنا
خطبة مؤمن كذا العدة لا
وجاء في القرآن لا جناح في
تبيانها قد جاء في الصحيح
خطوبة بل إنه قد أمرا
جميلة نسبية ولودا
فاظفر بها صح بلا توهين
بأجنبية بدون محرم
يحرم في ثوب كذا النساء
واصرف سريماً نظر الفجآت
لزينة عن غير ذى استثناء
من كل مؤمن بنص الباري
لاى ذكر لأولى الألباب
كافية في بحث هذا الباب
وعمت البلوى وشاعت الفتن
وظهر الفساد في بحر وبر

وضييع امتثال أمر الله ووهن الدين وركنه انصدع
فينا عليماً سرنا والنجوى واركتبت عظامي المنامي
واشتد فيه الخطب والخرق اتسع إليك لا إلى سواك الشكوى

باب شروط عقد النكاح وكيفية

وصح لا نكاح إلا بولي وباطل بدونه فإن دخل
عن عمر الجلد روى وعن علي فإن فقد وليها أو عضلا
والأولياء هم كل من قد عصبا والخلف في الابن لمهور على
والبكر تستثنى وتستأمر ومن يزوجه الولي إجباراً
ومن يزوجه وليان أحكم وفي اشتراط شاعدي عدل نقل
لكن تقوى جملة وقد عمل وجاز للزوجين أن يوكلوا
ونخطبة الحاجة والدعاء وكل شرط في النكاح ما نهى

نفياً لصحة بلا تناول بها فأوجب مهرها بما استحل
لنكاح ومنكح بلا ولي زوجها السلطان نصاً نقلاً
بنفسه أقربهم فالأقربا ولايته وقال آخرون لا
قيمة وثيب للخبر ولو أبا أثبت لها الخيارا
لأول وافسخ إذا لم يعلم جملة آثار وكل قد أعل
صح واتباع بها فلا تمل لرواحداً في العقدان له الولا
مشروعة جاءت بها الأنباء في الشرع عنه يلزم الوفا به

باب من يحرم على المؤمن نكاحها

حرم على المؤمن أصلاً لو علا والاخت والعمة والخالة مع
فكل ذى قد حرمت بالنسب بالصهر ما قد نكح الأباً حرم
وكل فرع مطلقاً لو نزلاً بنت أخ أو أخت مطلقاً فدع
وبالرضاع مثلاً فاجتنب وهكذا حلال الأبناء وام

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| زوجه بمطلق العقد انجلا | ريبة بأمها قد دخلا |
| وبين أختين أو المرأة مع | عمة أو خالة الجمع امتنع |
| والمحصنات وهي ذات الزوج لا | ما ملكت الايمان نصاً انجلا |
| وفوق أربع لحر لا يحل | غير السراري ولعبد قد نقل |
| ثنتين قيل أجمعوا لكن أثر | شذوذ خلف مثل حر فاختر |
| وما به الحرة حرمت فقد | حرم من ملك اليمن كالعدد |
| والمشركات والزواني حرم | للمؤمن وعكس ذا فليعلم |
| ثم الكتابيات حل فافهم | للمؤمنين وبالعكس حرم |

باب العقود الفاسدة في النكاح

| | |
|------------------------------|-------------------------|
| وفسخ متعة بلا تردد | صح دواماً أبد الآباد |
| وحرم التحليل والشغار مع | عقد إذا أثناء عدة وقع |
| كذلك عقد محرم والخلف في | بطلانه قد شاع بين السلف |
| والعبد إن ينكح بغير الاذن من | سيده فباطل نصاً زكن |

باب أنكحة الكفار وما يقر منها إذا أسلموا

| | |
|-----------------------------|---------------------------|
| يقر من أنكحة الكفار ما | وافق للشرع كمن قد أسلم |
| وتحتة فوق أربع فليختر | منهن أربعاً لنص الخبر |
| أو تحتة أختان خيبره في | أحدهما حتماً والآخرى تنفي |
| وزوجة المشرك إن تسلم تحل | للمؤمن من بعد عدة تحل |
| والزوج إن يسلم ولم تنكح ترد | عائيه بالعقد القديم وورد |
| تجديده لكن ضعيف والأصح | الأول وكم لها إمام قد جنح |

باب الكفاءة والخييار

| | |
|------------------------------|-------------------------|
| في الدين والحرية الكفو اعتبر | ونسبة وصنعة خلف شهر |
| وأمة تملك نفسها متى | تعتق وخير قبل مس ثبثا |
| ويثبت الخييار بالعيب كما | صح هن الرسول نصاً محكما |
| كبرص وجذم وجنة | وداء فرج عفل أو عنه |
| كذلك بالاعسار عند الأكثر | وقال آخرون لم يخير |

باب الصداق

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| ثم الصداق واجب وأخيره | أيسره ولا يحدد أكثره |
| ففي الكتاب جاء بالقنطار | وقد روى من ذاك في الآثار |
| بخاتم الحديد والمد نقل | كذا بنعلين وبالعق يحمل |
| عشر أواق واثنتي عشرة مع | نصف وأربع أواق قد وقع |
| وزن نواة ذهب قد نقلا | أربعة الآلاف أيضاً انجلا |
| وصح بالتعليم للقرآن لا | يرد بالضعيف يا من عقلا |
| وسن بعض المهر ان يقدم | قبل الدخول وهو ليس لازما |
| وأن يطلق قبل مسها ولا | سمى لها المهر فقها أنولا |
| متعها بقدر حاله ومن | سماه فالنصف لها فحتمن |
| إلا إذاعته عفت أو إن عفى | كله وذاك خير لاخفا |
| وبالدخول يلزم الكل لها | إن لم يسمه فمهر مثلها |
| وإن يقع بموته الفراق | كان لها الميراث والصداق |
| سمى لها أو لم يسم قد دخل | أولا بلا فرق لنص لم يعمل |

باب الولية واعلان النكاح

| | |
|------------------------|-----------------------|
| وفي البناء تشرع الولية | بالسنن الثابتة القوية |
| ولو بشاة وليجها من دعى | لها وببص الله أن يمنع |

وحيث كان صائماً فليخبر بصومه إن شاء وليعتذر
وفي اجتماع الداعيين أجب أسبقهم أو فابدأ بالاقرب
وواجب تغييره لمنكر رآه أو فليرجع من لا يحضر
وسن إعلان النكاح لا بما يوجب فتنة أيا من فهما

باب الزينة وما نهى عنه منها

وامرأة تزdan للزوج بما لم ينه عنه الشرع فيما حكاه
كالفلج للسن ووصل الشعر والنص للوجه وقشر البشر
والوشم والوشم النبي قد نهى عنها وزاد لعن من يفعلها
كذلك صح لعن من ترجلا من النساء والعكس عن خير الملا

باب جامع النكاح

وحيث يأتي أهله فليستتر وأن يسمى والدعا بما أثر
وليأت أنى شاء حرته وقد حرم في الأدبار نصاً يعتمد
بل لعن الرسول من قد فعلا وفي المحيض قبل أن تغتسلا
والعزل عنه قد نهى للنبي لكننا ترخيصه مروى
واختلفوا في الجمع منهم من جعل ذا النهى تنزيهاً وبعضهم حمل
جوازهم في أمة ويمتنع عن حرة بدون إذن فاستمع
وهم إن نهى عن الغيلة ثم لم ير فيها ضرراً فلم يلم
وقد نهى الزوجان عن إفشاء ما في حال الافضاء جرى بينهما

باب العشرة بالمعروف

وعشرة المعروف حتماً أوجب نص الكتاب وأحاديث النبي
فقد روى عن النبي من قوله خيركم خيركمو لأهله
والصبر والاحسان ما استطاعة وواجب له علمها الطاعة

ونفسها تبذل في حاجته وحفظه في نفسها وبيته
ولا تصوم وهو شاهد بلا إذن سوى الفرض لنص نقلا
وجاز تأديها إن لم تطع بالهجر أو بالضرب نحو ما شرع
وإن أطل غيبة لا يقدم ليلا لنهي صح عنه فاعلم

باب القسم

بين الزوجات ووجوب العدل فيما يملك

والقسم في زوجاته فليعدل في كل ما يملكه لا يمل
وأن يحدد ثيباً فليقم ثلاث والبكر فسبعاً واقسم
وإن يكن لثيب مسيماً سبع للباقي لنص رفعاً
وإن أراد سفرأ فلبسهم وليأخذ الخارج سهماً أفهم
وجاز للمرأة جعل يومها لضررة تضيفه لقسمها
أو طرح بعض حظها أو كله صلحاً وعن ضرارها الزوج نهي

كتاب الطلاق والرجعة

ثم الطلاق ابغض الحلال إلى الإله الحق ذي الجلال
يباح للحاجة في حمل وفي طهر به ما مسها فلتعرف
ألفاظه أصرحها الطلاق ومثله السراح والفراق
وما عدا هذا يكون تكنيه وحكمه اعتباره مع النية
وينفذ الطلاق بالتخيير إن تختر فراقه لنص لم يمت
ولم يقع طلاقاً التحريم بل بمثل تكفير البين فليحل
وفي الطلاق أشهدن عدلين كذلك في الرجعة بالوحيين
وينفذ التوكيل فيها كما ينفذ في العقد كما تقدم
في طلقين بعد أن قد دخلا للحر في العدة رجعة بلا

تجديد عقد وإذا ما دخلا رجوع إلا بنكاح جديا وبالثلاث فليكن منها برا نكاح ذي الرغبة لا الحمل وان يطلقها فلا جناح أن وفي الحيض النهى عنه نقلا حتى من الحيضة تلك تطهر فإن يشأ أمسك وإلا طلقا وهل يكون واقع وهو الأصح كذلك الطلاق في طهر به وصح إنكار نيينا على وفي وقوعه الخلاف قد شهر وأكثر الأصحاب والاتباع والظاهر اعتبار نية كما واحمل رواية ابن عباس على والعبد قل طلاقه بيده وبعد طلقين ما له تحل والخلاف فيها إذا ما عتقا هل جائز رجوعه بواحدة والمزل في النكاح والطلاق والخطأ الاكراه والنسيان به عن الأمة إذا قد رفعها ومن يكن من قبل عقد طلقا

أو انقضا العدة أو خلع فلا والاذن منها وولى وجدا إلا بأن تنكح زوجاً آخر إذ هو ملعون بنص المرسـل يرجع إن إقامة الحدود ظن وفيه بالرجعة أمرانجلا ثم تحيض بعد ثم تطهر قبل مسيس قادر ما قد حققا إذ في الصحيحين دليله اتضح قد مسها ذا بدعة عنه نهى من جمع الثلاث دفعة ولا حيث رووا تعارضاً فيما أثر على وقوعه إلا اندفاع أحلفه الرسول فيما حكما هذا ولا تطرحن ما نقلا لا ينفذ الطلاق من سيده لا بعد زوج عن جماير نقل من بعد أن تطليقتين طلقا أولا لتضعيف القول الوارده يعضى وفي الرجعة والعناق وما يحدث نفسه الانسان وما لمعتوه طلاق وقعما فانه لا شيء نصاً حققا

باب الخلع

وامرأة محرم إن تستلا
وما له إضرارها لتفتدي
إلا إذا عشرته لم تستطع
يجوز بالقليل والكثير لا
ويلزم التراض باتفاق
ونفسها تملك بعد الاقتدا
والخلع فسخ لا طلاق في الأصح
والأكثر طلقة قد عدوا
إلا إذا قد كان سمي أكثرا
طلاقاً بدون بأس انجلا
تلك حدود الله فاحذر تعتدي
فما عليها حرج إن تخلع
ما زاد عن مهر فنع نقلا
أو حكم حاكم مع الشقاق
لا رجعة إلا بعقد جديدا
تعتد حيضة كما الحديث صح
وكالطلاق عندهم تعتد
فهو الذي سماه فيها أثرا

باب الأيلاء

تأجيل من من أهله قد آلا
أربعة من أشهر وليوقف
أو يعزم الطلاق ولا يكفر
ودونها يختار إن شا كفرا
ما قدر الله له تعالى
بعد مضيتها فإذا أن يفي
إن شاء حتماً وهو قول الأكثر
وجاء أهله وإلا انتظرا

باب الظهار

سماه ربي في الكتاب منكرا
ومن يكن من أهله قد ظاهرا
عتاقة إن لم يجد فليصم
ستين مسكيناً وذا من قبل أن
واشترط التباعد في الصوم وفي
وربع وسق قدر الاطعام على
وقول زور فكفاك زاجرا
ثم لما قال يعود كفرا
شهرين إن لم يستطع فليطعم
بمسها نص الكتاب والسنن
معتوقة إيمانها لا ينتفى
مد وذا أشهر ما قد نقلا

وقد روى نصفاً وبروى كاملاً
وجاز للامام أن يدفع له من صدقات وله أن يقبله

باب اللعان

ومن رمى زوجته ولم تقر
ولا اثنتى من رمية تلاحنا
في الأربع الآى من النور فلا
يشهد بالله لصدق ما ادعى
ان لعنة الله عليه إن كذب
وفرق بينهما للأبد
إن كان مسماً وإلا لزمها
وهى إذا لم تلتعن منه تحدد
ويدراً العذاب عنها حيثما
أربع مرات وتدعو بالغضب
وغلظ الامان في الايمان
وقبله الامام فليعظهما
كذلك في خامسة فليعد
وبعد فأعرض توبة عليهما
وما لها عليه من قوت ولا
ثم بأمه فالحق الولد
ومن يكن من حمل أهله انتفى
فانه يجلد حد المفتري
ولا يجوز نفيه لكونه
ولم يجز بالشهدا فيما ذكر
والبدء بالزوج كما قد بينا
تطلب بياناً فوقها يا من تلا
أربع مرات وخامساً دعى
والحد عنه أسقطن وانف النسب
ومهرها لها بلا تردد
عليه شطره كما تقدما
بالرجم والجلد بنص لا يرد
تشهد بالله الكذب ما رمى
خامساً ان كان عليها ما كذب
والجمع والمكان والزمان
وبعذاب الله فليخفهما
عليهما الترهيب وليشدد
هل منكما من تائب نصاً سما
سكنى لما عن الرسول نقلا
ومن يكن به رماها فليحد
ثم به من بعد ذاك اعتراها
والحقن به كما عن عمر
جاءت به مخالفاً للزناه

باب الحاق الولد

والولد اجعل للفراش والحجر والشركا في أمة إن يدعوا بينهم ومن تصب له الولد وقد روى اعتبار قول القائف لعاهر كما بذأ صح الخبر جميعهم من ولدته يقرع وحظهم من دية عليه رد في شبهه به ارباب يفتي

باب العدد

تليزم الوفاة بالإطلاق قائمت شرط المسيس بالكتاب وعدة الحامل بالوضع تم وغير حامل فللموت اجعل وإن تلك الفرقة بالطلاق ثلاثة القروء نصاً قدر والأمة اجعل مثل حرة إذا ودون حمل في الوفاة قدروا قرآن إن حاضت وقل بالاشهر وقيل مثل حرة وذا العمل وللوقات استبرئ أم الولد وقد روى عدتها كالحره كذلك بالحبضة تستبرأ الأمة ما لم تكن صغيرة أو بكرا لو لم يمسا وفي الطلاق أعفى بنص آية الأحزاب عن أي فرقة لحقق ما رسم أربعة الأشهر مع عشر تلي فعدة الحائض باتفاق وغيرها ثلاثة من أشهر بالحمل تعتد بلا خلف خذا شهرين مع خمس لها وبالقرو شهرين أو شهراً ونصفاً قدر لمن طلاق العبد كالحر جعل بحبضة والخلف فيها قد ورد لكن ضعيف عند أهل الخبرة مسبية أو مشتراة فافهمه فوطؤها حل بدون استبرأ

باب أحكام الممتدات

ويلزم الاحداد في الوفاة عن كل زينة من الزوجات

| | |
|--|--|
| <p>وكل ما فيه تصنع جلي ولا جناح بعد فيما فعلت بالليل من دون النهار خصصا طيباً به تتبع آثار الأذى عند وفاة زوجها فانتبه لازمة لو حاملا لحققة فوق ثلاث للحديث فاعتمد من قوت إلا أن تكون حاملا خلافه عن عمر وقد أهل سكنى وللحديث قد تأولوا خروجها نص الحديث فادر وتلزم السكنى لها بلا ريب من بينها قط ولا أن تخرجها</p> | <p>كالسكحل والطيب خضاب وحلي ما لم تكن عدتها قد كملت والسكحل فيه للتداوى رخصا كذلك عند طهرها أن تأخذ وتلزم البيت الذي كانت به وفي الأصح ما لها من نفقه وغير زوج لا يحل أن تحد وليس للبان من سكنى ولا لها روته أم قيس ونقل وأكثر الصحب لها قد جعلوا وفي النهار جائز للعذر وغير بان لها القوت وجب وغير جائز لها أن تخرجها</p> |
|--|--|

باب الرضاعة

| | |
|---|--|
| <p>أثناء حولين محرمات من نسب نصاً كما تقدم إن شهدت به بلا مدافعة عند الضرورات لتجويز النظر بسالم والبعض نسخه ادهوا إعطاؤها غرة عبد أو أمة</p> | <p>خمس من الرضاع معلومات ثم به يحرم ما قد حرما وفيه فليقبل مقول المرضعة وقد روى الرضاع في حال الكبر وأكثر الصحب خصوصه رأوا وسنة لمرضع أن تطفمه</p> |
|---|--|

باب النفقات

| | |
|--|---|
| <p>سكنى ومطعم وكسوة فمن للنص في القرآن والآثار</p> | <p>يلزم زوجا مؤنة الزوجة من بحسب الأيسار والاقتار</p> |
|--|---|

فإن يشح عن كفاية يحل
والولد المحتاج من والده
يكسبه بما يكتسب ويطعمه
ولا يكلفه بما لم يستطع
وغير هؤلاء لا تلزم له
فابدأ بمن تعوله مقدماً
وبعد من تعول فالأرحام صل
الأم ثم الأب ثم الأخ ثم

بالعرف أخذها لنص قد نقل
والعكس والرقيق من سيده
من الذي يطعم منه فاعله
أو فليعاونه عليه فاتبع
على القريب من سوى باب الصلة
فإن له أضعت كنت آثماً
من كل ذي قربي إليك يتصل
أدناك أدناك بترتيب لهم

باب الحضانة

والأم بابنها أحق في الصغير
وبعد أن يبلغ سبباً خيراً
وخالة كالأم حيث تفقد
وفي الأصح الأب منها أقدم
يعين الأصح من أقارب

إلا إذا ما مكحت نص الأثر
في أي والد به شا فليختر
لما أفاده الحديث المسند
وقيل إجماعاً وحيث انعدموا
وبعده الأصح من أجناب

كتاب الإطعمة

باب ما يحل منها وما يحرم

في الطيبات الأصل حلها كما
وما أحل الله والرسول حل
وكل ما الوحيان عنه مكنتا
فكل ما كان خبيثاً قد دخل
ومنه في ثلاثة الآيات من
وحر من بالسنن القويه

ان الخبيث الأصل أن يحرم
وضده المنهى عنه فاعتزل
فذا دليل العفو فيه ثبتنا
في آية الأعراف من غير جدل
مائدة كاف لذى اللب الفطن
أكل لحوم الحمر الأهلية

وكل ذى ناب من السباع
لكنها الضبع به قد صح نص
والكلب والهر كذا الجلالة
وجاء في القنفذ لكن ضعفا
كذلك في الضب روايات رجم
وفي الصحيح حل أكل الأرنب
ونملة ونحلة وهدهد
ووزغ بقتله النبي أمر
وهذه من موجب التحريم
وإن نجاسة بجماد تقع
وإن تقع في مانع فلا يحل
والكبد والطحال من دم يحل
وميتة البحر جميعها تحل
وقد يباح الحظر للبضطر

والطير ذى المخالب بلا نزاع
بأنه صيد فمن هذا يخص
من قبل أن تعلم الاستحالة
حديث حظرها وفيها اختلاف
مفيد حله لكونه أصح
وقد روى إنكار أكل الثعلب
دع قتلها وضفدع والصرور
وقتل خمس ذكرها في الحج مر
عند أولى الفقه بلا توهم
فألقها مع ما حوالها وقع
قربانه قط لنهى قد نقل
وميتة الجراد والحيوت نقل
وقد نهى عما طفا لكن أعل
لا الباغ والعاذى لدفع الضرر

باب الصيد

ويصيد حل بالسلاح الجارح
إن ذكر اسم الله ثم أرسله
بحيث لم يأكل إذا أمسكه
وما سوى معلم وذكي
وحل ما أصيب بالأمراض
ومن رمى صيد أو غاب عنه
حل إذا صادفه بغير ما
لو بعد أيام إذا لم ينتن

ويعلم من الجوارح
بأكل ما أمسكه لو قتلته
ولم يجد سواء قد شاركه
ما صاده حل بدون شك
بجده خنز قابلا اعراض
وفيه سهمه ومات منه
ما فيه غير سهمه الذى رمى
وهكذا الجارح نص السنن

باب الذبائح

ما أنهر الدما والأوداج فرا
حل ولو شق عصى أو حجر
ويحرم التعذيب للذبيحة
وقتلها صبراً ولعن من فعل
وحدد الشفرة ثم وار
وغير مقدور على التذكية
وبذكاة أمه الجنين حل
ثم لنا طعام ذى الكتاب
وما تشك هل عليه سمى
وكل ما يذبح فى ذى الأعصر
فهو لغير الله قد أهل به
لو ذكر اسم الله للتدليس
فإنما يبعثه للنحر ما
مع هتفه فى الشر والجهر يبا
هل فوق ذا الاشرار من كفران

ثم عليه اسم الإله ذكر
ما لم يكن بالسن أو بالظفر
ومثله بالسنن الصحيحة
ذلك قد صح بدون ما جدل
عن وجهه ما يذبح الآثار
فيه فكالصيد بدون مربة
والحى حرم منه جزءاً انفصل
حل وعكسه بلا ارتياب
أو لا فعند أكله قسم
لقبة أو شجر أو حجر
وذاك شرك ظاهر لا يشبهه
فذاك سمى فى هوى إبليس
فى قلبه من مرض لا سيما
فلان واغوثا لكشف كريها
سبحانك اللهم ذا السبحان

باب الضيافة

إكرامنا للضيف والايثار
بل أوجبت فى حق واحد القرا
ذا فتصدق وضيف لا يحل
وإن يكن مانعاً مقتدرا
وحرم من أكل طعام الغير من
ومنه حلب وثمار ونقل

له به قد صحت الآثار
وحدها ثلاثة وما ورا
تخرج المضيف ما لا يحتمل
جاز لضيف أخذ مقدار القرا
غير رضاه لنصوص لم تن
لجامع نداؤه رب الابل

أو رب حائط فإن لم يجب فليأكلن حاجته ويشرب
دون اتخاذ خبئة فإن فعل فإنه يغرم والتعكيل حل

باب آداب الأكل

في بداهة سم وإن لم تذكر
وباليمين كل من الخافقة لا
إلا إذا الطعام أنواعاً فلا
ومن جلوس لا من اتكأ
والقصبة العقبا مع الأصابع
والفسل لليدين بعده ممأ
ومن دعا وجا بغيره لزم
والاجتماع للطعام أخير
والتر قد نهى عن الأقران
وفي جماعة نهى أن يرفعا
وإن بك الغير له قد أطعما
فمن عند الذكر لو بالآخر
من وسط مما يليك نقلا
مانع من حيث يشا أن يأكلا
وآخرأ فاحمد مع الدعاء
وساقط الطعام خذ لا تدع
مضمضة منه لنص رفعاً
إيدان ذى المنزل فافهم ما رسم
وذمه بذكره والتقدير
فيه مع الجمع بلا استئذان
قبل انقضاء حاجتهم من شبعاً
دعا له من بعد أن قد طعما

كتاب الاشربة

باب ما يحل منها وما يحرم

وكل مسكر حرام قد علم
وما يكن منه الكثير أسكرا
والخمر لا تجمل خلا والطلا
ويشرب العصير والنبيذ ما
وقد نهى عن خلط جنسين معا
من لفظ من أوتى جوامع الكلم
فإن ملأ الكف منه حظراً
يجوز أن يطبخ قبل أن غلا
لم يغل فاهرق ذاك رجس علما
في الانتباذ قادر ما قد رفعاً

باب آداب الشرب

وأول الشراب سمين وفي آخره فالحمد قل لا يلتقي
من بأنفاس ثلاثة ولا بنفس في الإنا لنهى نقلا
وباليمين من قعود قد نعى والأيمن الأيمن فيه قدم
وليكن الآخر شربا من سقا ويكره الشراب من فم السقا
والنضح في الماء أو الإناء وللغذاء اهرق بلا امتراء

باب الآنية

والأكل والشراب في إنا الذهب أو فضة محرم فليجتنب
وكل طاهر سواهما يحل للمؤمن استعماله فلا تمل
وصح شعب قدح بسلسله من فضة ما فيه بأس فأقبله
وما نهى عن انتباز فيه من آنية فإن نسخه زكن
أعنى التي لو قد عبد القيس قد (حظرها ترخيصه بعد ورد)
سوجد ميت بالدباغ استعمل والرطب واليابس فيه فاجعل
وللإنا الأمر أنى بالتغطيه وقد نهى عن احتناث الأسقيه
وفي احتياجنا إنا الكتاب نفسه للأكل والشراب
وإن ذباباً في الإنا قد وقعا يشرع أن يغمس ثم ينزعا

كتاب اللباس والزينة

والستر للعبورة واجب على مكلف في ملا أو في خلا
وكل ما قد أخرج الله لنا من زينة حل بحمد ربنا
من أى لون والذي قد حظرا فعنه رحمة بنا قد حذرا
فيحرم الحرير إن زاد على أصابع أربع فيما نقلا

أعنى على الرجال إلا للدوا ومثله القسي والممصفر وكل ما يختص بالنساء وقد نهى عن لبس ما فيه الصور كذاك عن ركوب الأرجوان وفي اللباس القصد والتواضع ويستحب الحسن والجمال لنصف ساق يحمل الإزار وكل ما تجاوز الكعبين وللنساء الارخاء المذيول ثم على جيوبهن بالخمر وباليمين ابداً ومن كان استجد وقد روى الحث على النعال وقد نهى عن لبسها في رجل وللرجال خاتم من ورق في خنصر اليمنى أو اليسرى نقل أما تحلى رجل بالذهب وجاز منه الآنف أن تتخذ الطيب والخضاب لإصلاح الشعر وقد نهى عن تنفه للشيب وكل شعر الرأس فاحلق أو فدع

والافتراش مثل لبسه سوى وثوب شهرة كذاك يحظر فاحظره والمكس بلا مرأه ولبس مرأه لما يحكى البشر كذا عن الستور للجدران وفي الطعام والشراب يشرع وبحرم الخيلاء والإسبال والكم الرسغ كذا الآثار عن بطر في النار دون مين إلى ذراع لا يزد في الطول يضرين والحجاب واجب فمر ثوباً يسن الحمد بالذى ورد وقدم اليمين في النعال وتركه الأخرى بدون نعل من دون مثقال وما زاد اتقى وللنساء الحرير والمسجد حل فهو حرام بالحديث فارهب والربط للسن به صح كذا كالفرق والترجيل غبا الأثر والخضاب بالسواد دون ريب جميعه وقد نهى عن القزع

كتاب الطب

ثم التداوى جائز مشروع لكننا التفويض منه أفضل بكل ما أبيح لا ممنوع وأمله التوحيد فيهم أكل

فليمتنع كل ما فيه روى
خذ كل ما أتاك واحذر ما زجر
للقلب والروح والأجسام
إذ ليس فيه من شفاء فاعلم
كذا الخبيثات جميعاً فاحظر
والفعل والتجويز فيه فهو حل
وفضله صحت به الأنباء
روى بسبع عشرة وقد ورد
أولها للاحتجام في الأثر
كذا الثلاثا جاء في الأنباء
والأفضل استعمالها بدون ذم
مشروعة بها الرسول قد أمر
على سواهما فحقق ما نقل
ثم لما أرشدنا فحقق
معناه من إرث اليهود ينقل
وعابد النجوم ذى الكفران
من آية أو من حديث قد نعى
وغيرها شرك وللقلب سقم
وإن يحل بالرق لا يحظر
إما بسحر مثله فيحرم
وبفسول عائن فليقتسل
من اغتسال عائن فاستمع
ولا تطيرن وثق بالصمد

وخير طب للعباد النبوى
من قوله وفعله وما أقر
في ذا الشفا من جمع الأسقام
ولا يحل قط بالمحرم
كنجس والسم ثم المسكر
والكى عنه النهى والكراهة نقل
وجاء على تاركه الثناء
وسن الاحتجام والتوقيت قد
بتسع عشرة وفي العشر الآخر
والنهي في السبت والأربعاء
وكلاهما صحتها لم تلتزم
ثم الرقى من الكتاب والأثر
وما روى من أنها شرك حل
إذ قد رقى نبينا ثم رقى
وإنما الشرك الذى لا يعقل
ومن فعال خادى الشيطان
والخلف في تعلق التماسم
ومنعها أولى لأن النهى عم
والسحر بالأقدار قد يؤثر
لا سيما بالموذنين فافهموا
والعين حق والرقى منها تحل
من قد أصابته ولا يمتنع
وصحة العدوى فلا تعقد

كتاب الايمان

وحفظ الايمان به الله أمر
وإنما يكون باسم الله
أما بمخلوق فشرك فاحذر
كالخلف بالآباء والأولاد
كذا بغير ملة الاسلام
تكفيره كلمة الاخلاص
ومتبع اليمين باستثناء لا
ومن رأى ترك اليمين أخيراً
ومكره على اليمين ما لزم
وحالف على يمين بالكذب
واللغو لا يؤاخذ الله به
ومسلم عليه حق المسلم
هذا وتكفير اليمين ما ذكر

وكثرة الحلف فعنه قد زجر
أو صفة ثابتة لله
فاعله منه الرسول قد برى
كذا بالأمهات والأنداد
يحرم قافهمه بلا إيهام
بأن يقولها مع الاخلاص
حنث ولا يشترط أن يتصلا
بأى الذى أخير وليكفرا
وإن يكن أحثها فإثم
فذلك الغموس فاحذر واجتنب
لكن بما يعقده بقلبه
إبراره طاقته فى القسم
فى آية المائدة افهم وادكر

كتاب النذور

يصح لا ابتغاء وجه الله
وفى المعاصى حرمة النذور
ولا يجوز فى قطيعة الرحم
وعيد جادليه يحرم أن
وكلمنا لم يأذن الله به
ومن بكل ما له قد نذرا
ومن بنذر لم يسم نذرا

ويلزم الوفا به لله
ومنه ما ينذر للقبور
أو غير ما تملكه يا من فهم
ينحصر لله به نص السنن
أو كان لا يطيقه فانتبه
أجزأه الثلث لما قد أثرا
أو عاصياً أو لم يطقه كفترا
٧ — السبل السوية

كفارة اليمين والمشارك إن
ومن يمت وهو بقربة نذر
وناذر في المسجد الأقصى يصل
ينذر فيسلم يلزم الوفا فدن
عنه قضى قريبه نص الخبر
أجزاء في الحرمين إن فعل

كتاب الأحكام

باب القضا

يشترط اجتهاد من يلي القضا
ذو ورع في دينه لا ذا هوى
مراقباً لله في الأحكام
ويحرم الحرص على القضا وأن
ولا يحمل للامام أن يلي
ولا لما جاز عن القيام
وأنه لخطر عظيم
مجتهداً فإن يصب أجران
ويحرم الرشوة والهدية
ولكن الراشي كذا من ارتشى
والحكم عند شاغل فاجتنب
وسو في المجلس بين الخصما
واسمع من الآخر مثل الأول
وسهل الحجاب بالامكان
لحاجة وجائزان يشفعما
وظاهراً ينفذ ما قد حكما
وأن يكون عادلاً فيما قضا
يحكم بالحق على النهج السوا
وليس يخشى لومة اللوام
يطلبه فإن ذاك لم يمن
أعماله أصحاب هذا المثل
بحقه من خدمة الاسلام
إلا لمن بالعدل يستقيم
أو لا فواحد مع الغفران
لأجله من جهة الرعية
ورائش بينهما بها مشى
كالخوف والهم وحال الغضب
لا أن يكونا كافراً ومسلماً
قبل القضا بينهما كي ينجلي
وجاز الاتخاذ للأهوان
ويعرض الصلح وأن يستوضعا
به ولا يحمل شيئاً حرماً

باب الدعاوى والبيّنات

ويحكم الحاكم بالاقرار
أو رجل وامرأتين فاسمع
إن لم يجد بينة من ادعى
وردها على من ادعى نقل
وغالباً حلف بنفى العلم
ذكرهم الله وفعله بهم
وهل له بعلمه أن يحكما
وغير عدل خائن ذو الغم لا
والزان والقانع والمتهم
وهكذا البادى على ذى القرية
ولا تجز شهادة من كفر
جاز على وصية أن يشهدوا
كما أتى تفصيله فى المائة
والزور قوله من الكبائر
وخم شاهد ولم يستشهد
وللمدعى فيه إذا تعارضا
والعاقل البالغ إن جدا أقر
وقد نهى عن ادعاء المظالم

أو شاهدى عدل مع الانكار
أو بشهيد مع يمين المدعى
حلف من كان عليه يدعى
عند نكول منكر وقد أعل
بالمدعى وفى يمين الذى
من نعمة نصاً صريحاً قد فهم
فيه نزاع طال بين العلم
شهادة له بنص يحتل
وقاذف ما تاب فيما يعلم
وقيل مقبول مع العدالة
على الذى أسلم إلا فى السفر
بحيث فيه المسلمين فقدوا
ثلاث آيات حوت مقاصده
فيه من الوعيد أقوى زاجر
إلا لجهل المدعى فليحمد
ببنتاهما بقسمه قضا
بأى شيء لا محالا يعتبر
هكذاك عن إطاعة للظالم

كتاب الحدود

باب وجوب الوقوف عندها وإقامتها على معتديها
واحذر حدود الله لا ترتكب
وواجب على ولاية أمرنا
فبارتكابها حلول الغضب
إقامة الحدود مهما أمكننا

على وضع كان أو شريف
وباعتراف فاعل أو إن تقم
في حضر وسفر وقد نقل
والشهادات إن تكن محتملة
وينقص الايمان بمن فعله
فلتعرض التوبة قبل الحد
وأي حد للامام رفعاً
فيه وتضييع حدود الله
فكم أتى فيه من التهديد
بشرط الاختيار والتكليف
بينه لا بالظنون والتمهم
في الغزو لا يقطع لكن قد أعل
يدرا بها الحد بلا مجادلة
فإن يتب فهو كمن لا ذنب له
أو بعده عليه دون رد
يحرم أن يشفع أو يشفعوا
أعظم موجبات مقت الله
ومن وعيد بالغ شديد

باب حد الزنا

للبيكر جلد مائة حد الزنا
يقتل رجماً بعد جلده وفي
وليشهدن طائفة أحدهما
والحكم في أهل الكتاب هكذا
موجبة بينة إن تقم
وفيه مرة **كفي** الاقرار
وعند الانكار شهود أربعة
وادفعه بالشبهة إن تحتل
أو كونها عذراء أو رتقاء أو
وحاملاً أمهل إلى أن تضما
واجلد بمشكال مريضاً قادر
والرحم فليبدأ به من شهدا
وحيث عن إقراره قد رجما
وحد عید نصف حد الحر في
وتفيه عاماً ومن قد أحصنا
بعض الأحاديث برجمه اكتفى
من الذين آمنوا فليفيها
إذا تحاكموا اليها فخذوا
أو حبل أو اعتراف فاعلم
وقد روى أربعاً التكرار
إن لم تجدوه فذا الحد ادفعه
أو مانع بان كجب الرجل
غير مكلف ومكره رووا
إن يضع الطفل إلى أن ترضعا
والحفر للمرجوم حتى الصدر
أو الامام لاعتراف وجدا
رد إلى الامام نصاً رفعاً
جلد لمحصن وبكر فاعرف

| | |
|---------------------------|------------------------|
| عليه واعلم أنه لا يرجم | يقيم السيد أو فالحاكم |
| لم تعترف ولم يجيء ببينه | ومن بنفسه رمى معيته |
| لكن نصوف القذف توجب العمل | حد القذف وزنا وهو ممل |
| له أحلتها ففي عقوبته | ومن وطئ جارية لامرأته |
| إن لم تحلها له فليرجم | يؤثر جلد مائة فليعلم |
| كلاهما حيث اختاروا انجلا | ومن يوطئ بذكر فليقتل |
| وماله فيء بنص قد نفي | ويقتل الناكح ذات محرم |
| معها وقيل كالزنا وقد عمل | وقتل من يأتي بهيمة نفل |
| وهو الذي به يقول الأكثر | بعض به وقيل بل يعزر |

باب حد القذف

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| ولم يجيء بشهاد أربعة | ومن رمى لمحسن فدفعه |
| في سورة النور صريحا محكما | لحد جلد ثمانين كما |
| بشاهدي عدل لمقذوف أتوا | يثبت هذا الحد بالاقرار أو |
| فيه قضاء الخلفاء استبيننا | وبجلد المملوك أربعين |
| شهادة وحيث تاب فافعله | ويفسق القاذف لا يقبل له |

باب حد السرقة

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| إن كان شاهدان أو إقرار | والسارق المكلف المختار |
| مقداره من حرزه القطع روبا | بربع دينار فما يزيد أو |
| يفسر الاطلاق في الآي هذا | ليده اليمنى من الرسغ وذا |
| وثالثا يسرى يديه أتبع | وثانيا فرجه اليسرى أقطع |
| والقتل في خامسة لا أصل له | ورجله رابعة إن عاد له |
| تعزيره وفيه موقوف بدا | وقيل في ثلاثة فصاعدا |
| واليد بالسارق علق منذرا | وبعد قطعه بحسم أمرا |

وخائن فقطعه لا يجب
وتمر لم يأوه الجرين أو
وجاحدا لعارية القطع نقل
والعرف في الحرز اعتبر كالعطن
وقبل رفعه إلى الامام لا
كذلك الاختلاس والمتهب
حريسة المرتع لا قطع رءوا
عليه والبعض بهذا قد عمل
لنعم وللثمار الجرن
بأس بعفوه وبعده فلا

باب حد المسكر

وايضا مكلف قد شربا
بذلك أربعين وليعزر
والعبد نصف ذا بلا إنكار
ومن تقيها فذا قد شربا
وجاء فيمن منه سكر وجدا
وقد روى عن ابن أم عبد
والقتل في رابعة قد أمرا
من مسكر على اختيار ضربا
إلى ثمانين بنص الأثر
بشاهدي عدل أو الاقرار
دون تردد وحدا ضربا
دون اعتراف ترك بحث أسندا
بوجد ربحها لإقام الحد
به وصح النسخ من غير مرا

باب التعزير وحكم الصائل

وفي المعاصي دون حد عزز
من عشرة الأسواط بالنص ثبت
كذلك بالنفي وبالحجر أثر
والصائل ادفع لو يقتله إذا
ودون دين أو دم من قتلا
واستثن من هذا ولي الأمر
بالحبس أو بالضرب لا بأكثر
وللصحابة اجتماعات أنت
وغلظة الكلام كما ينزجر
ما انكف عن عدوانه بدون ذا
أو مال أو أهل شهيد انقلا
في الدم والمال وجوب الصبر

باب حكم المحاربين

ثم المحاربين فيهم احكم
بآية المائدة اقرأ وافهم

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| لكنما الخلاف في تفسير أو | قال بعض للتخيير معناها رأوا |
| في ذى العقوبات الامام خيرا | يفعل منها فيهم الذى يرى |
| وقيل للتنويع في الجرائم | فيها بترتيب الجزاء فاحكم |
| بالقتل والصلب على من قتل | وأخذ المال ومن يقتل ولا |
| ياخذ مالا حسبه القتل فع | ثم ياخذ المال وحده اقطع |
| ليده ورجله خلافا | وحيث للسبيل قد أخافا |
| ينفى من الارض وهذا الثانى | قول الجماهير بلا نكران |
| إلا الذى يتوب قبل القدرة | عليه اسقط كل ذى بالتوبة |
| وهل بها يسقط حق الأدمى | من مال أو قصاص قولان نرى |

باب حكم البغاة

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| ثم البغاة واجب قتلهم | حتى إلى الحق يعودوا كلهم |
| ولا يجوز قتلنا من يؤسر | منهم ولا يتبع منهم مدبر |
| ولا يجرى على جريحهم ولا | أموالهم تغنم فيما نقلنا |

باب جامع من عقوبته القتل

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| تقدم الرجم لزان أحصنا | والقتل الموطى في باب الزنا |
| ومن لذات محرم قد استحل | ومن لنفس حرم الله قتل |
| على تفاصيل ستأتى أوجب | عليه قتل تاب أو لم يتب |
| وقاتل الحربى حتى يسلمها | وذاك في الجهاد قد تقدما |
| كذلك من لدينه قد بدلا | كمن يسب الله أو من أرسلنا |
| أو دينه أو الكتاب المنزلا | بشرك أو تكذيب أو ما انتحلا |
| من ناقض لآى دين انتقلا | أو لفريضة أبى أن يقبلا |
| أو جحد القطى لا أن جهلا | وساحر وكاهن وهؤلاء |
| من تاب منهم كان محقون الدم | ما غير زنديق تخلف قد نرى |
| ويحرم التكفير للملى | إلا بكفر واضح جلى |

كتاب الجنائيات

باب عظم ذنب قتل المؤمن

وعقوبة القاتل عاجلا وآجلا

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| وإن من كبرائر الآثام | جرما إصابة الدم الحرام |
| وصح أن أول القضاء | في الحشر بين الناس في الدماء |
| وقد أتى فيه من الوعيد | ما ليس في ذنب سوى التنديد |
| من ذاك ما في آية النساء | وكم أحاديث بلا إحصاء |
| من عظم التغليظ في عقوبته | جاء النزاع في قبول توبته |
| وإن يكن قبولها هو الأصح | كما إليه كل سبى جنح |
| برهانه في سورة الفرقان | أبلغ بقبول الله من برهان |
| ولا يخلد أبداً في النار | من مات غير مشرك بالباري |
| كذا معاهد بنص قد نعى | حرمة قتله كقتل المسلم |
| ومن قتل له قتيلاً خيراً | في قود أو دية قد أثرا |
| أو عفوه عن قاتل بلا فدا | ومن يرد رابعة قد اعتدى |
| وحاكم يسن عرض العفو له | على الولي لعله أن يقبله |
| وخطا وشبه عمد لا قود | بل عتق مؤمن على من قد وجد |
| من لم يجد فصوم شهرين ولا | توبة لجبار السموات العلى |
| ودية لأهله مسأله | على تفاصيل ستأتى قيمه |
| ويلزم التكفير في العمد إذا | عفى الولي من باب أولى فحذا |

باب القصاص

| | |
|---------------------------|---------------------------|
| ويثبت القصاص في العمد على | مكلف حيث اختيار انجلا |
| بالنفس بالنفس إذا تكافأ | والعين بالعين قصاصا افقتا |

والأنف بالأنف كذاك يجمع
والسن بالسن كذاك قافم
ويثبت القصاص في الجروح من
والكفو في الدين وفي الحرية
قال ذكر قتله اقتياداً بالذكر
وصح قتل امرأة بالرجل
كذاك قتل كافر بمسلم
ووالد بولد لا يقتل
ويقتل الواحد بالجماعة
وحبس بمسك وقتل القاتل
وليس يحزى والد عن الولد
ومثله الأذن بالأذن تقطع
وسائر الأعضاء قياساً أتبع
بعد اندمال حيث إمكان زكن
معتبر في الشرع دون مربة
كذاك الأثر بالكتاب والأثر
والمكس والعبد بحر قاتل
بدون عكس فيهما فليعلم
وان أعل فعليه العمل
والمكس وهو مذهب الجماعة
بالنص ثابت فلا تجادل
كلا ولا العكس بنص معتمد

باب الديات

مقدار عقل كل مسلم ذكر
تكون في العمد وشبهه على
عنها ثلاثون بسن الجذعة
وأربعون خلفات أدها
ونخسة في خطأ فلتجعل
بنت لبون وبخاض حقه
خامسها فابن اللبون الذكر
من كل ما عشرين عشرين ادفع
وهي على طائفة القاتل لا
أو متسا بقرة أو ألفا
والفضة اثنا عشر ألف درهم
في السن واللسان ثم الذكر
بمائة من إبل نص الخبر
ثلاثة الأقسام فيما نقلنا
ومثلها من الحقائق فادفعه
تكون في بطونها أولادها
من كل أسنان زكاة الإبل
مع جذعات اعط مستحقه
وفي حديث ابن مخاض ذكروا
ثلاثة الأعوام أجلت فع
عمداً ففي مال الذي قد قتل
شاة وبالدينار فادفع ألفا
أو مئتان حلة نصاً نرى
والأنف إن أوعت جدما قدر

والصلب والعينين واليدين
والبيضتان مثل والأذنان
كذلك في أربعة الأنف وفي
مأمومة قدر بثلك الدية
ناقلة عشر ونصف العشر
هاشمة كذا وفي المواضع
ودون هذه إليها فأنسب
في المرأة أجعل نصف عقل الذكر
ودون ثلث فكعقل الرجل
وقيل ثلثها وجوب التأدية
وفي الجنين حيث ميت سقط
وعقل عبد ما به قد قوما
والحكم في مكاتب أن يودى
وقد روى في العين ذات العور
وفي اليد الشلاء وفي السوداء من
ومن تطيب جاهلا فاعتنا

والشفتين قل مع الرجلين
إحداهما النصف بلا تكران
كل من الحواس عقل فاعرف
جائفة كذا دون مربة
وكل أصبح دما بالعشر
والسن نصفه بنص واضح
إذ لم يحى. تقديرها عن النبي
في زائد عن ثلث فادكر
والنصف للذي بدون جدل
وفي المجوس ثلثا عشر الدية
غرة عبد أو وليدة فقط
وارشه بحسبها كذا إلا ما
بعقل حر قد رما قد أدى
بثلث عقل العين ذات البصر
الأسنان ثلث عقلها فافهم ودن
نفساً فما دون الضمان ثبنا

باب القسامة

ثابتة إن لوث قد وجدا
يعرضها الحاكم أولا على
صاحبنا فإن أبوا ردت إلى
ولا يطل لالتباس الحال
برهانه ما في قتييل خيبر

تصبر خمسون يمينا عددا
من ادهوا بأن ذا قد قتلا
منهم وينكول عقلا
بل يثبت العقل بيت المال
وغيره فافهم ولا تكابر

كتاب العتق

والعتق قد حث الكتاب والآثر
فإن من أعتق عبد مسلماً
بكل عضو منه عضواً منه
فأعمله لو إعانة والله لا
أعلى الرقاب ثمناً أفضلها
صحته من مالك مكلف
صيفته أنت عتيق أنت حر
ومن لرحم محرم له ملك
ولا يجازى والد من ولده
ومن بمملوك له قد مثلاً
فإن أبى أعتقه الإمام
وحيث بعض الشركاء قد أعتقا
بقيه العبد بأن يقوما
وحيث لا مال له فقد عتق
فيما بقي إن شا وإلا كانا
ومن أراد عتق زوجين معاً
وجاز أن يشترط خدمة على
ولا ولا لغير معتق ومن
وجاز عتق عبده عن دبر
كذلك للمالك أن يكتسبها
وبالوفا يصير حراً وبما
منه وبالعجز عن التسليم
وقد روى الوضع عن المكاتب

عليه فآغنمه فنعيم المتجر
كان له الفكاك من جهنماً
ينقذه الله فيعفو عنه
يضيع أجر المحسنين عملاً
في العتق والانفس عند أهلها
صحيح ملك جائز التصرف
أعتقت أو حررت فآفهمه تسر
فإنه يصير حراً دون شك
إلا بعثق إن رقيقاً وجده
كان عليه هتقه لا جدلاً
ولا احتياج جاز الاستخدام
نصيبه يلزمه أن يعتقا
ولنصيب الشركاء سلباً
نصيبه واستسعه ولا تشق
مبعضاً فحقق النسياناً
بالزوج فليبدأ لنص رفعاً
معتوقه نصاً وإجماعاً تلا
يشترطه فأردده بنص المؤتمن
ولا احتياج بيعه لم يحظر
ملوكه على خراج ضرباً
أدى فعتق قدره قد لزماً
يعود في الرق بلا توهيم
واختلفوا في رفعه إلى النبي

وقد يكون داخلاً في معنى
ومن لها مكاتب مقتدر
واختلفوا في بيع أم الولد
تعتق إلا أن يشاء عتقها
يارب عتقاً من عذاب النار
إبتائهم فالوضع منه يعني
فأمرها بالاحتجاب يؤثر
والمنع أولى وبموت السيد
حيّاً فخره متى أعتقها
يا عالم الاعلان والاسرار

كتاب الجامع

باب الأدب

هذا ولما تمت الأحكام
بذكر أشياء من الأخلاق
وأدب الدخول والسلام
ففي الدخول استأذنا وسلم
إن لم تجد من أحد لا تدخل
ومن دعى وجاء مع الرسول
ومن بيت دون إذن نظرا
وسنة تثليث الاستئذان
وعند الانصراف أيضاً سلم
ومن لقيته وإن لم تعرف
يسلم الأصغر على الكبير
كذا على القاعد من مر كما
وواحد يجزى في بدء ورد
وجاز تسليم على النساء
وإن وجدت كافراً ومسلماً
لا تبدء الذمى سلاماً واردد
بحمد ربى يحسن الختام
والحسن والتزهد والرقاق
وأدب الجلوس والقيام
وإن رددت أرجع بنص محكم
لا لمتاع لك في البيت الخلى
فذاك إذن له في الدخول
ففقو عينه يكون هدرا
كذا السلام دونما نكران
فليست الأولى أحق فاعلم
سلم عليه لو صديقاً فاعرف
كذا القليل قل على الكثير
ماش عليه راكب قد سلماً
إن كان في جماعة نص ورد
والعكس حيث الأمن من إغواء
نسلمن واعن به من أسلمنا
قل وعليكم إن بدا لا تزد

واضطره لا ضيق الطريق إن
وترك تسليم على المقترف
وجاز الاعتناق في اللقاء
ولا يحل لمؤمن أن يهجر
وشمت العاطس بالترحم
فراعه إذا حلفت وأبرر
واردد تناوياً فإن لم تستطع
وإن يكن ثلاثة في سفر
ولا تقم من مجلس أخاك بل
كذلك بين اثنين لا تفرق
وإن تقم من مجلس فكفر
وعن جلوس في الطريق قد نهى
وجدته فيها لنص لم ين
يحوز أن طمعت فيه أن ين
كذا تصافح بلا امتراء
أخاء من فوق ثلاث أرا
إن حمد الله وبر القسم
أخاك أن يحلف لنص الأثر
فضع على فيك يداً نصاً رفع
لا يتناج اثنان دون الآخر
تفسحوا واتسعوا دون جدل
في مجلس إلا بإذن حقيق
عنه بذكر الله ثم استغفر
فإن فعلته فقم بحقه

باب البر والتقوى

والبر حسن خلق والاثم ما
عليك تقوى الله ذى الاحسان
وأبرر بوالديك والأرحام صل
وكن بوالد رحيماً وولد
وباليتيم أحسن والأرملة
وراع حق الجار واعرفه
والشرفا كفف عنه والخير افع
وقر كبيراً والصغير فارحم
وانصع لكل المسلمين تثب
واتبعه ميتاً ومريضاً فعد
والفخر بالاحساب والنمص

حاك وقد خشيت من أن يعلبا
ما استطعت في سر وفي إعلان
واحذر عقوقاً وقطيعة تصل
وبجميع الخلق تهدي للرشد
وبالمساكين ولو بالدين له
واكفف أذى عنه ولا تخنه
والرفق في كل الأمور استعمل
والضيف أكرم والطعام اطعم
وإن دعاك مسلم فاستجب
وإن رأيت المبتيلى الله أحد
والطعن في الانساب عنها اجتنب

واعص هوى النفس ولا تحاوله
واهد سبيلا وأغث مله وفأ
وعاون المؤمن وانصر إن ظلم
وكره نفس وعييه استره
ولا تعيره بذنب قد عمل
والمؤمنون منهم لا تسخر
والغنية احذر وكذا النعمة
وبكره المدح ولو بما يرى
وسوء ظن والتجسس احذرا
ومن شرار الناس في الدارين
واصدق وكن عن كذب بمعزل
وما تحب عنك أن يكفا
واحلم ولا تغضب وللغيظ كظم
وجانب الفحش وسوء الخلق
وقر يمينا وبعد الله ف
ولا تخن مؤتمنا وإن تعد
إياك والبخل وسوء المالكه
وخالط الناس ودارهم ولا
وقد يكون الاعتزال أخيراً
واحذر غلوا والجماعة الزم
والأمر بالمعروف ونهى المنكر
باليدان يعجز فباللسان
ومن رضى بمنكر وتابعها
عليك باليسر ولا تعمس
ثم الحياء من شعب الإيمان

وادل على الخير تكن كفعله
والعرف فاصنع واشكر المعروف
واردده عن ظلم إذا به يلم
ولا تذله ولا تحقره
وعن عيوبه بعيبك اشتغل
واللعن والسباب والنبر احذر
والزور والردائل الوخيمة
ليكونه على النفوس خطرا
والحسد والبغضاء والتعابرا
من بينهم يكون ذا الوجهين
والصبر فالزم والأذى فاحتمل
فكن عن الناس له أكفا
والعفو خذ واجتنب المأثم
وحسن الأخلاق مهما تطق
إياك والغدر يريد التلف
أنجز وإن يستر عك الله اجتهد
وإن تطع شراً فتلك الهلكه
تراع في الدين فتبغى بدلا
إن كان في الخطأه يخشى خطرا
وبالكتاب والحديث اعتمص
فرض محتم على المقتدر
وعاجز يسكره بالجنان
طافه الله وفاءلا معا
وبشر الناس ولا تنفر
إلا من الحق بلا نكران

فاستحي من مولاك أن يراك
والحب لله وفي الله اجعل
ودم على الأوراد والأذكار
فإنها مطردة الشيطان
مرتكباً عمداً لما نهاك
والبغض والرضى تكن له ولي
عما روى في ثابت الأخبار
بها حياة شجر الإيمان

باب الورع والزهد والرقاق

خذ واضح الحل ودع ما اشتبهها
وازهد بدنياك وقصر الأمل
وزهرة الدنيا بها لا تفتن
والمال والأولاد فتنة وما
هم المقلون الذين أكثروا
وإنما الغنى غنى النفس ولا
لو كان بالفقر ازدراء لم يرا
عليك بالقصد بقول وعمل
ولتك بالخوف وبالرجا ولا
وهن محارم الإله فاصبر
ثم عليه فتوكل واكتف
واللسان احفظ ولا تكلم
وخشية الله فلازم وانتهى
تالله لو علمت ما ورائكما
قد حفت الجنة بالمكاره
مع كون كل منهما إلينا
وإن من علامة القيامة
إياك والسمة والريا ولا
وإن عملت سيئاً فاستغفر

خافة المحذور يا من فقها
واجعل لوجه الله اجمع العمل
ولا تغرنك وكن بمن فطن
للمرء نافع سوى ما قدما
إلا إذا لم يسرفوا أو يفتروا
عبرة بالتراث بل هو ابتلا
آل الرسول والصحاب نقرا
ودم عليه واجتهد ولا تمل
تيأس ولا تأمن وكن عسلاً
واستعن الله وإياه اشكر
من يك ربي حسبه فقد كفى
إلا بخير أو فصمتا الزم
عما نهاك وامتشل لأمره
لما ضحكك ولا كثرت البكا
والنار بالذى النفوس تشتهى
أدنى من الشراك في نعلينا
إضاعة الأمة الأمانة
تعجب وللنفس لجاهد عاجلا
وتب إلى الله مداراً يغفر

وبادرا بالتوبة النصوح
لا تحقر شيئاً من المآثم
ومن لقاء الله قد أحبا
وعكسه الكاره فانه أسئل
والموت فاذكره وما وراءه
وانه للفصيل الذي به
ويعلم العبد الذي عليه
يتبعه أهل ومال وعمل
يليه الامتحان في القبور
فالقبر روضة من الجنان
إن يك خيراً فالذي من بعده
وإن يكن شراً فما بعد أشد
والنفخ في الصور ثلاثاً أولاً
وانشقت السماء ثم انكدرت
وتنسف الجبال والبحار
وارتجت الارضون ثم زلزلت
وعن رضيع مرضع قد ذهلت
وكل مخلوق عليها قد فني
والنفخة الأخرى إلى النشور
غزلاً حفاة مثل خلق أول
ثم يساقون لنحو المحشر
فيوقفون شاخصي الأبصار
في موقف يلجمهم فيه العرق
قد ضوعف الكرب على النفوس
وانشقت السماء بالغمام

قبل احتضار وانتزاع الروح
ولئلا الأعمال بالخواتم
كان له الله أشد حبا
رحمته فضلا ولا تتكل
فيه ما إلا أحد براءة
ينكشف الحال فلا يشتهيه
يقدم مع ما صائر اليه
فيرجع أثناء ويبقى والعمل
وبرزخ دام لنفخ الصور
أو حفرة من حفر النيران
أفضل عند ربنا لعبد
ويل لعبد عن سبيل الله صد
لفزع والنفخ للصعق تلا
نجومها والنيران كورت
تسجر ثم تهمل العشار
بما عليها وبغير بدلت
وتسقط الحامل ما قد حملت
لم يبق غير الصمد المهيمن
ليبعث الأموات من القبور
أعادم مبدؤهم وهو العلي
خلفهم النيران ذات الشرر
منتظري فصل قضا الجبار
وبعظم الهول ويشد الفرق
ودنت الشمس من الرؤس
لمهبط الملائك الكرام

ثم يحيطون بأهل الأرض
وجنة للمتقين أزيلت
واستشفع الناس بأهل العزم في
وليس فيهم من رسول نالها
ثم تجلى الله للقضاء
واقص للمظلوم من ظلمه
وكل عبد سيرى ما كسبا
لكل عامل كتاب ينشر
يعطاء باليمين ذو الايمان
ويرضع الميزان هذا يشقل
وجى بالرسول وبالشهاد
يوم على الأفواه فيه يختم
واتبع الكفار ما قد عبدوا
ثم تجلى لذوى الايمان
حتى إذا رأوه خروا سجداً
ومن يمت منافقاً لم يستطع
بأذن بالرفع لهم ثم يمسح
ويقسم النور بقدر العمل
وينطق نور المنافقين
لأنهم بالوحي ما استضاؤا
ثم ينجي الله كل متقى
واستفتح الرسول باب الجنة
من بعد ورد حوضه الذى وعد
وذيد كل الأشقياء ههنا
وانقسم الخلق إلى قسمين

جميعهم ذلك يوم العرض
وللفوات فالجحيم برزت
إراحة العباد من ذا الموقف
حتى يقول المصطفى أنا لها
بين عباده بلا امتراء
بحكمه العدل كما قد علمه
ومن يناقش الحساب عذابا
فيه جميع سميح مسطر
ومن وراء الظهر ذو الكفران
وذا خفيف الوزن وهو المبطل
وامتاز أهل الجرم بالأبعاد
وتشهد الأعضاء بما قد كنتموا
فبئس ورد للجحيم وردوا
معبودهم ذو الفضل والاحسان
جميع من مات به موحدا
إذ للسجود قد دعى فلم يطع
جسر على النار من السيف أحد
يتمه الله لمن له ولى
فوقفوا إذ ذاك حائرنا
بل كذبوا فذا لهم جزاء
وكب في نار الجحيم من شقى
للمؤمنين الناصرين السنة
يشرب منه كل عبد قد سعد
وما لهم قط شراب منه
وما لهم مأوى سوى الدارين
٨ - السبل السوية

فأولياء ربنا بداره
 دار بها ما ليس عينه رأت
 ولا يرى قلب به ولا خطر
 بناؤها من فضة ومن ذهب
 ملاطما كان بمسك أذفر
 ترابها من زعفران وبها
 في غرف مبنية ظهورها
 في درجات بعد ما بين السما
 منها انفجار أنهر الجنان
 فيدخلون أولا على زمر
 ابتنا ثلاث وثلاثين سنة
 وجوهمهم من السرور مسفرة
 صفوفهم عشرون بعد المائة
 في عيشة راضية مرضية
 آنية من ذهب وفضة
 رشحهم المسك قلوبهم على
 لو واحد منهم بدا أساوره
 لهم من الحرير أعلى ملابس
 عليهم من أولق تيجان
 بلا انقطاع رزقهم مدار
 في فنن ممدودة الظلال
 طعامهم من كل لون فكهوا
 شرابهم فيها من التسليم
 أزواجهم حور حسان عين
 قد أخذوا فيها من الولدان
 فازوا بدار الخلد في جواره
 كلا ولا أذن به قد سمعت
 قط يبال أحد من البشر
 ليس بها من صخب ولا وصف
 حصاؤها من لؤلؤ وجوهر
 مالا يعد قدره من البها
 تحكى البطون دائم حبورها
 والأرض والفردوس أعلاها سما
 وسقفها العرش بلا نكران
 أول زمرة على ضوء القمر
 جردا مكحلين مردا حسنه
 لا ذلة ترهقها أو فتره
 أما ثمانون فن ذى الأمة
 وفرش مرفوعة عليه
 لهم مجامر من الآلوة
 قلب امرئ من كل حقد قد خلا
 أضاءت الدنيا به أو ظفره
 استبرق فيها وخضر السندس
 تضيء للؤلؤة الأكوان
 جارية تحتهم الأنهار
 شبه ما تنمر بالقلال
 فيها ولحم طائر مما اشتها
 والسلسيل نزل الرحيم
 كأنهم اللؤلؤ المسكون
 ما قصه الرحمن في القرآن

أدناهمو ولا دنى فيهمو
زوج من خيراتها الحسان
في قبة اللؤلؤ والزرجد
فيها له ملك من الدنيا ملك
لكنما موضع سوط فيها
أما الذي أعلاهمو في المنزلة
في غرف تنظر كالدرى
أخفى لهم من قرة الأعين ما
وإن فوق كل ذا النعيم
يوم المزيد موعد الزيادة
فقربت فيها اليهم نجب
منابر النور ومن زبرجد
ينصبها الأولياء والشهدا
على كتيب المسك والكافور لا
أبرز مرشده لهم رب السما
يرونه كما يرون الشمس في
هناك عن كل النعيم اشتغلوا
يقول ما اشتبهتموه فاسئلوا
حق بهم تقصر الأمانى
واتحفوا بأجزل الأكرام
لسوق جنة بها ما تشتهى
فما أرادوا أخذوا لم يصرفوا
وينشئ الله لهم سخاها
وانقلبوا منها إلى أهليهم
ليس بها لغو ولا نائم

له ثمانون ألف خدموا
سبعين حوراء تلا اثنتان
تنصب دون الشهر لم تحدد
وعشرة أمثاله بدون شك
خير من الدنيا وما عليها
فذاك غير الله لا واصف له
في الأفق الشرقى أو الغربى
ليس سوى الله به قد علما
رؤيتهم لربنا الكريم
يدعو إلى زيارة عباده
إليه فوقها صفوفاً ركبوا
ولؤلؤ وفضة وعسجد
وبعدهم يجلس باقى السعدا
يرون أصحاب الكراسى أفضلا
ثم تجلى جبهة مسلما
ظهيرة صحرا بلا تكلف
وكل ما هم فيه عنه ذهلوا
أعطيكو وما لدى أنضل
وقد أملوا أكبر الرضوان
وانصرفوا بإذن ذى الأنعام
أنفسهم من كل ملند به
شيئاً بها إذ قبل ذا قد أسلفوا
يمطرهم كواعباً أترابا
وقد تضاعف البهاء فيهم
عليهمو من ربهم تسليم

تفنى ولا يبعثون عنها حولا
إلا فسادات المقام والمقر
سبعون آلاف من الزمام
سبعين ألف ملك مؤيد
حشا لذاك كل من في المحشر
حتى غدت مسودة فأظلمت
سبعون عاماً لم تصل لقعرها
أعنى به من خلقوا لأجلها
حياة لا موت فسادات نزلا
يصب من فوقهم الحميم
ويئس ظل لهم اليجوم
على كلاليب من النيران
ويقطع الأمعاء حين يقطر
فيها وفي الحميم يسجرون
وفي سلاسل الحميم سلسلوا
وفي مزيدهم من الآلام
لم ينتهوا لقعرها البعيد
مقامع الحديد والأغلال
بين سمومها وزمهريرها
فيها أعيدوا لايحص عنها
تنفضج هادت ليدوقوا الألم
فملين منها دماغه غلا
يهبط تارة وأخرى يصعد
جداً ليزداد عليه الألم
قد يدخلونها بلا تأييد

فيها خلود غير إخراج ولا
هذا وإن الأشقياء لفي سقر
يؤتى بها في موقف القيام
زمت بها كل زمام في يد
إن زفرت ثم زمت بالشرر
ثلاثة الآلاف عاماً أضرمت
لو تسقط الصخرة من شفيرها
أما الذين كتبوا من أهلها
فهم خلود أبداً الآباد لا
مهادم من تحتهم جحيم
أوتهم الضريع والزقوم
يسقون فيها من حميم آن
يشوى الوجوه والجلود يصير
فهم على الوجوه يسحبون
بهم ملائكة غلاظ وكلاوا
ظلت نواصيمهم إلى الأقدام
يهوون في أمدها المديد
سبعون عام ولهم أنكال
يقالبون الدهر في سعيها
وكل ما راموا خروجاً منها
جلودهم تبدل فيها كلما
أدناهم في ألم من فعلا
فكيف حال من عليه توعد
وفي جهنم الكفور يعظم
لكن هصاة من أولى التوحيد

فيها يجازون بقدر ما جنوا
 ويدخلون جنّة النعيم
 وقضى الأمر وكل استقر
 وإن ترد تبيان ذا مستكملا
 فدونك اطلبها من القرآن
 فلا سبيل من سوى الوحي اليه
 يا رب اسكننا فسيح جنتك
 غفرانك اللهم ذا الانعام
 تولانا فيمن توليت ولا
 واغفر لنا ما كان من ذنوبنا
 ثم اليك كره الطفيانا
 وسعينا اجعل خالصاً عواهاً
 بشرك أو بدعة أو إعجاب
 يا حي يا قيوم يا ذا البر
 وتم نظم السبيل السوية
 والحمد لله لها ختام
 حمداً كثيراً أولاً وآخرأ
 ثم الصلاة والسلام سرمدأ
 على محمد وإمام الخيرة
 وآله ومحبيه الأخيار
 ومن بإحسان لهم قد اتبع
 من رضى الرحمن عنهم ورضوا

ثم ينجون بما قد آمنوا
 برحمة المهيمن الرحيم
 بداره وذاك حصده ما بذر
 موضعاً مبيتاً مفصلاً
 والسنن الصالح والحسان
 فلا تكن معولاً إلا عليه
 والنار منها نجنا برحمتك
 والطول والجلال والاكرام
 تضلنا بعد الهدى يا ذا العلى
 وزين الايمان فى قلوبنا
 والكفر والفسوق والعصيان
 أعذه يا رباه أن يشابا
 وتب علينا أحسن التاب
 يا من يجيب دعوة المضطر
 لقصد فقه السنن المروية
 بعونه كان لها الانعام
 سرأ وجهراً باطنأ وظاهرأ
 بلا انتها متصلاً مؤبدا
 وخاتم الرسل الكرام البرره
 من المهاجرين والانصار
 أئمة السنة قامى البدع
 عنه لحبنا لهم مفترض

الفهرست

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--------------------------------|------|-----------------------------|
| ١١ | باب حكم تاركها | ٣ | باب المياه |
| ١١ | • شروط الصلاة | ٤ | • ما يبتطهر فيه من الآنية |
| ١٢ | • موافقت الصلاة | ٤ | • بيان النجاسات |
| ١٢ | • الأوقات المهي عن الصلاة فيها | ٤ | • كيفية إزالتها |
| ١٣ | • الأذان | ٥ | • آداب قضاء الحاجة |
| ١٤ | • المساجد | ٥ | • الاستطابة |
| ١٥ | • ما تصح فيه الصلاة من اللباس | ٥ | • خصال الفطرة |
| ١٥ | • استقبال القبلة | ٦ | • فضائل الوضوء والصلاة عقبه |
| ١٥ | • ستر المصلي | ٦ | • صفة الوضوء |
| ١٦ | • أبواب صفة الصلاة | ٧ | • ما يستحب له الوضوء |
| ١٦ | • باب افتتاح الصلاة والعمل | ٧ | • نوافض الوضوء |
| ١٧ | • في القيام | ٧ | • المسح على الخفين |
| ١٧ | • الركوع والاعتدال منه | ٨ | • موجبات الغسل |
| ١٧ | • السجود والجلوس بين السجدين | ٨ | • كيفية الغسل |
| ١٨ | • بقية أعمال الصلاة إلى السلام | ٨ | • ما يستحب له الغسل |
| ١٩ | • القنوت | ٩ | • التيمم |
| ١٩ | • ما يبطل الصلاة وما يجوز فيها | ٩ | • ما ينقض التيمم |
| ٢٠ | • وما يكره | ٩ | • الحيض |
| ٢٠ | • صلاة الأعداء | ١٠ | • النفاس |
| ٢٠ | • سجود السهو | ١٠ | • ما يمتنع بالأحداث من |
| ٢١ | • صلاة الجماعة والامامة | ١٠ | • العبادات |
| ٢٣ | • صلاة الجمعة | ١٠ | • كتاب الصلاة |
| ٢٤ | • الرواتب قبل الفرائض | ١٠ | • باب فضل الصلاة |
| ٢٤ | • وبعدها وبين العشائين وبين | | |
| ٢٤ | • الأذان والإقامة | | |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--|------|------------------------------------|
| ٢٤ | باب سبعة الضحى | ٢٤ | كتاب الزكاة |
| ٢٥ | التهجد بالليل | ٣٦ | باب وجوبها وفضلها |
| ٢٦ | قيام رمضان | ٣٧ | من فرضت عليه وحكم مانعها |
| ٢٦ | سجود التلاوة والشكر | ٣٧ | ما فرضت فيه |
| ٢٧ | صلاة السفر | ٣٧ | زكاة الانعام |
| ٢٨ | صلاة الحرف | ٣٨ | زكاة النقدين |
| ٢٨ | صلاة العيدين | ٣٩ | زكاة النبات |
| ٢٩ | صلاة الكسوفين | ٣٩ | ما يؤخذ من الركاز والمعادن |
| ٣٠ | صلاة الاستسقاء | ٣٩ | كيفية إخراج الزكاة |
| ٣٠ | صلاة الاستخارة | ٣٩ | مصارف الزكاة |
| | كتاب الجنائز | ٤٠ | زكاة الفطر |
| ٣١ | عبادة المريض وما يشرع للمختصر | ٤٠ | صدقة التطوع |
| ٣١ | غسل الميت | ٤١ | كتاب الصيام |
| ٣١ | تكفين الميت | ٤١ | فريضة وفضله |
| ٣٢ | الصلاة على الميت | ٤٢ | ما يثبت به الصوم والافطار |
| ٣٣ | كيفية حمل الجنازة وتشديدها | ٤٢ | تبييت النية وحكم الفوات |
| ٣٣ | كيفية دفن الميت | ٤٢ | لمرة أو عذر |
| ٣٤ | النهي عن أفعال الجاهلية وما يجوز من البكاء وفضيلة الصبر عند الصدمة الأولى ومشروعية التعزية وصناعة الطعام لأهل الميت وكراهية منهم لفبرهم وتحريم العقر على الميت | ٤٣ | فضل السحور وتأخيرها وتعجيل الفطر |
| ٣٤ | ما يصل المسلم بعد موته | ٤٣ | ما يطل الصوم وما يجوز فيه وما يكره |
| ٣٥ | بيان الزيارة المشروعة الخ | ٤٣ | من رخص الشارع له في الاططار |
| | | ٤٣ | ما يلزم كل واحد من ذكر |
| | | ٤٤ | صوم التطوع |
| | | ٤٤ | مانهى عن صومه |
| | | ٤٥ | الاعتكاف |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|---|------|---|
| ٤٥ | وجوبه وفضله | ٥٧ | باب من يكف عنه وما يعفى من ذنوبه عند البيات |
| ٤٦ | باب هل العمرة واجبة أم سنة | ٥٨ | حكم الغنيمة وتحريم القتل |
| ٤٦ | المواقيت زمانا ومكانا | ٥٩ | حكم الأسرى |
| ٤٦ | وجوب الاحرام | ٥٩ | الامان والهدنة والجزية |
| ٤٧ | محرمات الاحرام والحرم | ٦٠ | حكم الخس والنفي |
| ٤٨ | صفة الاحرام والاهلال | ٦٠ | السبق والرمى |
| ٤٨ | طواف القدوم وصفته | | كتاب البيوع |
| ٤٩ | النسعى وتحلل المعتمر | ٦١ | الحث على المكاسب |
| ٤٩ | إهلال المكي والمتمتع بالحج | | والاقتصاد في المعيشة |
| | من البطحاء والافاضة من مكة الى منى وبيان الوقوف | ٦١ | شروط البيع وما نهى عنه |
| | وأعمال الحج بعده | ٦٢ | بيع الاصول والثمار |
| ٥١ | حكم أهل الاعذار وبيان | ٦٣ | الشروط والخيار والعيوب |
| | النفر وطواف الوداع | | في البيع |
| ٥١ | ما يلزم فيه الفدية | ٦٤ | تحريم الربا وبيان ما يحرم |
| ٥٢ | جزاء الصيد | | فيه وما يستثنى وما يشترط |
| ٥٣ | الهدي | ٦٥ | السلم والقرض |
| ٥٣ | حكم البيع بالهدى | ٦٦ | الكتابة والاشهاد والرهن |
| ٥٣ | الاضاحى | | في المعاملة |
| ٥٤ | المعقيقة | ٦٦ | الشفعة |
| | كتاب الجهاد | ٦٦ | الحوالة والضمان |
| ٥٤ | وجوبه وفضله وفضل | ٦٧ | التفليس والحجر |
| | الشهادة الخ | ٦٧ | ولاية اليتيم |
| ٥٥ | شرعية الامامة والبيعة عليهما | ٦٨ | الصلح وأحكام الجوار |
| ٥٦ | الخروج للغزو ومشروعية | ٦٨ | الشركة والمضاربة |
| | الدعوة قبل القتال | ٦٩ | المزارعة والمساقاة |
| ٥٧ | وجوب الثبات وما يشرع | ٦٩ | الاجارة |
| | عند القيام | ٧٠ | الوكالة |
| | | ٧٠ | الوديعة والعارية |

| الموضوع | صفحة | الموضوع | صفحة |
|---------------------------|--------|-------------------------------|------|
| شروط عقد النكاح وكيفية | ٨٠ باب | باب الغضب | ٧٠ |
| من يحرم على المؤمن نكاحها | ٨٠ | اللقطة | ٧١ |
| العقود الفاسدة في النكاح | ٨١ | الهدية | ٧١ |
| أنكحة الكفار وما يقر منها | ٨١ | الهبة والعمرى والرقبي | ٧٢ |
| إذا أسدرا | | الاحياء والافطاع | ٧٢ |
| الكفارة والخييار | ٨٢ | الوقف | ٧٣ |
| الصداق | ٨٢ | كتاب الفرائض | |
| الولاية وإعلان النكاح | ٨٢ | الحج على ثعلبها وتعليمها | ٧٣ |
| الزينة وما نهى عنه منها | ٨٣ | ما يتعلق بالتركة | ٧٤ |
| جامع النكاح | ٨٣ | الوصية | ٧٤ |
| العشرة بالمعروف | ٨٣ | أنواع الارث وأسبابه | ٧٤ |
| القسم بين الزوجات | ٨٤ | من يرث بالنسب | ٧٥ |
| ووجوب العدل | | فصل في ميراث أولاد الصلب | ٧٥ |
| كتاب الطلاق والرجعة | | في ميراث أولاد البنين | ٧٥ |
| الحاج | ٨٦ | في ميراث الابوين | ٧٥ |
| الإبلاء | ٨٦ | في ميراث الجد والأخوة | ٧٦ |
| الظهار | ٨٦ | في ميراث الجدات | ٧٦ |
| العمان | ٨٧ | في ميراث الاخوة | ٧٦ |
| الحاق الولد | ٨٨ | والأخوات | |
| العهد | ٨٨ | التصيب | ٧٧ |
| أحكام المعتقات | ٨٨ | باب من يرث بالنكاح | ٧٧ |
| الرضاعة | ٨٩ | من يرث بالولا | ٧٧ |
| النفقات | ٨٩ | تنمة في ما إذا اجتمع سبيان في | ٧٨ |
| الحضانة | ٩٠ | وارث | |
| كتاب الإطعمة | | باب موافع الارث | ٧٨ |
| ما يحل منها وما يحرم | ٩٠ | ذرى الأرحام | ٧٨ |
| الصيد | ٩١ | كتاب النكاح | |
| الذبائح | ٩٢ | الحج عليه وأحكام الخطبة الخ | ٧٩ |

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|---------------------------|------|--|
| ١٠١ | باب حد السرقة | ٩٢ | باب الضيافة |
| ١٠٢ | • حد المسكر | ٩٣ | • آداب الأكل |
| ١٠٢ | • التعزير وحكم الصائل | | كتاب الأشربة |
| ١٠٢ | • حكم الخماريين | ٩٣ | • ما يحل منها وما يحرم |
| ١٠٣ | • حكم البغاة | ٩٤ | • آداب الشرب |
| ١٠٣ | • جامع من عقوبات القتل | ٩٤ | • الأنبياء |
| | كتاب الجنايات | ٩٤ | • كتاب اللباس واللبنة |
| ١٠٤ | • هضم ذاب قتل المؤمن | ٩٥ | • الطب |
| | وعقوبة القاتل عاجلا وأجلا | ٩٧ | • الإيمان |
| ١٠٤ | • الفصاص | ٩٧ | • النذور |
| ١٠٥ | • الديات | ٩٨ | • أحكام القضاء |
| ١٠٦ | • القسامة | ٩٩ | • باب الدعاوى والبيانات |
| ١٠٧ | • كتاب العتق | ٩٩ | • كتاب الحدود |
| | كتاب الجامع | ٩٩ | • باب وجوب الوقوف عندها وإقامتها على معتديها |
| ١٠٨ | • باب الأدب | ١٠٠ | • حد الزنا |
| ١٠٩ | • البر والتقوى | ١٠١ | • حد القذف |
| ١١١ | • الورع والزهة والرقائق | | |